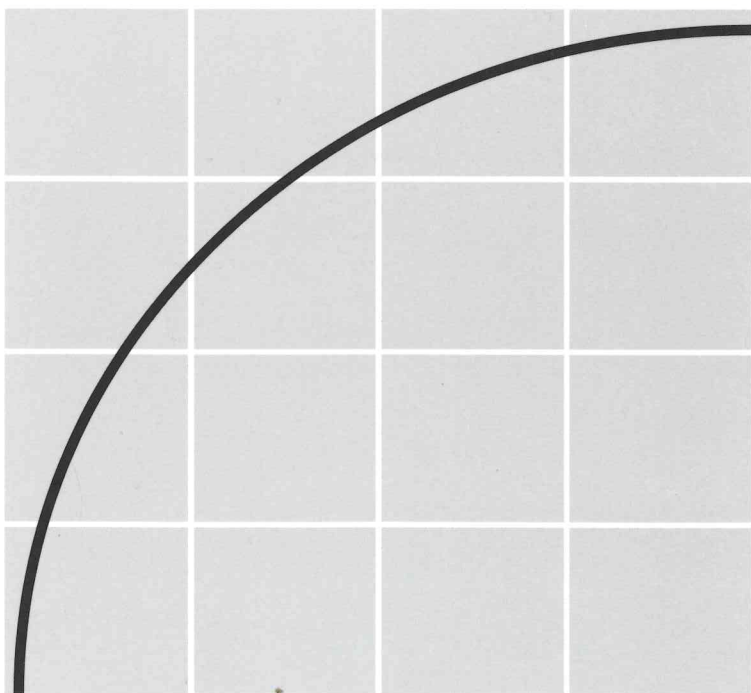


# المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: أروى ابو هشيش)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

#### حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و.ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني  
PALESTINE INVESTMENT FUND



الصندوق العربي للإئتماء  
الاقتصادي والاجتماعي

الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي

أيلول، 2014

## تقديم

يصدر هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربيعي في أوقات عصيبة تمر على الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما أحدثه هناك من قتل وتشريد وتدمير غير مسبوق في فظاعته. ويسجل العدد التطورات في الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول من 2014، كما يتطرق إلى مواضيع أخرى ذات أهمية اقتصادية وإلى التطورات الأخرى ذات الصلة في فلسطين والإقليم والعالم في الفترة منذ صدور العدد السابق. إذن، إضافة إلى البيانات التي نجدها في كل عدد عن الوضع الاقتصادي والمستقاة من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، يحتوي هذا العدد على عدة صناديق تتطرق إلى تلك المواضيع والتطورات. في هذا السياق، كان من المناسب أن نخصص صندوقاً للأثر الاقتصادي للعدوان الإسرائيلي الذي بدأ في 8 تموز، أي أثناء الربع الثالث من هذا العام، ولكن كون الوضع ما زال متحركاً، حيث أن العدوان ما زال مستمراً حتى كتابة هذه المقدمة، ونظراً لأن هناك جهات متعددة تعمل على إعداد تقارير عن أثر استمرار الحصار والعدوان على قطاع غزة، بما فيها مؤسساتنا الثلاث كل في مجال اختصاصها، استبقاً للحاجة إلى تحديد احتياجات ومستلزمات الإغاثة وإعادة الإعمار، فقد رأينا تأجيل التطرق إلى أثر العدوان على الاقتصاد الفلسطيني إلى عدد لاحق. إلا أننا نضمن هذا العدد صندوقاً عن أثر العدوان على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه، حيث هناك مؤشرات أولية لانعكاسات ذلك على الموازنة الإسرائيلية للعام 2015 والتي يجري إعدادها في هذا الوقت من السنة، والتي تبين أن هذه الحرب التي الحقت بالفلسطينيين خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، قد أثرت أيضاً على الجهة المعتدية في نواح عدة سيكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية لا يمكن إغفالها، نكتفي هنا بالإشارة إلى وجودها دون توثيقها بالتفصيل.

نأمل أن يصدر العدد القادم ويكون العدوان الإسرائيلي المستمر، والمتمثل باستمرار الاحتلال والحصار والعمليات العسكرية، قد انتهى إلى غير رجعة بما يسمح لهذا الجهد أن يخدم صياغة تنبؤات عن مسار الاقتصاد الفلسطيني في جو يسوده قدر أقل من عدم اليقين.

جهاد الوزير  
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض  
رئيس الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس  
مدير عام معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية



## المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي
7	صندوق 2: أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي
9	2- سوق العمل
9	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
12	2-2 البطالة
14	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
15	4-2 الأجر وساعات العمل
16	5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
18	صندوق 3: خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة"
20	صندوق 4: قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح
23	3- المالية العامة
24	1-3 الإيرادات والمنح
26	2-3 النفقات العامة
27	3-3 الفائض/العجز المالي
28	4-3 تراكم المتأخرات
28	5-3 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)
29	6-3 الدين العام الحكومي
30	صندوق 5: إجمالي الدين العام والمتأخرات: 40% من الناتج المحلي الإجمالي
31	4- القطاع المصرفي
35	2-4 مؤشرات أداء المصارف
36	3-4 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض
37	4-4 حركة المقاصة
37	5-4 الانتشار المصرفي
37	6-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة
38	7-4 بورصة فلسطين
41	صندوق 6: هوامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر
43	5- مؤشرات الاستثمار
43	1-5 تسجيل الشركات
44	2-5 رخص الأبنية في فلسطين
45	3-5 استيراد الإسمنت

45	4-5 تسجيل السيارات
46	5-5 النشاط الفندقي
47	صندوق 7: مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً
48	صندوق 8: صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني:
48	السلام ليس بديلاً للمساعدات والإصلاح الاقتصادي
<b>49</b>	<b>6- الأسعار والقوة الشرائية</b>
49	1-6 أسعار المستهلك
50	2-6 أسعار الجملة والمنتج
51	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
51	4-6 أسعار الصرف وتطور القوة الشرائية
53	صندوق 9: 33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً
54	صندوق 10: أطلس الفقر في فلسطين
<b>56</b>	<b>7- التجارة الخارجية</b>
56	1-7 الميزان التجاري
57	2-7 ميزان المدفوعات
58	3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي
59	صندوق 11: الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة
62	صندوق 12: ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي
<b>63</b>	<b>المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2013</b>

## الملخص التنفيذي

النقدي) من 1.3 مليار شيكل في الربع الأول 2013 إلى 446 مليون شيكل في الربع الأول 2014. وعلى صعيد آخر، انخفضت المساعدات الدولية خلال الربع الأول 2014 بمقدار 20% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 60% مقارنة بالربع المناظر 2013. وهو ما انعكس في انخفاض فائض الموازنة بعد المنح والمساعدات إلى 309 مليون شيكل على الأساس النقدي. وعند أخذ قيمة المتأخرات بعين الاعتبار (560 مليون شيكل) يتحول هذا الفائض على الأساس النقدي إلى عجز بنحو 251 مليون شيكل على أساس الالتزام.

**القطاع المصرفي:** ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة من القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 4.4% مقارنة مع الربع السابق من العام 2013، وبنسبة 14.7% مقارنة مع الربع المناظر، ليبلغ نحو 4,675.5 مليون دولار. وقد هيمنت القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر من تسهيلات البنوك وبلغت 26.8%. بالمقابل، ارتفعت ودائع الجمهور خلال الربع الأول 2014 بنحو 1.8% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 9.6% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 8,454.4 مليون دولار. أما على صعيد الأرباح فقد ارتفع صافي دخل المصارف نهاية الربع الأول 2014 إلى 40.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 30.3 مليون دولار في الربع السابق.

**بورصة فلسطين:** بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 76.4 مليون سهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 11% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 15% عن الربع السابق، وبلغت نحو 166 مليون دولار. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق عند 548.37 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2014، متقدماً بـ 6.92 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام 2013

**مؤشرات الاستثمار:** يلاحق المراقب ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

**الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 3,015.1 مليون دولار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع الرابع 2013، وارتفاعاً بنسبة 7.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2014 فقد هبطت بنسبة 1.4% مقارنة مع الربع السابق، ولكنها ارتفعت بمقدار 4.0% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2013. وبالعلاقة مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2014 بلغت نحو 111% من الناتج المحلي.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنحو 33 ألف عامل بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014. وبنحو 64 ألف عامل مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وتوزع العاملون حسب مكان العمل إلى 60% في الضفة الغربية و28% في قطاع غزة، و12% في إسرائيل والمستعمرات. ومن جانب آخر، ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 26.2% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع 25.2% خلال الربع الرابع 2013، و23.9% خلال الربع الأول 2013. أما فيما يتعلق بمتوسط الأجر اليومي فيلاحظ ثباته للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بين الربع الرابع 2013 والأول 2014، في حين انخفض للعاملين في قطاع غزة بمقدار 4.4%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.6% وبنحو 8.9% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 5.7% خلال نفس الفترة.

**المالية العامة:** شهد صافي الإيرادات المحلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأول 2014 بمقدار 19% مقارنة مع الربع السابق، وبأكثر من 50% مقارنة بالربع المناظر. بالمقابل، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 11% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2% مقارنة بالربع المناظر. وأدى ذلك إلى انخفاض العجز الكلي للموازنة قبل المساعدات (على الأساس

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول 2014 بنسبة 0.64% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، و2.2% خلال العام بين الربعين المتناظرين. من ناحية أخرى، تراجعت القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية بنحو 1.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق و7.8% بين الربعين المتناظرين. وجاء هذا نتيجة تضخم الأسعار وتراجع سعر صرف الدولار والدينار تجاه الشيكول.

**الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 1,036 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2014. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 419.5 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2014، ويمثل هذا العجز 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وسجل العجز في الحساب الجاري في الربع الأول ارتفاعاً بنحو 14.6% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 74.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري مقابل فائض في ميزان دخل عناصر الإنتاج في الخارج الذي تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بمقدار 411.2 مليون دولار. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 558.2 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

**وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي:** بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج حتى نهاية الربع الأول من العام 2014 نحو 6,318 مليون دولار. وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 5.5% فقط واستثمارات الحافظة في الخارج 21.2%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,977 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.3%. من ناحية أخرى، وصل إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,718 مليون دولار، وشكل منها الدين على قطاع الحكومة العامة 64.4%. أما حصة القطاع المصرفي من الدين الخارجي فلقد بلغت 32.1%.

**تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 440 شركة، بزيادة 159 شركة مقارنة مع الربع السابق. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة حوالي 59 مليون دينار أردني، بانخفاض مقداره 42% مقارنة مع الربع السابق.

**رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 7.2% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2013. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الأول من العام 2014 ليصل إلى 4,646 وحدة سكنية مقارنة مع 4,208 وحدة سكنية خلال الربع الأول من العام 2013. وعلى صعيد آخر، ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بنسبة 37% بين الربعين المتناظرين، ولكن الاسمنت المستورد إلى غزة ظل متواضعا جدا بسبب استمرار الحظر الإسرائيلي على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، حيث بلغ خلال الربع الأول 5.6 ألف طن فقط، وكان أقل مما استورده القطاع في الربع السابق (11.8) والربع المناظر (13.1).

**تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجّلت في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,764 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، وارتفاعاً بنحو 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويذكر أن حوالي نصف السيارات المسجلة خلال الربع الأول 2014 سيارات مستعملة مستوردة من الخارج.

**النشاط الفندقية:** وصل عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من عام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014 ما مجموعه 149,526 نزياً، أقاموا 361,711 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2013 سجل عدد النزلاء ارتفاعاً بنسبة 24.1%، في حين انخفض بنسبة 21.7% مقارنة مع عدد نزلاء الربع السابق 2013.



**خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة":** يتناول هذا الصندوق خطة التنمية الوطنية 2014-2016، التي أطلق عليها اسم "خطة بناء الدولة وتجسيد السيادة". يتطرق الصندوق أولاً إلى منهجية الخطة والقطاعات الأربعة الرئيسية في الخطة وأهم التوجهات الإستراتيجية فيها. وهذه القطاعات هي: قطاع التنمية والتشغيل، قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، قطاع التنمية والحماية الاجتماعية وقطاع البنية التحتية. ويراجع الصندوق الإطار المالي للخطة الذي تم وضعه على أساس سيناريو هين: سيناريو أساس يتوقع استمرار الأوضاع الحالية دون تغيير من الناحية السياسية والاقتصادية. وسيناريو آخر أكثر تفاؤلاً يفترض تخفيف القيود الإسرائيلية وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الموارد الكامنة في المناطق "ج". وتحدد الخطة الحاجة للمساعدات الدولية لتمويل الإنفاق التطويري والتشغيلي خلال السنوات الثلاث. وتزيد المساعدات الدولية اللازمة للخطة بمقدار 40% تقريباً عن المبلغ الذي تم الحصول عليه للإنفاق التطويري خلال السنوات الثلاث السابقة 2011-2013. كما أن ما تتوقعه الخطة من مساعدات للإنفاق الجاري خلال السنوات الثلاث القادمة يزيد بمقدار 50% عن ما تم الحصول عليه فعلياً في السنوات الثلاث السابقة.

**قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح:** يستعرض هذا الصندوق أهم النقاط التي تطرقت لها ورقة خلفية أعدها معهد "ماس" لجلسة الطاولة المستديرة الحوارية تحت عنوان "قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح". يتناول الصندوق عدة جوانب بما فيها الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، كمية الكهرباء المتاحة، مشاكل وكميات توليد الطاقة، النقل، شركات توزيع الكهرباء، الفاقد، فاتورة الاستيراد، والأسعار والتحديات التي تواجه هذا القطاع. كما تتطرق الورقة إلى أهم الجهود والمبادرات والخطط المستقبلية لتحسين قطاع الكهرباء ومنها، إطلاق شركة النقل الوطنية، وإنشاء محطات توليد محلية.

**إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي:** يستعرض هذا الصندوق تقريراً لصندوق النقد الدولي تناول موضوع المتأخرات والدين العام في فلسطين. يذكر التقرير أن ارتفاع المساعدات الخارجية

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** يحتوي هذا العدد من المراقب على 12 صندوق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

**تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي:** يتناول هذا الصندوق التقديرات المتباينة التي وضعتها المصادر الإسرائيلية للتكاليف المباشرة للعدوان الأخير على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي. وتتراوح هذه التقديرات بين 0.5% و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل (نحو 5 إلى 18 مليار شيكل). ويتناول الصندوق أيضاً تقديرات الجيش الإسرائيلي لتكاليف العمليات الحربية خلال 37 يوماً، وأثار الحرب المباشرة على قطاع السياحة وعلى معدل النمو والبطالة. كما يحلل الصندوق عجز الموازنة الحكومية الذي يتوقع أن يرتفع بشكل ملحوظ خلال العام الحالي، والذي ينتظر أن يبلغ في العام القادم ضعف المعدل الذي كانت الحكومة تأمل تحقيقه قبل أن تقرر حوض غمار العدوان.

**أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي:** يستعرض هذا الصندوق نتائج استبيان أجراه صندوق النقد الدولي شمل نحو 300 شخص من صانعي القرار السياسي ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني والوسط الأكاديمي في الدول العربية، لتقصي "الأولويات الاقتصادية التي يتوجب التركيز عليها في المنطقة العربية". يتطرق الاستبيان إلى اختيار الأولويات في العلاقة مع أربعة مجالات رئيسية: أولويات السياسة الاقتصادية الكلية، طرق زيادة فرص العمل أمام الشباب، أساليب تحقيق الحوكمة الرشيدة، وأخيراً الأولويات التي يتوجب التركيز عليها لتأسيس مناخ مناسب للأعمال. وقد ركزت إجابات المبحوثين على أهمية توفر رؤية اقتصادية تقوم على أرضية حوار مجتمعي وتوافق آراء بظل قيادة رشيدة و متمكنة على صعيد السياسة الاقتصادية. أما عند الحديث عن فرص العمل، فقد شددت الإجابات على أهمية إعادة تحديد دور الدولة في هذا المجال. كما أكدت على ضرورة إصلاح النظام التعليمي لخلق توافق بين المهارات المكتسبة في التعليم وحاجات سوق العمل. أخيراً، وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، ركزت الإجابات على ضرورة تعزيز المنافسة وإصلاح أنظمة وأساليب الدعم، إلى جانب إصلاح قوانين الإفلاس وتحسين فرص التمويل والاقتراض.

هذا كله من شأنه زيادة الناتج المحلي بـ 180 مليار شيكل بعد عشرة سنوات من توقيع الاتفاق. الثاني، مكاسب في الموازنة الحكومية من خلال زيادة إيرادات الموازنة الناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الإنفاق العسكري وتقليص الإنفاق على المستعمرات، وهو ما سيؤدي إلى تحسن بالموازنة بمقدار 67 مليار شيكل.

**صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي:** يتناول هذا الصندوق دراسة لصندوق النقد الدولي تتحدث عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق للدولة الفلسطينية في حال حدوث سلام مع إسرائيل. وتبني الدراسة تقديرات المكاسب على مجموعة من الفرضيات منها، رفع تدريجي للقيود الإسرائيلية على حركة العمل والبيضاء، استمرار العمل بالترتيبات النقدية السائدة، وعدم زيادة أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات. تتوصل الدراسة إلى أن أداء الاقتصاد الفلسطيني سوف يتحسن بشكل ملحوظ تحت هذه الفرضيات، وأن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو على معدل 6% في العام 2013 وعلى معدل 10% في المدى المتوسط، حيث أن هذا سيقود إلى زيادة في إيرادات الموازنة العامة، بينما سيظل معدل البطالة مرتفعاً. وتؤكد الدراسة أنه على الرغم من أن السلام شرط ضروري لا غنى عنه إلا أنه ليس بديلاً عن المساعدات الخارجية وعن ضرورة الإصلاح الاقتصادي.

**33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً:** يستعرض هذا الصندوق التقرير السنوي، الذي نشر مؤخراً، عن حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للعام 2013. يشير التقرير أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية ما تزال مرتفعة وتصل إلى 33%، وهو ما يعني أن 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. ويشير التقرير إلى التفاوت في نسب الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تصل هذه النسبة في القطاع إلى 57%، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة في الضفة (19%). كذلك، يدل التقرير إن عائلات اللاجئين في قطاع غزة تتمتع بنسبة أمان أعلى مقارنة بغير اللاجئين (54% مقارنة مع 63% لغير اللاجئين). وتجدر الملاحظة أن هذه الأرقام سابقة على

للموازنة في العام 2013 سمح للحكومة بتسديد متأخرات الرواتب وتقليص الدين العام. أما متأخرات الحكومة لصندوق التقاعد الحكومي وللموردين المحليين، فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال السنة، مما أدى إلى تراكم متأخرات بلغت 1.7 مليار شيكل (4% من الناتج المحلي الإجمالي). وعند إضافة المتأخرات لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، ومبالغ المقاصة المدفوعة مسبقاً، يرتفع إجمالي قيمة المتأخرات بمقدار 1.9 مليار شيكل. ويتوصل التقرير إلى أن إجمالي الدين الحكومي وصافي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية بلغ 16.9 مليار شيكل (أو نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي) مع نهاية 2013.

**هوامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر:** يتناول هذا الصندوق هامش الفائدة (spread)، أي الفرق بين سعر الفائدة الدائنة الذي تتقاضاه المصارف على القروض، وسعر الفائدة المدينة الذي تدفعه المصارف على الودائع. وهذا الهامش هو واحد من أهم مؤشرات القطاع المالي للدلالة على فعالية الوساطة المصرفية. يرتفع هذا الهامش مع ارتفاع تكاليف الوساطة المصرفية، ويتأثر بشكل رئيسي بتركيبة السوق والتكاليف التشغيلية ومخاطر الائتمان المختلفة، بما فيها المخاطر السياسية. هناك ثلاثة هامش للفوائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً لوجود ثلاث عملات رئيسية في التداول (الشيكل والدينار والدولار). ويلاحظ بشكل عام ارتفاع هامش الفائدة على العملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الهوامش المناظرة في الدول الأم لتلك العملات. كما يلاحظ وجود فوارق كبيرة بين هامش الفائدة على العملات المختلفة، إذ أن الهامش منخفض نسبياً على الدولار مقارنة مع هامش الفائدة على الشيكل.

**مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً:** يستعرض هذا الصندوق دراسة قام بإعدادها فريق من الاقتصاديين الإسرائيليين عن المكاسب الاقتصادية، التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها إثر تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وتقسم الدراسة هذه المكاسب إلى نوعين. الأول، مكاسب على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الصادرات إلى الدول العربية والإسلامية، وزيادة أعداد السياح إلى إسرائيل بأكثر من الضعف، وتضاعف الاستثمارات الأجنبية.

الفلسطينية هي صادرات ذات محتوى تقني متدن أو متدن متوسط (73% من الصادرات)، وأن إجمالي القيمة المضافة المحققة من هذه الصادرات للاقتصاد الإسرائيلي تتراوح بين 6.1 مليار شيكل و8.9 مليار شيكل (بناءً على تقديري الحد الأدنى والأقصى)، وهذه لا تمثل أكثر من 0.8%-1.2% من قيمة الإنتاج في إسرائيل في 2012.

**إدخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي:** يستعرض هذا الصندوق قرار جهاز الإحصاء الوطني في إيطاليا البدء بأخذ قيم المخدرات والكحول والسجائر المهربة، بالإضافة إلى الدعارة والسمررة غير الشرعية، بالاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بدءاً من مطلع شهر تشرين الأول القادم. وقد أثار هذا القرار موجة من ردود الفعل بين مراكز الإحصاء في العالم، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهداً إلى توحيد أنظمة الحساب في الدول المختلفة للاتحاد، نظراً لأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تحدد مقدار مساهمة كل دولة في موازنة الاتحاد الأوروبي ومقدار المساعدات التي تحصل عليها كل دولة. ورغم إقرار جهاز الإحصاء الإيطالي بصعوبة قياس النشاطات غير الشرعية، إلا أن خبراء الجهاز يقولون أن الأمر ليس مستحيلاً، خاصة أن إيطاليا كانت رائدة في إدماج "النشاطات السوداء" (أي الصفقات المشروعة التي تعقد ولكن التي لا يجري إبلاغ مصلحة الضرائب عنها) في حساب الناتج المحلي الإجمالي في ثمانينات القرن الماضي. ويعرض الصندوق إلى الزيادات المحتملة في قيمة الناتج المحلي عند اخذ النشاطات غير المشروعة بعين الاعتبار

العدوان الأخير على قطاع غزة الذي ما زال مستمرا عند إعداد المراقب للطباعة، والذي لا بد أنه أدى إلى تدهور كبير وغير مسبوق في مؤشرات الأمن الغذائي هناك.

**أطلس الفقر في فلسطين:** يتناول هذا الصندوق تقريراً جديداً للبنك الدولي بعنوان "المشاهدة خير برهان: الفقر في الأراضي الفلسطينية". ويقوم التقرير على تحليل "أطلس الفقر" الذي وضعه البنك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويرمي "أطلس الفقر" إلى توفير خرائط واضحة ومفصلة للتباين في انتشار الفقر في الأجزاء المختلفة من البلاد وفي أوساط التجمعات السكانية المتعددة، إلى جانب التباين في توزيع الموارد والثروات. وتكمن أهمية مثل هذا الأطلس في أنه يساعد صانعي السياسات على تصميم برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد. وهو مهم بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات التطور بين مناطقها المختلفة ومنها فلسطين المحتلة. وقد توصل أطلس الفقر إلى أن نسب الفقر الأعلى في الأراضي الفلسطينية تتركز في التجمعات السكانية في جنوب الخليل، والتجمعات في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الفقر في بعض تجمعات جنوب الخليل إلى حوالي 80%.

**الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة:** يتناول هذا الصندوق دراسة نشرت في دورية "التطورات الاقتصادية الأخيرة" التي يصدرها البنك المركزي الإسرائيلي. تهدف الدراسة إلى تقدير أهمية التجارة مع الأراضي الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. توصلت الدراسة إلى أن صادرات إسرائيل إلى الأراضي



## 1- الناتج المحلي الإجمالي

تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الأول 2014 انخفاضاً بمقدار 1.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، ونموً بمقدار 4.0% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وكما في السابق فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفع بنسبة 7% تقريباً في الضفة، في حين انخفض بنسبة 4% في قطاع غزة بين الربعين المتناظرين.

ويلاحظ أن حصة الفرد في قطاع غزة انخفضت مقارنة بالربع السابق والربع المناظر (بمقدار 3.5% و 4.3% على التوالي).

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية، فإن الاقتصاديين يحدون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد على معدل 7.1% في الربع الأول 2014 مقارنة بالربع الأول 2013 (انظر الجدول 1.1). ويلاحظ أن الزيادة هذه جاءت بمجملها في الضفة الغربية، ذلك لأن الناتج الإجمالي انخفض في قطاع غزة بمقدار 1% تقريباً. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

2014	2013				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3,015.1	3,034.2	3,023.7	3,034.6	2,814.4	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
2,314.9	2,314.6	2,287.2	2,295.6	2,106.8	- الضفة الغربية*
700.2	719.6	736.5	739.0	707.6	- قطاع غزة
709.8	719.6	722.5	730.5	682.5	ن.م.ج للفرد (دولار)
922.4	928.4	923.6	933.2	862.2	- الضفة الغربية*
402.9	417.5	431.0	436.2	421.2	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\* ) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

نقطة، بالمقابل ارتفعت حصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بمقدار 3.8 نقطة والخدمات بمقدار نصف نقطة مئوية. (أنظر الجدول 2.1)

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2014 والربع المناظر من العام 2013 فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة التعدين والصناعة التحويلية بمقدار 1.5 نقطة مئوية، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 2.1

جدول 2-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة

في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

2014	2013				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3.2	4.1	3.6	3.8	3.4	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
14.3	15.0	17.3	17.1	15.8	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	التعدين واستغلال المحاجر
12.6	13.6	15.5	15.5	14.2	الصناعات التحويلية

2014	2013				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
1.2	0.8	1.1	0.9	1.0	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
<b>9.0</b>	<b>11.4</b>	<b>10.2</b>	<b>11.5</b>	<b>11.1</b>	الإتشاءات
<b>21.1</b>	<b>18.2</b>	<b>18.4</b>	<b>17.3</b>	<b>17.3</b>	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
<b>2.0</b>	<b>2.0</b>	<b>2.2</b>	<b>2.3</b>	<b>2.0</b>	النقل والتخزين
<b>3.4</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.6</b>	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
<b>5.0</b>	<b>5.1</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	المعلومات والاتصالات
<b>19.6</b>	<b>19.2</b>	<b>18.4</b>	<b>19.0</b>	<b>19.1</b>	الخدمات
1.5	2.0	1.3	1.6	1.2	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4.0	3.6	3.9	3.7	4.0	الأنشطة العقارية والايجارية
0.9	0.8	0.8	1.0	1.0	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.9	1.2	0.8	0.6	0.6	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
6.9	6.5	6.7	6.8	7.0	التعليم
3.1	3.0	3.0	3.1	3.2	الصحة والعمل الاجتماعي
0.5	0.6	0.4	0.4	0.3	الفنون والترفيه والتسلية
1.8	1.5	1.5	1.8	1.8	أنشطة الخدمات الأخرى
<b>11.4</b>	<b>11.4</b>	<b>11.4</b>	<b>11.5</b>	<b>12.6</b>	الإدارة العامة والدفاع
<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	الخدمات المنزلية
-2.6	-2.5	-2.5	-2.5	-2.7	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
5.6	5.3	5.9	5.2	5.6	الرسوم الجمركية
7.9	7.4	6.3	6.0	6.7	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين. البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح (\*). البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2013 والربع الأول من العام 2014. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

والأرقام بالنسبة للربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول 2013 هي كالتالي:

الربع الأول 2013	الربع الأول 2014	مليار دولار (أسعار ثابتة 2010)
2.38	2.60	الاستهلاك الخاص
0.59	0.59	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
0.74	0.76	الاستهلاك الحكومي
0.45	0.46	الصادرات
(1.34)	(1.50)	الواردات (-)
0	0.11	صافي السهو والخطأ
<b>2.81</b>	<b>3.02</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>

يلاحظ من الأرقام، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتناظرين (بمقدار 7.1%) جاء أساساً من نمو الاستهلاك الخاص (بما فيه إنفاق المؤسسات غير الربحية) بمقدار 9.2% وفي الاستهلاك الحكومي (3.4%)، ونمو أقل في الصادرات (2.9%). ويعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالتفصيل.

جدول 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

2014	2013				فئة الاستخدام
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3,354.6	3,286.0	3,385.9	3,373.3	3,117.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
2,499.9	2,480.3	2,508.3	2,544.1	2,296.2	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
762.9	712.1	795.1	742.7	737.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
91.8	93.6	82.5	86.5	83.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
590.1	710.3	655.4	702.5	586.6	التكوين الرأسمالي الإجمالي
589.2	710.8	690.9	757.0	621.8	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
489.6	616.5	595.1	657.2	529.0	- المباني
99.6	94.3	95.8	99.8	92.8	- غير المباني
0.9	-0.5	-35.5	-54.5	-35.2	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-1,036.3	-962.1	-1,017.6	-1,041.2	-889.6	صافي الصادرات من السلع والخدمات
461.3	493.0	434.2	484.1	448.4	الصادرات
360.8	385.1	331.5	374.4	342.7	- السلع
100.5	107.9	102.7	109.7	105.7	- الخدمات
1,497.6	1,455.1	1,451.8	1,525.3	1,338.0	الواردات
1,337.6	1,225.7	1,267.7	1,326.4	1,149.5	- السلع
160.0	229.4	184.1	198.9	188.5	- الخدمات
106.7	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي السهو والخطأ
3,015.1	3,034.2	3,023.7	3,034.6	2,814.4	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح

(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

✧ طراً ارتفاع طفيف على التكوين الرأسمالي (نحو نصف بالمائة فقط) بين الربعين المتناظرين. ولكن حصة المباني في التكوين الرأسمالي انخفضت من 90% إلى 83% خلال الفترة.

✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الأول من العام 2014 والأول 2013 بنسبة 2.9% أيضاً ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 11.9% خلال نفس الفترة.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

✧ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.3% في الربع الأول 2014.

✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول بين 74.5% للأسر المعيشية، و22.7% للحكومة، و2.7% للمؤسسات غير الهادفة للربح.

✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 8.9% بين الربعين الأول من العام 2014 والأول 2013، في حين ازداد استهلاك الحكومة بمقدار 3.4% والمؤسسات غير الربحية 9.8%.

## صندوق 1: تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي

بالغ وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، المذيع التلفزيوني الذي انقلب إلى سياسي شعبي، في التبحر عند بداية الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وقال الوزير آنذاك أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي ومنيع ويستطيع بسهولة أن يستوعب تكاليف الحرب في إطار الموازنة القائمة، دون حاجة لتغيير السياسات أو زيادة الضرائب أو تعديل الأهداف.<sup>1</sup>

ولكن تقديرات متباعدة وضخمة لتكاليف الحرب، وعلى عكس تنبؤات الوزير، بدأت بالتواتر تبعاً. ومن بين هذه التقدير الذي جاء به موشيه أشر، المدير العام لمصلحة الضرائب الإسرائيلية، بأن كلفة الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بلغت 7 مليار شيكل (2 مليار دولار). ويتضمن هذا الرقم هبوطاً في الإنتاج بسبب الحرب (بمقدار 4.4 مليار شيكل)، وخسارة في عوائد الضرائب (1.5 مليار شيكل) وتعويضات للسكان والشركات في المنطقة المحيطة بقطاع غزة على مسافة 40 كم (1 مليار شيكل).<sup>2</sup>

وضع دورن كوهن، المدير العام السابق لوزارة المالية تقديراً لكلفة الحرب على الاقتصاد خلال شهر من القتال يبلغ ضعف رقم أشر. وبلغ الرقم الذي وضعه كوهن 15 مليار شيكل (4.3 مليار دولار)، وهو ما يوازي انخفاضاً بمقدار 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي. ويتضمن هذا الرقم خسارة في عوائد الضرائب تتراوح بين 3-5 مليار شيكل، وكلفة مباشرة للجيش تتراوح بين 4-5 مليار شيكل.<sup>3</sup> أما حاكم البنك المركزي، كارنت فلوج، فلقد قدرت في مقابلة تلفزيونية الكلفة بنصف درجة مئوية من الناتج المحلي الإسرائيلي، أي بنحو 5 مليار شيكل فقط.

لا يخفى أن وضع تقديرات دقيقة لتكاليف الحرب أمر محفوف بمصاعب جمة. خصوصاً بوجود تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة يمكن أن تمتد آثارها لسنوات طويلة. فضلاً عن صعوبة وضع أرقام على بعض الأنواع من تكاليف الحرب مثل حياة البشر والآثار النفسية. ولا يخفى أيضاً أن إعلان تقديرات تكاليف الحرب لها تبعات سياسية ودلالات إستراتيجية، ولذلك فإنها غالباً ما تكون عرضة للتأثر بالتوجهات السياسية للباحث أو للمؤسسة التي تضعها. ويجب أخذ كل هذه الجوانب بعين الاعتبار عند تناول موضوع تكاليف الحرب.

دخل الاقتصاد الإسرائيلي الحرب الأخيرة وهو في تراجع بعض الشيء عن أدائه الجيد في مطلع العام. إذ أن معدل النمو في الربع الثاني من العام تباطأ إلى 1.7% (مكافئ معدل سنوي) مقارنة مع نمو مكافئ نمو سنوي يبلغ 2.5% في الربع الأول حسب أرقام مركز الإحصاء الإسرائيلي.<sup>4</sup> ولقد جاءت الحرب، بتكاليفها المباشرة وغير المباشرة، لتعزز انخفاض النمو وزيادة عجز الموازنة وارتفاع معدل البطالة عن المستويات المستهدفة والمأمولة.

### التكاليف المباشرة للعمليات العسكرية

ما أن بدأت الهدنة الأولى المؤقتة، حتى تقدم الجيش الإسرائيلي بفاتورة حربه على قطاع غزة إلى وزارة المالية. وبلغت فاتورة 37 يوماً من القتال ما يزيد على 8.7 مليار شيكل. وسرعان ما واجه الجيش احتجاجاً من وزارة المالية التي قامت بدورها بحساب تكاليف الحرب المباشرة على أرضية التقارير اليومية لإنفاق الجيش، بما فيها تقارير عدد وأنواع القذائف، وتكاليف إطعام وتعويض الجنود... الخ. وبلغ تقدير وزارة المالية لتكاليف الجيش المباشرة خلال الحرب 6.5 مليار شيكل، ويقل هذا بمقدار 2 مليار شيكل تقريباً عن تقدير الجيش ذاته.

وقال الجيش أن اختلاف الأرقام يعود على إهمال وزارة المالية لتكاليف إعادة معدات الجيش إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وذكر أن تكاليف كل مجند احتياطي يتم استدعاؤه تبلغ 500 شيكل يومياً، وبأخذ متوسط أعداد الاحتياط الذين تم استدعاؤهم خلال الفترة (60 ألف) فإن كلفة هؤلاء فقط تبلغ 30 مليون شيكل يومياً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> تمت كتابة هذا الصندوق خلال الهدنة التي انتهت بتجدد العدوان الإسرائيلي بتاريخ 19 آب. وعلى ذلك فإن تقدير تكاليف الحرب المذكورة لا تشمل كامل فترة القتال.

<sup>2</sup> <http://www.ibtimes.co.uk/gaza-strip-crisis-war-costs-total-6bn-palestine-2bn-israel-1459985>

<sup>3</sup> <http://www.haaretz.com/business/premium-1.608538>

<sup>4</sup> <http://www.jpost.com/Israel-News/Economic-growth-slowed-to-17-percent-before-Gaza-conflict-371322>

<sup>5</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.610877>



وعلى ضوء هذه الأرقام تقدم الجيش الإسرائيلي بكتاب رسمي إلى وزارة المالية يطلب فيه رفع مخصصات (موازنة "الدفاع") بمقدار 18 مليار شيكل (5.2 مليار دولار). ويتضمن هذا المبلغ الزيادة التي طلبها الجيش الإسرائيلي على موازنته للعام الحالي (زيادة بمقدار 7 مليار شيكل) للعام القادم (زيادة بمقدار 11 مليار شيكل). وفي حال حصل الجيش على هذه الزيادات فهذا يعني أن موازنة الجيش ستصل إلى 70 مليار شيكل في العام 2015 (نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 58.4 مليار شيكل في العام 2013.<sup>6</sup>

ولكن يجب أيضاً التنبيه إلى وجود أطراف تحقق مكاسب مادية مهمة من صناعة الموت. وهذه هي شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية التي كانت بعض مصانعها في منطقة الناصرة تعمل على مدار الـ 24 ساعة خلال أربعة أسابيع من الحرب<sup>7</sup>. وستحقق هذه الشركات أرباحاً مالية ليس فقط بسبب زيادة مبيعاتها لتعويض ترسانة السلاح للجيش الإسرائيلي، ولكن بسبب زيادة المبيعات في الأسواق الخارجية. إذ تدل التجارب السابقة أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تزداد بشكل ملحوظ عقب كل حرب تخوضها إسرائيل. إن استغلال إسرائيل لقطاع غزة كحقل تجارب لمنتجاتها الحربية وللبرهنة على فعالية الأسلحة التي تصنعها يعطي -للأسف- ميزة تنافسية لشركات إنتاج الأسلحة الإسرائيلية في مواجهة منتجات المصانع الحربية في الدول الأخرى.

### النشاط السياحي

عانت الأعمال المرتبطة بالسياحة في إسرائيل من خسارة جسيمة خلال شهري تموز وآب، وهما أساس الموسم السياحي. ومن المعلوم أن السياحة في إسرائيل توفر فرص عمل إلى نحو 100 ألف شخص وتساهم بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ عدد السياح الذين زاروا إسرائيل في العام الماضي رقماً قياسياً بلغ ما يزيد على 3.5 مليون سائح. وكانت إسرائيل تطمح إلى زيادة هذا الرقم في العام الحالي، لكن كافة الدلائل تشير إلى أن هذا بات هدفاً بعيد المنال. فلقد انخفض عدد السياح الذين وصلوا إسرائيل في شهر تموز إلى 218 ألف فقط، وهو رقم يقل بنحو 26% عن عدد السياح في شهر تموز من العام الماضي. ولقد قدرت بعض المصادر خسائر القطاع السياحي من جراء الحرب بنحو 30 مليون دولار باليوم<sup>8</sup>.

وقد شكّل أصحاب المصالح السياحية في إسرائيل لجنة لتقدير خسائر القطاع. وتقدمت اللجنة بكتاب إلى الحكومة تطلب فيه تعويضاً بقيمة 750 مليون شيكل (215 مليون دولار). وقررت اللجنة أن يتم استخدام هذا المبلغ لتعويض كافة الأعمال التي هبط مدخولها بمقدار 20% في شهر تموز 2014 مقارنة بشهر تموز من العام المنصرم. وحددت اللجنة قيمة التعويض بمقدار 30% فقط من مقدار الخسارة<sup>9</sup>.

### عجز الموازنة

يبدو الآن أنه لا مناص من أن تؤدي زيادة إنفاق الموازنة، بالتزامن مع انخفاض إيرادات الضرائب بسبب انخفاض النمو وزيادة الإعفاءات الضريبية للشركات المتواجدة في منطقة غلاف غزة، إلى تغييرات جوهرية في موازنة الحكومة للعام الحالي للعام القادم. وتشير المعطيات إلى أن أمام الحكومة الإسرائيلية خيارين في العام الحالي. الأول، يتمثل في الحفاظ على سقف عجز الموازنة المستهدف بمقدار 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن تحقيق هذا الخيار يتطلب تحويلات في بنود الإنفاق وتقليص في المدفوعات للخدمات الاجتماعية والثقافية والدعم الحكومي بمقدار لا يقل عن 4 مليار شيكل. ولقد بدأت تبشیر هذا فعلياً عندما طلبت وزارة المالية من لجنة المالية في الكنيست، وبالتزامن مع زيادة مخصصات الجيش، تقليص موازنة النقل العام بمقدار 125 مليون شيكل<sup>10</sup>. من ناحية ثانية فإن الإصرار على هدف العجز المتهاود يمكن تحقيقه أيضاً عبر زيادة الضرائب. وتشير المعلومات أن رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية واحدة يمكن أن يجلب 4.2 مليار شيكل على شكل إيراد إضافي للحكومة. وهناك أيضاً من يقترح إلغاء قرار إعفاء من يشتركون مسكناً لأول مرة من دفع ضريبة القيمة المضافة على ثمن السكن. ويمكن أن يؤدي إلغاء هذا القرار إلى زيادة الإيرادات الحكومية بمقدار 3 مليار شيكل<sup>11</sup>. الخيار الثاني هو أن تعترف الحكومة ضمناً بسوء تقديرها وترضى بزيادة عجز الموازنة إلى 3% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد اندلعت الخلافات الحادة بين أحزاب الائتلاف الحاكم حول مقدار وكيفية استيعاب مطالب الجيش في موازنة العام القادم. وتجدر الإشارة إلى أن فشل أحزاب الائتلاف في الموافقة

<sup>6</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.609920>

<sup>7</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.609919>

<sup>8</sup> <http://www.juancoles.com/2014/07/devastates-fragile-apartheid.html>

<sup>9</sup> <http://www.haaretz.com/news/national/premium-1.610459>

<sup>10</sup> <http://www.haaretz.com/business/economy-finance/premium-1.610199>

<sup>11</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.609920>

على الموازنة مع حلول نهاية شهر آذار يؤدي تلقائياً إلى استقالة الحكومة والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة. وهذا بالواقع ما حصل مع حكومة نتنياهو السابقة التي اضطرت للاستقالة وإجراء انتخابات للكنيست في العام 2012.

#### تقلص النمو وارتفاع البطالة

ويمكن أن تؤدي هذه الخسائر المادية المباشرة، إذا ما انعكست في زيادات كبيرة ومزمنة في عجز الموازنة، إلى تهديد المركز الائتماني المرتفع لإسرائيل (AAA) وإلى ارتفاع ملحوظ في كلفة الدين الخارجي. ويمكن لنا أن نستنتج إذن، أن النمو الاقتصادي الذي كان مخططاً ومتوقعاً للاقتصاد الإسرائيلي خلال العام (3% أو أكثر) لن يتحقق على الأغلب، نظراً لأن النمو في النصف الأول من العام بلغ 2.5% فقط، ونظراً لتأثر النمو سلباً بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعدوان على غزة خلال الصيف. ولقد انعكس انخفاض النمو في إسرائيل على مؤشرين هاميين في الاقتصاد، ارتفاع معدل البطالة (من 5.6% في شهر نيسان إلى 6.3% في حزيران)، وزيادة العجز في الموازنة. وبات في حكم المؤكد أن عجز الموازنة في العام الحالي سوف يزيد على 2.6%. أما بالنسبة لعجز الموازنة في العام القادم فإن التوقعات الرسمية رفعت هذا إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن آدي برادير، مدير قسم الاقتصاد الكلي في بنك إسرائيل، يتوقع أن العجز الفعلي في الموازنة سوف يتجاوز معدل 3% بمقدار 12 مليار شيكل بسبب تكاليف الحرب التي ستمتد إلى موازنة السنة القادمة<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> أنظر المرجع رقم 4 المذكور سابقاً

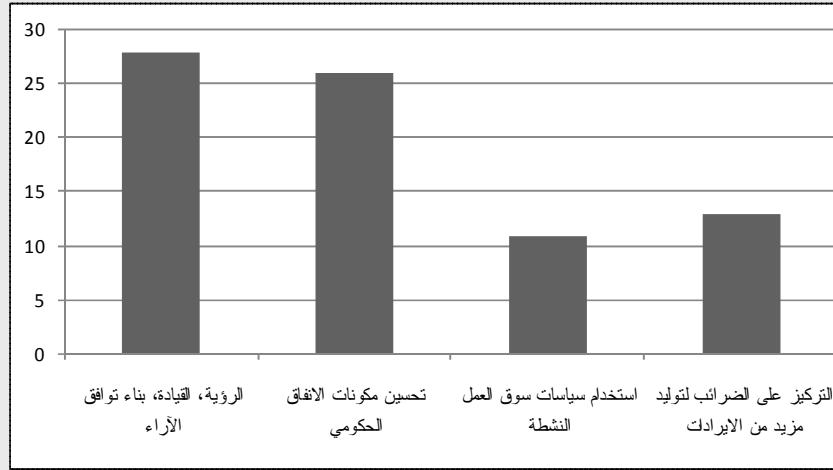
## صندوق 2: أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي

ما هي الأولويات الاقتصادية التي يتوجب التركيز عليها في المنطقة العربية؟ هناك شبه إجماع على أن المنطقة بحاجة إلى "ربيع اقتصادي" يسير جنباً إلى جنب مع "الربيع السياسي".

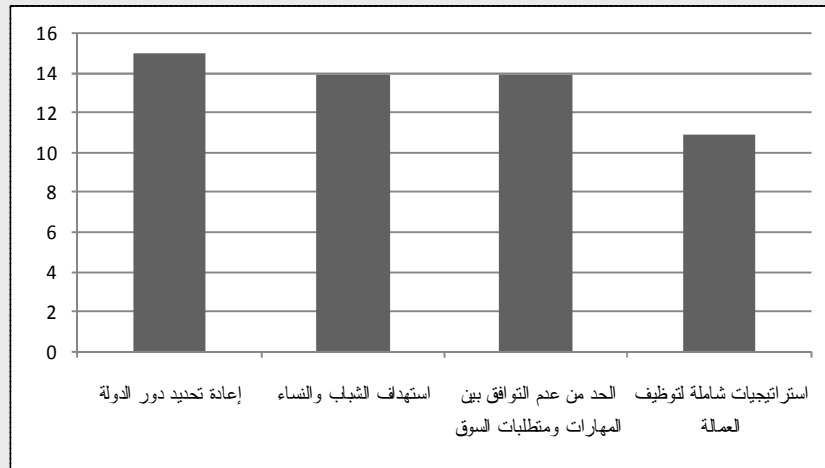
ولكن ما هي معالم هذا الربيع الاقتصادي الذي طال انتظاره؟ في محاولة للإجابة على هذا السؤال الصعب قام صندوق النقد الدولي بإجراء استبيان سريع بين نحو 300 شخص من أصحاب القرار السياسي ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي في الدول العربية. وتطرق الاستبيان إلى اختيار الأولويات بالعلاقة مع أربع قضايا مركزية: أولويات السياسة الاقتصادية الكلية، طرق زيادة فرص العمل أمام الشباب، أساليب تحقيق الحوكمة الرشيدة، وأخيراً الأولويات التي يتوجب التركيز عليها لتأسيس مناخ مناسب للأعمال<sup>13</sup>.

على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية أكد نحو ثلث الإجابات على أهمية توفر رؤية اقتصادية تقوم على أرضية حوار مجتمعي وتوافق آراء بظل قيادة رشيدة وملتزمة. ومن ناحية ثانية أكد المشاركون على أولوية العمل على ثلاثة أبعاد مترابطة: تحسين مكونات الإنفاق الحكومي. تحسين التحصيل الضريبي والاستخدام النشط لسياسات سوق العمل لخلق فرص عمل (أنظر الشكل 1).

شكل 1: ما هي أولويات السياسات الاقتصادية الكلية؟ (% من العينة)



شكل 2: كيف يمكن خلق فرص عمل للشباب؟ (% من العينة)

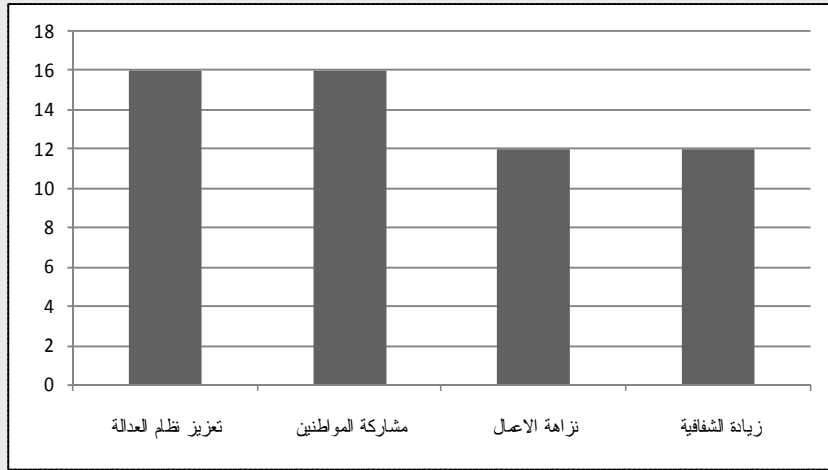


<sup>13</sup> <http://blog-montada.imf.org/?p=3043>

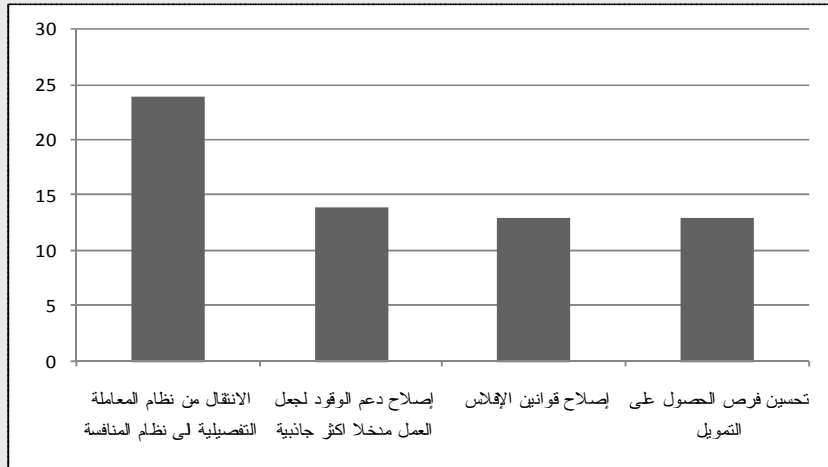
أما السؤال حول كيفية خلق فرص عمل للشباب، فلقد ركزت الإجابات على أهمية إعادة تحديد دور الدولة في هذا المجال. كما أكدت على ضرورة إصلاح النظام التعليمي لخلق توافق بين المهارات المكتسبة في التعليم وحاجات سوق العمل (أنظر الشكل 2).

موضوع الشفافية وضرورة أن تكون الحكومة/ الدولة موضع مسائلة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حظي أيضاً باهتمام. وتركزت الأولويات هنا على تعزيز نظام العدالة والنزاهة وزيادة الشفافية (أنظر الشكل 3). أخيراً، وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، ركزت الإجابات على ضرورة تعزيز المنافسة وإصلاح أنظمة وأساليب الدعم (استبدال الدعم المعمم للمشتقات النفطية مثلاً بالدعم الموجه لمن يحتاجه)، إلى جانب إصلاح قوانين الإفلاس وتحسين فرص التمويل والاقتراض (أنظر الشكل 4).

الشكل 3: ما المطلوب لتحقيق الحوكمة الرشيدة؟ (%)



الشكل 4: ما هي عناصر مناخ الأعمال التي تحتاج إلى أكبر قدر من الاهتمام؟ (% من العينة)



تشكل الاقتراحات على هذه الأصعدة الأربعة صورة سريعة للأولويات التي يتوجب تركيز الاهتمام بها لتأسيس "ربيع اقتصادي" عربي يسير بالتوازي مع "الربيع السياسي" في المنطقة العربية. ومن الواضح أن هذه الأولويات العامة تحتاج إلى برامج تفصيلية لتطبيقها في كل دولة على حدة تبعاً لظروفها ومواردها الخاصة.

## 2- سوق العمل

### 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2014 في الضفة والقطاع 46.3% مقارنة مع 43.4% في الربع الأول 2013 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع بمقدار 33 ألف شخص بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014، أي على معدل ينعكس في ارتفاع معدل البطالة كما سنرى لاحقاً.

3.7% وفي الوقت ذاته ازدادت القوة العاملة على معدل 5% تقريباً (أنظر الجدول 2-2). من جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين بنحو 64 ألف عامل خلال العام بين الربعين المتناظرين، أي على معدل 7.4%، مقارنة بزيادة القوة العاملة على معدل 10.6%. وهذا التباين في المعدلات سوف

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2013-2014 (%)

المنطقة والجنس	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	45.5	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2
قطاع غزة	40.1	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>43.6</b>	<b>43.4</b>	<b>43.0</b>	<b>43.6</b>	<b>44.5</b>	<b>43.6</b>	<b>46.3</b>
ذكور							
الضفة الغربية	71.4	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8
قطاع غزة	65.0	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>69.1</b>	<b>69.0</b>	<b>68.7</b>	<b>69.5</b>	<b>70.0</b>	<b>69.3</b>	<b>71.9</b>
إناث							
الضفة الغربية	18.9	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8
قطاع غزة	14.7	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>17.4</b>	<b>17.1</b>	<b>16.6</b>	<b>17.1</b>	<b>18.3</b>	<b>17.3</b>	<b>20.1</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014، رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013-2014

مكان العمل	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
القوة البشرية (ألف)	2,557	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708
القوى العاملة	1,114	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254
عدد العاملين (ألف)	858	862	900	886	893	885	926
الضفة الغربية (%)	60.4	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9
قطاع غزة (%)	29.9	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014، رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014، مستوعباً 65.7% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.9%. وفي قطاع غزة أيضاً، فإن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف العاملين هناك. إلا أن البيانات تشير إلى حدوث انخفاض في

نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 2.7%، مقابل ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار 2.5% بين الأرباع المتتالية. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال الفترة.

### جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين

حسب المنطقة والقطاع 2012-2014 (%)

القطاع	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
قطاع عام	22.6	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9
قطاع خاص	64.5	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2
قطاعات أخرى	3.2	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0
إسرائيل	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
قطاع عام	15.8	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9
قطاع خاص	68.5	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7
قطاعات أخرى	1.9	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8
إسرائيل	13.8	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>قطاع غزة</b>							
قطاع عام	38.8	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5
قطاع خاص	55.0	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6
قطاعات أخرى	6.2	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله - فلسطين.

أما بالنسبة إلى الحالة الوظيفية للعاملين تشير البيانات (أنظر الجدول 2-4) إلى انخفاض نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الأرباع المتتالية (بمقدار نصف نقطة في القطاع و 2.8 نقطة في الضفة). وفي حين انخفضت نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في القطاع (بمقدار 3.2 نقطة) ارتفعت نسبة هؤلاء في الضفة بمقدار 1.5 نقطة خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع المناظر في 2013.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2013-2014 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
صاحب عمل	6.4	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2	6.7
يعمل لحسابه	17.9	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1	18.6
مستخدم بأجر	66.9	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2	67.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.8	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5	7.1
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
صاحب عمل	7.6	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1	7.5
يعمل لحسابه	18.7	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4	18.8
مستخدم بأجر	63.9	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9	64.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.8	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6	8.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>قطاع غزة</b>							
صاحب عمل	3.7	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1	4.5
يعمل لحسابه	16.0	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4	18.3
مستخدم بأجر	74.1	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3	74.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2	2.6
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الرابع 2013 والأول 2014. ولكن مثل هذا التغير يمكن أن يكون نتيجة التحولات الموسمية وليس بتأثير التغيرات الهيكلية. أما على مستوى الأرباع المتناظرة خلال 2013 و 2014 (انظر الجدول 2-5) فيلاحظ تباين النزعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ في حين طرأ انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (من نحو 7% إلى 2.6%)، فإن النسبة ارتفعت في الضفة بمقدار نقطة مئوية تقريباً. من ناحية ثانية ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في غزة في حين انخفضت في الضفة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2012-2014 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
الزراعة والصيد والحراة	11.5	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5	10.2
محاجر وصناعة تحويلية	11.9	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2	12.4
البناء والتشييد	14.4	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6	14.9
التجارة والمطاعم والفنادق	19.6	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6	21.1
النقل والتخزين والاتصالات	6.5	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4	5.7
خدمات وغيرها	36.1	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7	35.7
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	النشاط الاقتصادي والمنطقة
<b>الضفة الغربية</b>							
10.6	11.5	12.1	11.2	12.2	10.3	12.8	الزراعة والصيد والحراجة
15.3	15.1	14.4	14.1	15.2	16.8	14.7	محاجر وصناعة تحويلية
19.7	19.3	19.2	20.5	18.9	18.6	17.2	البناء والتشييد
21.5	19.8	20.4	20.4	19.3	19.0	20.5	التجارة والمطاعم والفنادق
5.3	5.6	5.6	5.2	6.0	5.7	5.6	النقل والتخزين والاتصالات
27.6	28.7	28.3	28.6	28.4	29.6	29.2	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>							
9.4	8.4	8.0	8.3	9.2	8.2	8.4	الزراعة والصيد والحراجة
4.9	5.3	4.4	4.9	5.7	6.2	5.4	محاجر وصناعة تحويلية
2.6	7.0	5.2	7.0	8.7	6.9	7.7	البناء والتشييد
20.2	19.2	20.4	21.0	18.3	17.3	17.5	التجارة والمطاعم والفنادق
6.6	8.3	7.1	9.2	7.9	8.9	8.4	النقل والتخزين والاتصالات
56.3	51.8	54.9	49.6	50.2	52.5	52.6	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

## 2-2 البطالة

ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26.2% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع 25.2% خلال الربع الرابع 2013. يلاحظ أن الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 2.3 نقطة مئوية، ونتج هذا عن ارتفاع المعدل في قطاع غزة بمقدار 9.8 نقطة، في حين انخفض في الضفة الغربية بنحو نقطتين مؤويتين. (أنظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 - 2014 (%)

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	المنطقة والجنس
<b>فلسطين</b>							
23.3	20.6	23.1	20.3	17.6	21.2	20.5	ذكور
36.5	35.0	33.5	37.8	33.6	35.3	32.9	إناث
<b>26.2</b>	<b>23.4</b>	<b>25.2</b>	<b>23.7</b>	<b>20.6</b>	<b>23.9</b>	<b>23.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
15.9	16.8	16.9	16.8	14.9	18.6	17.3	ذكور
27.1	25.9	23.2	28.2	25.1	27.4	25.3	إناث
<b>18.2</b>	<b>18.6</b>	<b>18.2</b>	<b>19.1</b>	<b>16.8</b>	<b>20.3</b>	<b>19.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>							
37.4	27.8	34.8	26.9	22.7	26.3	26.8	ذكور
52.4	53.1	53.4	56.7	50.4	51.6	50.1	إناث
<b>40.8</b>	<b>32.6</b>	<b>38.5</b>	<b>32.5</b>	<b>27.9</b>	<b>31.0</b>	<b>31.0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.



ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الأول 2014 ما يلي:

(60.1% للإناث، 38.9% للذكور). وهذا يوحي أن

نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين

الجدد لسوق العمل (انظر الجدول 2-7).

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين

الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.1%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)

في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012-2014 (%)

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	الفئات العمرية
<b>كلا الجنسين</b>							
42.1	41.0	43.2	42.6	37.0	40.9	38.8	24-15
29.4	25.2	27.9	25.5	22.0	25.2	24.9	34-25
14.9	12.1	12.7	11.3	11.4	13.1	12.2	44-35
13.9	12.1	13.4	10.5	10.0	14.5	13.3	54-45
12.7	9.4	10.9	10.1	6.8	9.9	9.2	+55
<b>26.2</b>	<b>23.4</b>	<b>25.2</b>	<b>23.7</b>	<b>20.6</b>	<b>23.9</b>	<b>23.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>ذكور</b>							
38.9	36.9	40.5	37.7	32.4	36.9	34.5	24-15
21.8	18.1	21.4	17.8	14.9	18.1	19.2	34-25
13.9	11.9	12.8	11.0	11.0	12.8	12.0	44-35
15.3	13.6	15.0	11.8	10.9	16.8	14.9	54-45
15.3	11.2	13.3	12.0	8.1	11.5	11.1	+55
<b>23.3</b>	<b>20.6</b>	<b>23.1</b>	<b>20.3</b>	<b>17.6</b>	<b>21.2</b>	<b>20.5</b>	<b>المجموع</b>
<b>الإناث</b>							
60.1	64.7	59.5	69.3	65.2	64.4	62.2	24-15
51	48.0	47.3	50.8	45.8	48.1	43.3	34-25
18.9	13.1	12.6	12.7	12.9	14.3	12.8	44-35
8.8	5.3	6.6	4.4	6.1	4.1	6.0	54-45
2.9	0.5	-	-	-	2.2	1.3	+55
<b>36.5</b>	<b>35.0</b>	<b>33.5</b>	<b>37.8</b>	<b>33.6</b>	<b>35.3</b>	<b>32.9</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم، ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 49.7% بينما ينخفض إلى 6.0% للواتي لم يحصلن على أي تعليم.

✧ أنها متركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 27.5% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما تبلغ 18.8% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر خلال عام 2013. ولكن هناك فرقا جوهريا بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2012-2014 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>كلا الجنسين</b>							
0	9.4	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7
6-1	20.6	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3
9-7	21.8	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0
12-10	20.7	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5
+13	27.0	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9
<b>المجموع</b>	<b>23.0</b>	<b>23.9</b>	<b>20.6</b>	<b>23.7</b>	<b>25.2</b>	<b>23.4</b>	<b>26.2</b>
<b>ذكور</b>							
0	18.2	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5
6-1	23.3	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2
9-7	23.2	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5
12-10	21.1	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1
+13	16.3	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8
<b>المجموع</b>	<b>20.5</b>	<b>21.2</b>	<b>17.6</b>	<b>20.3</b>	<b>23.1</b>	<b>20.6</b>	<b>23.3</b>
<b>إناث</b>							
0	1.6	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0
6-1	3.2	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8
9-7	7.2	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1
12-10	16.5	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7
+13	44.6	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7
<b>المجموع</b>	<b>32.9</b>	<b>35.3</b>	<b>33.6</b>	<b>37.8</b>	<b>33.5</b>	<b>35.0</b>	<b>36.5</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

### 2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

خريج كان هنالك حوالي 3 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 50.6% خلال الربع الأول 2014. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الرياضيات والإحصاء مرتفعة، 42.1% تقريباً.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 33.3% في الربع الأول 2014؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في الربع السابق (31.3%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون سجلوا أدنى معدل بطالة خلال الربع الأول 2014. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 2.8%، (أي من بين كل 100

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012-2014 (%)

التخصص	العام 2012		الربع الرابع 2013		العام 2013		الربع الأول 2014	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	58.5	41.5	60.4	39.6	57.3	42.7	49.4	50.6
علوم إنسانية	69.1	30.9	61.9	38.1	66.5	33.5	65.5	34.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	66.4	33.6	65.1	34.9	65.7	34.3	59.2	40.8
الصحافة والإعلام	61.9	38.1	61.3	38.7	60.1	39.9	71.7	28.3
الأعمال التجارية والإدارية	71.8	28.2	73.2	26.8	73.8	26.2	71.8	28.2
القانون	86.2	13.8	89.9	10.1	91.6	8.4	97.2	2.8
العلوم الطبيعية	76.8	23.2	64.3	35.7	68.0	32.0	68.5	31.5
الرياضيات والإحصاء	70.1	29.9	61.9	38.1	69.2	30.8	57.9	42.1
الحاسوب	69.4	30.6	70.7	29.3	67.4	32.6	63.6	36.4
الهندسة والمهن الهندسية	78	22.0	72.2	27.8	75.7	24.3	74.2	25.8
العلوم المعمارية والبناء	84.6	15.4	81.4	18.6	81.2	18.8	76.5	23.5
الصحة	81.4	18.6	79.2	20.8	78.9	21.1	77.8	22.2
الخدمات الشخصية	69.2	30.8	68	32.0	65.3	34.7	60	40.0
باقي التخصصات	70.1	29.9	63.6	36.4	69.2	30.8	62.3	37.7
<b>المجموع</b>	<b>71.1</b>	<b>28.9</b>	<b>68.7</b>	<b>31.3</b>	<b>69.8</b>	<b>30.2</b>	<b>66.7</b>	<b>33.3</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2012-2014.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

لم يطرأ تبدل على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بين الربع الرابع 2013 والأول 2014. بينما انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بمقدار 4.4%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في

الضفة الغربية بمقدار 1.6% وارتفاع بنحو 8.9% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. بالمقابل انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 5.7% خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2012-2014

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>العام 2012</b>				
الضفة الغربية	43.3	22.2	87.1	76.9
قطاع غزة	37.1	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.9	20.5	164.1	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.2</b>	<b>22.3</b>	<b>92.9</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الأول 2013</b>				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.6</b>	<b>22.1</b>	<b>95.7</b>	<b>80.0</b>

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>الربع الثاني 2013</b>				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
<b>المجموع</b>	<b>42.6</b>	<b>22.5</b>	<b>95.4</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثالث 2013</b>				
الضفة الغربية	43.3	22.3	88.3	76.9
قطاع غزة	38.0	23.8	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.6	19.7	178.9	165.4
<b>المجموع</b>	<b>41.5</b>	<b>22.2</b>	<b>97.6</b>	<b>80.0</b>
<b>الربع الرابع 2013</b>				
الضفة الغربية	42.8	22.4	90.2	80.0
قطاع غزة	36.6	24.2	64.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	19.7	182.9	173.1
<b>المجموع</b>	<b>41.0</b>	<b>22.4</b>	<b>100.3</b>	<b>84.6</b>
<b>العام 2013</b>				
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
<b>المجموع</b>	<b>41.7</b>	<b>22.3</b>	<b>97.2</b>	<b>80.0</b>
<b>الربع الأول 2014</b>				
الضفة الغربية	44.2	21.9	90.2	80.0
قطاع غزة	38.3	23.9	61.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.1	19.8	182.6	173.1
<b>المجموع</b>	<b>42.4</b>	<b>22.0</b>	<b>99.3</b>	<b>83.3</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2014.

## 2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة<sup>14</sup>

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2014 بنسبة 48% (419 شاغرا)، يليه القطاع الخاص بنسبة 41% (358 شاغرا)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 11% (99 شاغرا). وقد انخفضت حصة القطاع الخاص من إجمالي الشواغر المعلن عنها بـ نقطة مئوية واحدة، وحصة القطاع العام نقطتين مؤبنتين في الربع الأول 2014 مقارنة مع الربع السابق. (انظر الجدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (65%).

بلغ عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الربع الأول من العام 2014 نحو 876 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 20% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 19% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر الجدول 2-11). وتجدر الإشارة أن هنالك 76 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل الجديدة المتوفرة، علماً بأن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.  
<sup>15</sup> تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 58%، تليها كل من شمال الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 5% في حين حصلت منطقة جنوب الضفة على نسبة 12%. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 74%. (انظر الجدول 2-11).

**جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والرابع 2013، والربع الأول 2014**

المجموع	الربع الأول 2014			الربع الرابع 2013	الربع الأول 2013	
	آذار	شباط	كانون ثاني			
<b>حسب القطاع</b>						
358	137	102	119	309	318	القطاع الخاص
99	35	40	24	97	79	القطاع العام
419	321	255	300	329	376	المنظمات غير الحكومية
<b>حسب المنطقة الجغرافية</b>						
133	37	32	64	126	98	شمال الضفة
505	210	145	152	408	477	وسط الضفة
107	46	33	28	88	99	جنوب الضفة
131	28	45	58	113	99	قطاع غزة
<b>حسب الدرجة العلمية</b>						
67	19	32	16	70	63	ماجستير فأعلى
651	253	179	219	500	516	بكالوريوس
63	19	17	27	59	78	دبلوم
95	30	27	38	106	116	أقل من ذلك
<b>المجموع</b>						
876	321	255	300	736	733	

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 42%، يليه الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 19%، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 17% بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 14%. وحصلت المهن الأخرى (حرفيون، فنيو صيانة، أعمال سكرتارية... الخ) على 9%. (انظر الجدول 2-12).

**جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2014**

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
121	9	2	8	45	55	2	علوم طبية وصحية
148	27	4	2	86	18	11	علوم إنسانية واجتماعية
166	13	13	3	44	66	27	علوم تطبيقية
364	33	5	6	156	130	34	علوم إدارية واقتصادية
77	3	2	0	3	63	6	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية... الخ)
876	85	26	19	334	332	86	المجموع

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

### صندوق 3: خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة"

صادق مجلس الوزراء في أواخر شهر نيسان 2014 على خطة التنمية الوطنية 2014-2016. ولقد أطلق على هذه الخطة اسم 'بناء الدولة وتجسيد السيادة'<sup>16</sup> وهذه الخطة هي الخطة التنموية الثامنة التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994.

تابعت الخطة الحالية منهجية الخطة السابقة بتحديد أهداف إستراتيجية لها في أربعة قطاعات رئيسية. ويمكن تلخيص هذه التوجهات الإستراتيجية في الخطة الجديدة كالتالي:

- ✧ قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل: تتضمن الأهداف هنا تشجيع الاستثمار (خصوصاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحسين وتطوير التشريعات لخلق بيئة أكثر محاباة للأعمال، تحسين وتطوير التنافسية.
- ✧ قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات: تتضمن الأهداف هنا تطوير وإصلاح أنظمة المالية العامة (التنسيق بين مكاتب الضرائب المختلفة، تطوير طاقات جمع الضرائب واستخدام أوسع لأجهزة وبرامج الكمبيوتر)، مراجعة أبواب الإنفاق العام وضمان الإدارة المالية الفعالة، تحسين الخدمات المقدمة للجمهور.
- ✧ قطاع الحماية والتنمية الاجتماعية: تطوير وتحسين أنظمة الخدمات الاجتماعية ذات النوعية العالية، تحسين الخدمات والبرامج الموجهة للأسرى المحررين، تطوير وتحسين خدمات التعليم والصحة.
- ✧ قطاع البنية التحتية: تشمل الأهداف هنا على تحسين الطرق وشبكات الاتصال، تنوع مصادر توريد الطاقة، عقلنة استخدام الطاقة وضمان فعالية استخدام المياه.

وجهدت الخطة اهتماماً خاصاً إلى صعيدين، أولهما تعزيز التكامل بين الخطة والموازنات السنوية للحكومة من خلال ربطهما معاً بالتوجهات ومسارات التنفيذ والتمويل. وثانيهما تعزيز ومنهجية الرقابة على التنفيذ من خلال عدد من المؤشرات وأنظمة المتابعة. وفي هذا الإطار تعكف الحكومة الآن على تطوير نظام "دورة المشروع" الذي يقوم على مبدأ "سياسة البوابة الواحدة" في تنفيذ المشاريع. كذلك ستعمل الحكومة على إنشاء "سجل المشاريع" للمساعدة في تتبع التقدم في دورة كل مشروع. ومن بين التوجهات المهمة أيضاً الحد من مشاريع المانحين التي تقع خارج إطار خطة التنمية، وحصر دور وزارة التخطيط ووزارة المالية بتوفير الإرشادات وضمان الانسجام بين نشاطات المؤسسات الحكومية المختلفة.

حددت الخطة أن هناك ثلاثة تحديات رئيسية أمام تنفيذ أهدافها: الاحتلال والقيود الإسرائيلية المتعددة، الانقسام السياسي والإداري بين الضفة والقطاع، تردي الشروط الاقتصادية (الفقر والبطالة الواسعة خصوصاً في أوساط الشباب) واستفحال الأزمة المالية.

وضعت الحكومة الإطار المالي المرافق للخطة على ضوء سيناريو هين، سيناريو أساس يتوقع استمرار الأوضاع الحالية دون تغيير من الناحية السياسية والاقتصادية. وسيناريو آخر أكثر تفاؤلاً يفترض تخفيف القيود الإسرائيلية وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الموارد الكامنة في المناطق "ج".

**سيناريو الأساس:** يتوقع هذا السيناريو أن ينخفض النمو الذي سيشهده الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2014-2016 ليستقر على 2%، 1.5%، 1% على التوالي. كما يفترض السيناريو عدم زيادة نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة بسبب ضعف النمو الاقتصادي والاستثمارات. ويفترض السيناريو أيضاً استمرار المانحين في تقديم الدعم المالي لموازنة الحكومة في المستقبل على معدلات متزايدة. وعلى الرغم من هذا فإن الوضع المالي في 2013 سوف يفضي إلى فجوة تمويلية كبيرة تحتم على الحكومة اتخاذ إجراءات تقشفية حادة لسد العجز. ولتجنب تراكم المتأخرات والحاجة للاستدانة من المصارف، يقتضي هذا السيناريو انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدار الأعوام الثلاثة القادمة لتصل إلى 32% في العام 2016. ويتوقع السيناريو أن يتم هذا عبر ضبط فاتورة الرواتب وتقليص صافي الإقراض.

<sup>16</sup> وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. خطة التنمية الوطنية 2014-2016: بناء الدولة وتجسيد السيادة.

**السيناريو المتفائل:** يفترض هذا السيناريو تحسن المناخ السياسي وتحرير القيود، وهو ما سيرافق مع ارتفاع كبير في الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونمو في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 12% في العام 2016. وهذا سوف يؤدي بدوره إلى تقليص الحاجة للدعم الخارجي للموازنة السنوية لتصل إلى 0.9 مليار دولار.

اعتمدت خطة الإنفاق التي تبنتها الخطة على سيناريو الأساس بسبب 'ضبابية الوضع السياسي وعدم اليقين بالنسبة للمبادرات الاقتصادية المرتبطة به'. وبناء على معطيات الإطار الاقتصادي الكلي والإطار المالي الكلي التي أعدته وزارة المالية، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات بشقيها التشغيلي (بما فيها صافي الإقراض) والتطويري 13.5 مليار دولار تقريباً خلال السنوات الثلاث 2014-2016. وتستقطع النفقات التطويرية من هذا الرقم مبلغ 1.5 مليار دولار. يوضح الجدول المرافق توزيع النفقات التطويرية على القطاعات الأربعة الرئيسية خلال الأعوام الثلاثة. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 70% من الإنفاق التطويري المخطط سيتم من داخل الموازنة العامة و 450 مليون دولار فقط من خارج الموازنة<sup>17</sup>.

**جدول 1: توزيع النفقات التطويرية حسب القطاعات الرئيسية والإنفاق الجاري في خطة التنمية 2014-2016**

(مليون دولار)

المجموع	2016	2015	2014	
1,500	600	500	400	الإنفاق التطويري
287	123	100	64	- التنمية الاقتصادية والتشغيل
392	145	127	120	- الحكم الرشيد
410	186	134	90	- الحماية والتنمية الاجتماعية
416	152	139	125	- البنية التحتية
11,949	4,101	3,982	3,866	إنفاق جاري (تشغيلي) وصافي الإقراض

[http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State\\_%20final%20draef.pdf](http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State_%20final%20draef.pdf)

تتوقع الخطة أن يتم تمويل الإنفاق التطويري من مصدرين، نحو 600 مليون دولار من المصادر المحلية و 900 مليون دولار من المساعدات الخارجية. وتجدر الملاحظة أن ما تتوقعه الخطة من المساعدات الدولية للإنفاق التطويري خلال 2014-2016 يزيد بمقدار 40% تقريباً عن المبلغ الذي تم الحصول عليه لهذا الغرض خلال السنوات الثلاث السابقة 2011-2013. كما أن ما تتوقعه الخطة من مساعدات للإنفاق الجاري خلال السنوات الثلاثة القادمة يزيد بمقدار 50% عن ما تم الحصول عليه فعلياً في السنوات الثلاث السابقة. أي على الرغم من أن الخطة اعتمدت سيناريو الأساس الأقل تفاؤلاً، إلا أن هذا السيناريو ما يزال يحتوي على توقعات شديدة التفاؤل.

<sup>17</sup> ربما لهذا السبب يقول تقرير لصندوق النقد الدولي أن إجمالي النفقات في خطة التنمية خلال السنوات الثلاث تبلغ 539 مليون دولار، تتوزع بين استثمارات بقيمة 281 مليون دولار ونفقات تشغيلية بقيمة 242 مليون دولار. (انظر: <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>).

## صندوق 4: قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد حلقة نقاش تتناول "قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح". وأعد المعهد ورقة خلفية لجلسة النقاش هذه نقتبس منها ما يلي.

### 1. الخلفية والمبررات

تشكل البنية التحتية الجيدة في مختلف دول العالم متطلباً أساسياً للتنمية وجذب الاستثمارات وتحقيق الرفاه الاجتماعي. ويُعد قطاع الكهرباء، بمرافقه ومؤسساته وتجهيزاته وإطاره القانوني، أحد أهم مرافق البنية التحتية. يتركب قطاع الكهرباء من مجموعة من المكونات: محطات توليد الكهرباء، والنقل، والتوزيع، شبكة الكهرباء، والتعرفة، والمؤسسات الإشرافية، والإطار القانوني. وجميع المكونات هذه تؤثر في قطاع الكهرباء وتحديد مستوى كفاءته في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

### 2. الكهرباء في فلسطين: حقائق وأرقام

#### ✧ الإطار القانوني

ينظم قطاع الكهرباء في فلسطين من خلال القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام. ويتناول القانون اختصاصات ومهام المؤسسات الإشرافية والتنفيذية في القطاع، وأحكام ترخيص شركات التوليد والتوزيع، وينص على إنشاء شركة نقل وطنية. ويفرد القانون فصلاً للعقوبات بحق المخالفين. وتم تعديل هذا القانون بالقرار بقانون رقم (16) لسنة 2012. وركزت التعديلات على جانب المخالفات بحق المخالفين، وتحديد فرض استبدال عقوبة قطع التيار الكهربائي عن الأشخاص الذين يقومون بسرقة التيار الكهربائي لتصبح الحبس لمدة لا تزيد عن 4 أشهر والغرامة بمبلغ يصل إلى 1,500 دينار.

#### ✧ كمية الكهرباء المتاحة

تشير الإحصائيات إلى أن جميع الأسر الفلسطينية تقريباً كانت متصلة بشبكة كهرباء عامة في العام 2013 مقارنة بنسبة 97.2% في العام 1999. وتتباين المناطق الفلسطينية من حيث عدد ساعات توفر الخدمة، حيث تتوفر الخدمة 24 ساعة لـ 99.8% من الأسر في الضفة الغربية، في حين لا تزيد ساعات الخدمة عن 16 ساعة يومياً لـ 97.2% من أسر قطاع غزة<sup>18</sup>.

بلغت كمية الكهرباء المتاحة في الأراضي الفلسطينية من المصادر المختلفة عام 2012 نحو 5,370 جيجا واط/ساعة (ج.و/س)، منها 3,700 في الضفة و1,670 في غزة. ويبلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية (بعد خصم الفاقد) في الأراضي الفلسطينية حوالي 950 كيلو واط/ ساعة سنوياً<sup>19</sup>. ويعتبر هذا المعدل متدنياً مقارنة بالدول المجاورة<sup>20</sup>، حيث بلغ في الأردن 2,093 وفي مصر 1,743 وفي إسرائيل 6,926 خلال العام 2011.

#### ✧ التوليد

تعتمد المناطق الفلسطينية للتزود بالكهرباء على مصادر مختلفة، حيث زودت إسرائيل المناطق الفلسطينية عام 2012 بنحو 4,702 ج.و/س (أي ما نسبته 88% من الكهرباء المتاحة). وبلغت كمية الكهرباء المستوردة من الأردن ومصر حوالي 207 ج.و/س أو ما نسبته 4%. في حين أنتجت محطة توليد الكهرباء في غزة 392 ج.و/س أو ما نسبته 7.3% من الاستهلاك في فلسطين و23.5% من استهلاك غزة.

<sup>18</sup> الجهاز المركزي للإحصاء (2013): بيان صحفي حول مسح الطاقة المنزلي، تموز.

<sup>19</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، التقرير السنوي للعام 2012.

<sup>20</sup> <http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC>



#### ✧ النقل

تم في شهر شباط 2014 إطلاق شركة النقل الوطنية للكهرباء. تختص الشركة وفقاً للقانون بنقل الكهرباء من شركات التوليد إلى شركات التوزيع والمستهلكين، إضافة إلى تصدير الكهرباء من فلسطين واستيرادها. وتمتلك الشركة شبكة نقل وتعمل على تطويرها وصيانتها. ويستعاض عنها في الوقت الحاضر بنقاط الربط المنتشرة في الضفة الغربية والتي تبلغ 230 نقطة.

#### ✧ شركات توزيع الكهرباء

يوجد في الأراضي الفلسطينية 6 شركات لتوزيع الكهرباء، 5 في الضفة الغربية وواحدة في غزة، بالإضافة إلى الهيئات المحلية غير المنضوية تحت أي شركة توزيع. وهذه الشركات هي: شركة كهرباء الشمال، شركة كهرباء محافظة طوباس، وشركة كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء الخليل، وشركة كهرباء الجنوب، وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. تجدر الإشارة إلى أن 3 شركات مسجلة كشركات مساهمة خاصة وتحمل ترخيصاً رسمياً، في حين أن الشركات الثلاث الأخرى<sup>21</sup> غير مسجلة.

#### ✧ الفاقد

يتم حساب قيمة الفاقد عن طريق طرح كمية الكهرباء المباعة من كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة، حيث بلغ حجم الفاقد في العام 2012 711 ج.و/س، ويشكل هذا ما نسبته 24% من المشتريات. ويرجع هذا الفاقد إلى سببين: الفاقد الفني، وينجم عن تردي وضع شبكة الكهرباء وخطوط النقل. والفاقد غير الفني الذي ينجم عن سرقة التيار الكهربائي من قبل بعض المستهلكين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفاقد في الدول المجاورة تقل عن نظيرتها في فلسطين بشكل ملحوظ، حيث بلغت في الأردن 14%، وفي إسرائيل 6.5%.

#### ✧ فاتورة الاستيراد والأسعار

تخضع أسعار الكهرباء في فلسطين لعدة عوامل، أغلبها عوامل خارجية بسبب الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للتزود بالكهرباء. وخلال العام 2012، قدر مجلس تنظيم الكهرباء فاتورة الكهرباء المستوردة من إسرائيل بنحو 2,537 مليون شيكل (1,923 مليون للضفة و614 مليون لغزة). وبلغت تكلفة ك.و/ ساعة حوالي 0.53 شيكل شاملاً للضريبة.

أصدر مجلس تنظيم الكهرباء في العام 2012 تعرفه جديدة تستند إلى أربعة معايير، وهي: أسعار التكلفة من المزود؛ نسبة الفاقد؛ متطلبات القطاع المنزلي من ذوي الدخل المحدود؛ ومتطلبات القطاعات الإنتاجية. قسمت التعرفة الجديدة للمستهلكين في القطاع المنزلي إلى خمس شرائح بدل ثلاثة (تبدأ التعرفة بـ 0.465 شيكل وتصل إلى 0.69 شيكل لكل ك.و/ساعة). في حين بلغت التعرفة للقطاع التجاري 0.63 شيكل، مقابل 0.5 للجهد المنخفض و0.45 للجهد المتوسط في القطاع الصناعي، وبلغت التعرفة للقطاع الزراعي 0.46 شيكل و0.5 لمضخات المياه، و0.8 لقطاع الخدمات. وبالمقارنة مع الدول المجاورة، يتضح أن التعرفة في الأردن تساوي ثلث نظيرتها في فلسطين، في حين تبدو تعرفه الكهرباء في إسرائيل متقاربة إلى حد كبير مع التعرفة في فلسطين رغم الفروقات في مستوى الدخل بين فلسطين وإسرائيل.

### 3. التحديات الرئيسية

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في فلسطين، وفي ما يلي أبرزها:

- ✧ عدم وضوح العلاقة بين الجهات الإشرافية والتنفيذية في قطاع الكهرباء. وتداخل الصلاحيات بين هذه الجهات، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع التعرفة العامة للكهرباء وإقرارها، إضافة إلى الشؤون المتعلقة بكود الشبكة والتوزيع ووضع المواصفات والمقاييس<sup>22</sup>.
- ✧ تدني مستوى الالتزام بنظام التعرفة الجديد. كذلك تدني مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس وسلطة الطاقة سيظل محدوداً في ظل ضعف آليات الرقابة والتنفيذ وتطبيق العقوبات على المخالفين<sup>23</sup>.

<sup>21</sup> شركة كهرباء الجنوب وشركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء طوباس.

<sup>22</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، التقرير السنوي للعام 2012.

<sup>23</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، المرجع السابق.

- ✧ ارتفاع نسبة الفاقد الفني وغير الفني وضعف أداء شركات التوزيع في تحصيل أثمان الكهرباء. كذلك فإن ارتفاع نسبة الهبئات المحلية غير المنضمة تحت شركات التوزيع يشكل عائقاً أمام تطور القطاع وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الهادفة لضبط وتنظيم قطاع الكهرباء.
- ✧ قيام إسرائيل بالخصم من إيرادات المقاصة لتسديد أثمان الكهرباء المباعة من الشركة الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية يشكل عبئاً إضافياً على السلطة، وتحدياً جدياً يندرج بمخاطر آنية ومستقبلية تتهدد انتظام واستمرار التيار الكهربائي في فلسطين. ومن الجدير بالإشارة أن شركة الكهرباء الإسرائيلية توقفت منذ منتصف العام 2009 عن تزويد وزارة المالية الفلسطينية بفاتورة تفصيلية بالخصومات، الأمر الذي يحد من قدرة الوزارة على مطالبة الهيئات المحلية وشركات التوزيع بالديون المترتبة عليها.
- ✧ يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع الكهرباء في استمرار الاعتماد على المصادر الخارجية للتزود بالكهرباء. إذ يؤدي ذلك إلى ارتهاق التوجهات الاستثمارية لإنشاء مشاريع إستراتيجية وتحديد أسعار الكهرباء والجوانب المالية، لمزاية الجهات المزودة وخصوصاً إسرائيل ومصالحها الاقتصادية والسياسية أحياناً.
- ومن المهم الانتباه أن التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء لا تقتصر على الفترة الحالية، ولكنها تطل مستقبل القطاع والتوقعات بشأنه. فبالإضافة للزيادة الطبيعية في الطلب على الكهرباء والتي بلغت 6%، تم تقدير الزيادة الناجمة عن النمو الاقتصادي (بواقع 0.22% نتيجة زيادة الناتج المحلي بنسبة 1%)<sup>24</sup>. وتقرض هذه المعطيات والتقديرات تحدياً كبيراً على صانع القرار الفلسطيني إزاء السياسات والتوجهات المطلوبة في مجال الكهرباء، والآليات اللازمة لتنفيذ تلك التوجهات.

#### 4. الجهود والمبادرات والخطط المستقبلية

- تشتمل أبرز الجهود المبذولة والمبادرات والخطط المستقبلية المطروحة من أجل تعزيز وتطوير قطاع الكهرباء، وحل المشكلات المزمنة فيه على التالي:
- ✧ **إطلاق شركة النقل الوطنية:** تعتبر الشركة الوطنية لنقل الكهرباء أداة مهمة من أدوات ضبط الأنشطة المرتبطة بقطاع النقل. وتم تسجيل الشركة لدى مراقب الشركات كشركة عامة حكومية برأسمال يبلغ 2 مليون دولار.
- ✧ **إنشاء محطات توليد محلية:** برزت في الآونة الأخيرة مبادرة مهمة لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء في منطقة جنين. ووفقاً للمعطيات الأولية، فإن المحطة ستنشأ باستثمار من القطاع الخاص الفلسطيني، على أن يكون للهيئات المحلية الحق بالمشاركة في ملكية المحطة بنسبة 25% من رأس المال بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء<sup>25</sup>. وتتوقع التقديرات أن يسهم إنشاء المحطة الجديدة في تخفيض كلفة ك.و/س إلى نحو 0.35 شيكل. ومن المتوقع كذلك أن يغطي إنتاج المحطة منطقتي شمال ووسط الضفة الغربية<sup>26</sup>. وأن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمحطة 200 ميغا واط (حوالي 20% من الطاقة الحالية المتاحة)، مع إمكانية زيادتها إلى 400 ميغاوات في مرحلة متقدمة.
- ✧ **على الصعيد الرسمي:** أقرت إستراتيجيتان وطنيتان لقطاع الطاقة منذ العام 2011. واشتملت الإستراتيجيتان على إشارات واضحة وأهداف محددة في موضوع الطاقة البديلة وضرورة نشر استخداماتها في المناطق الفلسطينية لتغطي 50% من الاحتياجات الفلسطينية من الكهرباء بحلول العام 2020. وفي نفس السياق أقر مجلس الوزراء الفلسطيني مؤخراً المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية (PalestineSolar Initiative- PSI). وتهدف هذه المبادرة إلى الوصول إلى إنتاج طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية تبلغ 5 ميغاوات حتى العام 2015 من خلال تزويد أسطح 1,000 منزل بخلايا شمسية لتوليد الكهرباء.

<sup>24</sup> Abualkhair, Ayman (2006). Electricity sector in the Palestinian territories: Which priorities for development and peace? University of Geneva, Switzerland.

<sup>25</sup> قرار مجلس الوزراء رقم (14/35/02) م.و.س.ف. لعام 2013.

<sup>26</sup> تصريحات رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية في سياق جلسة استماع نظمها مؤسسة أمان بتاريخ 2014/1/23.

### 3- المالية العامة

والمساعدات إلى 309 مليون شيكل، أي بمقدار 20% تقريباً. ولكن يتوجب التأكيد هنا أن هذا الفائض هو فائض وهمي، لأنه نتيجة الحساب على "الأساس النقدي" للموازنة، أي الحساب الذي يهمل المتأخرات على الحكومة، وهي المبالغ التي يتوجب على الحكومة دفعها والتي لم تقم بتسديدها خلال الفترة. وعند أخذ هذه المتأخرات بعين الاعتبار (560 مليون شيكل) فإن فائض الموازنة على الأساس النقدي خلال الربع الأول 2014 يتحول إلى عجز بمقدار 251 مليون شيكل تقريباً كما سنرى لاحقاً.

ارتفع صافي الإيرادات المحلية بشكل ملحوظ خلال الربع الأول 2014 (زيادة بمقدار 19% مقارنة بالربع السابق وأكثر من 50% مقارنة بالربع المناظر 2013). بالمقابل شهدت النفقات العامة ارتفاعاً أقل بلغ 11% بين الربعين المتلاحقين و2% بين المتناظرين. أدى هذا إلى انخفاض ملحوظ في العجز الكلي للموازنة قبل المساعدات (على الأساس النقدي) من 1.3 مليار شيكل في الربع الأول 2013 إلى 446 مليون في الربع الأول 2014. وقد أدى انخفاض المساعدات الدولية بمقدار 60% بين الربعين المتناظرين (وبمقدار 20% بين الربعين المتلاحقين) إلى انخفاض فائض الموازنة بعد المنح

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال أرباع العام 2013 والربع الأول من العام 2014 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	3,736.7	2,726.1	3,495.9	3,317.0	3,556.3
• إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	1,842.5	2,191.5	1,965.2	2,361.8	2,801.5
- الإيرادات الضريبية	666.5	471.3	469.4	550.1	827.2
- الإيرادات غير الضريبية	326.7	207.8	203.5	183.3	261.5
- إيرادات مقاصة	1,314.6	1,533.4	1,547.6	1,693.4	1,825.7
- إرجاعات ضريبية (-)	465.3	21.0	255.3	65.0	112.9
• المنح والمساعدات الخارجية	1,894.2	534.6	1,530.7	955.2	754.8
- لدعم الموازنة	1,814.1	461.3	1,453.6	802.2	631.5
- لدعم المشاريع التطويرية	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
إجمالي النفقات العامة	3,180.1	3,071.5	3,159.6	2,931.2	3,247.7
• النفقات الجارية، ومنها:	3,053.1	2,877.2	3,003.5	2,801.2	3,031.1
- الأجور والرواتب	1,823.2	1,531.9	1,593.5	1,599.6	1,615.6
- نفقات غير الأجور	1,114.1	1,138.4	1,184.1	990.3	1,192.2
- صافي الإقراض	115.8	206.9	225.9	211.3	223.3
• النفقات التطويرية	127.0	194.3	156.1	130.0	216.6
- ممولة من قبل الخزينة	46.9	121.0	79.0	(23.0)	93.3
- ممولة من قبل الدول المانحة	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
العجز الجاري	(1,210.6)	(685.7)	(1,038.3)	(439.4)	(229.6)
العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات)	(1,337.6)	(880.0)	(1,194.4)	(569.4)	(446.2)
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	556.6	(345.4)	336.3	385.8	308.6
صافي التمويل من المصارف المحلية	(613.6)	234.7	(372.3)	(143.8)	(368.9)
المتبقي	(57)	(110.7)	(36)	242	(60.3)
بنود مرجعية					
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	3,041.3	3,353.8	3,411.4	3,483.6	3,495.9
متوسط سعر الصرف (شيكال لكل دولار)	3.69	3.62	3.60	3.52	3.51

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).  
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

## 3-1 الإيرادات والمنح

## إجمالي الإيرادات المحلية الصافية

الرابعين المتتاليين إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأملاك على المواطنين. كما ارتفعت متحصلات ضريبة القيمة المضافة بين الربعين لتصل إلى 324 مليون شيكل.<sup>27</sup>

أما فيما يتعلق بإيرادات المقاصة فقد بلغت خلال الربع الأول من عام 2014 نحو 1.8 مليار شيكل، مرتفعةً بنحو 8% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 39% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013. وقد ساهمت إيرادات المقاصة بتغطية نحو 60% من النفقات الجارية خلال الربع الأول من العام 2014.

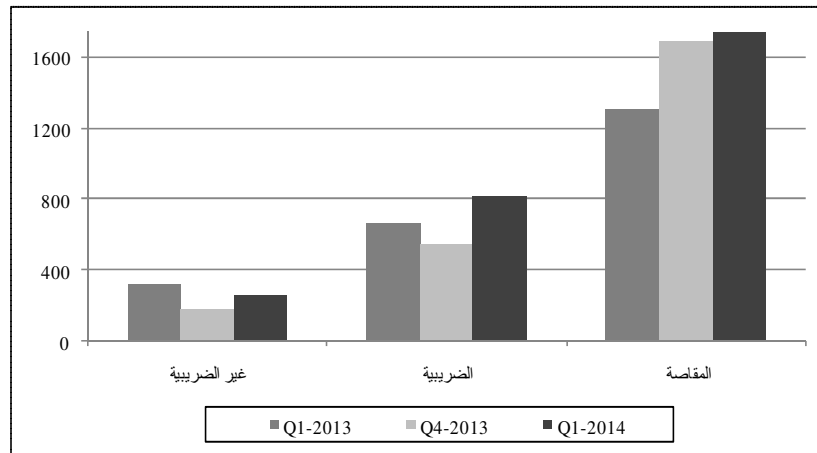
بالمقابل شهدت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنحو 42.7% لتبلغ حوالي 261.5 مليون شيكل خلال الربع الأول مقارنةً بالربع السابق، أما مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013 فقد كانت أقل بنحو 20%.

شهد الربع الأول من العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وبنحو 18.6% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ حوالي 2.8 مليار شيكل. وكان مصدر الارتفاع تحسن الجباية لكل من بندي الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة إضافة إلى تضاعف الإيرادات غير الضريبية. الجدير بالذكر أن إيرادات المقاصة استحوذت على حصة الأسد بنسبة 65.2% من إجمالي الإيرادات المحلية، تلتها الإيرادات الضريبية بنسبة 29.5%.

بلغت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول 2014 حوالي 827 مليون شيكل بارتفاع نسبته 50% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 24% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة الإيراد المتوقع من ضريبة الدخل (والتي تشكل 43.3% من الإيرادات الضريبية)، إذ ارتفع هذا ليبلغ ضعف ما كان عليه في الربع السابق. وتعود الزيادة الكبيرة في الإيرادات الضريبية بين

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

<sup>27</sup> تم رفع ضريبة القيمة المضافة من 14.5% إلى 15% في شهر تشرين الأول 2012، ثم تم رفع الضريبة إلى 16% في بداية حزيران 2013.

### المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الأول من العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في التمويل الخارجي بنحو 21% مقارنة بالربع السابق وبنحو 60% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013، ليبلغ حوالي 754.8 مليون شيكل. ولقد ذهب 84% من هذا الدعم لتمويل الموازنة الجارية. وساهمت الدول العربية (السعودية، وعمان) بنحو 72% من قيمة هذه المساعدات، فيما ساهمت كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 6% والبنك الدولي بنسبة 23% كما يوضح الجدول 2-3.

#### جدول 2-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم الموازنة	1,814.5	461.3	1,453.6	802.2	631.5
منح عربية	558.6	0.0	278.1	551.7	452.5
منح دولية	1,255.9	461.3	1,175.5	250.5	179.0
دعم اتفاق تطويري	80.3	73.3	76.9	152.8	123.3
إجمالي التمويل الخارجي	1,894.8	534.6	1,530.5	955.0	754.8

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي.

وعند إضافة الإيرادات المحلية إلى المساعدات والمنح الدولية يتضح أن إجمالي إيرادات الموازنة ارتفعت بنسبة 7.2% خلال الربع الأول من عام 2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل، وكان الارتفاع الكبير في الإيرادات المحلية هو العامل الرئيسي وراء هذا. بالمقابل تراجع إجمالي الإيرادات بنحو 4.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. ويعرض الجدول 3-3 تطور إيرادات الموازنة الجارية والتطويرية ونسبها إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

#### جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (مليون شيكل)	1,842.5	2,191.5	1,965.2	2,361.8	2,801.5
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	49.3	80.4	56.2	71.2	78.8
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	60.3	76.2	65.4	84.3	92.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.4	18.1	16.0	19.3	22.8
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	1,894.2	534.6	1,530.7	955.2	754.8
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	50.7	19.6	43.8	28.8	21.2
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	62.0	18.6	51.0	34.1	24.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.9	4.4	12.5	7.8	6.2

المصدر: جدول رقم (3-1)

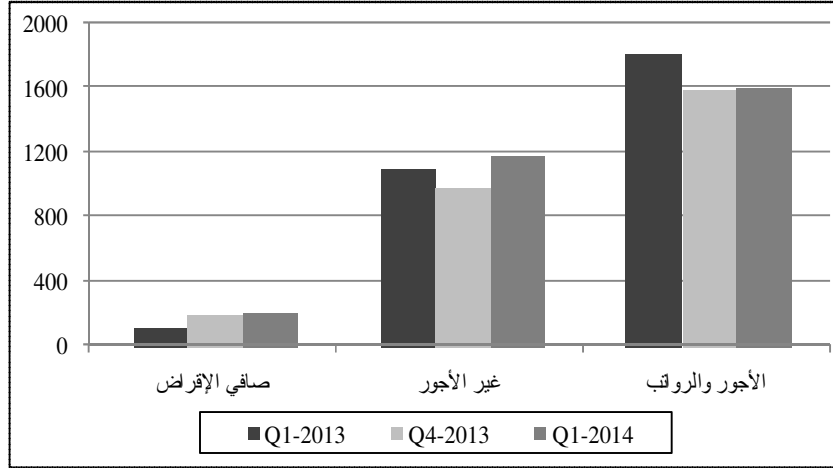
## 2-3 النفقات العامة

## النفقات الجارية

يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسية، الأجور والرواتب (نحو 53%) ونفقات غير الأجور (39%) و صافي الإقراض (8% تقريبا). وقد ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول بنحو 8.2% مقارنة بالربع السابق، نتيجة لارتفاع نفقات غير الأجور بنسبة 20.4%. وجاء هذا بسبب ارتفاع الإنفاق التشغيلي بالإضافة إلى زيادة التحويلات إلى الخدمات الاجتماعية. كما ارتفع الإنفاق على صافي الإقراض بمقدار 5.7% مقارنة بالربع السابق<sup>28</sup> (أنظر الشكل 3-2).

شهدت النفقات العامة خلال الربع الأول ارتفاعاً بنسبة 10.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل (26.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (بلغت نحو 93.3%)، في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 6.7% فقط من إجمالي الإنفاق العام في الربع الأول 2014.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية (مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

النقدي. وتشير البيانات إلى استمرار القصور في توفر السيولة لتسديد التزامات الرواتب في هذا الربع أيضاً، إذ أن قيمة فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة كانت أقل من مستوى الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 144.3 مليون شيكل.<sup>29</sup>

أما فيما يتعلق بفاتورة الأجور والرواتب (المكون الرئيسي للنفقات الجارية) فقد ظلت تقريبا على حالها بين الربعين المتلاحقين (نحو 1.6 مليار شيكل)، ولكنها انخفضت بنسبة 11% بين الربعين المتناظرين. ويتوجب إعادة التأكيد ثانية هنا أن هذه التطورات هي على ضوء الحساب على الأساس

<sup>28</sup> يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

<sup>29</sup> بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الأجور والرواتب الفعلية حوالي 95 مليون شيكل في كل ربع من أرباع 2013، ويمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع 2012 حين بلغ متوسط النقص النقدي نحو 204 مليون شيكل بالمتوسط في كل ربع من أرباع السنة.

### النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الأول 2014 بنحو 67% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 216.6 مليون شيكل، على خلفية تحويل الحكومة لجزء من موازنتها إلى الإنفاق التطويري (93.3 مليون شيكل). ويعرض الجدول 3-4 تطورات الإنفاق خلال أرباع السنة الماضية والربع الأول من العام 2014.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

2014	2013				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3,031.1	2,801.2	3,003.5	2,877.2	3,053.1	النفقات الجارية (مليون شيكل)
93.3	95.6	95.1	93.7	96.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
24.7	22.8	24.4	23.7	27.2	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
216.6	130.0	156.1	194.3	127.0	النفقات التطويرية (مليون شيكل)
6.7	4.4	4.9	6.3	4.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
1.8	1.1	1.3	1.6	1.1	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

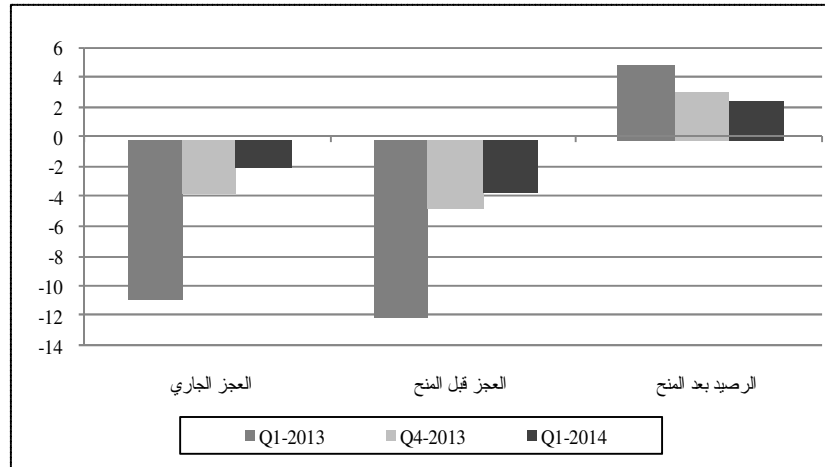
المصدر: جدول 3-1

### 3-3 الفائض/العجز المالي

أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 446.2 مليون شيكل، وهذا يقل بمقدار 21.6% عما كان عليه في الربع السابق، وهو أيضا أقل بنسبة 66.6% عن العجز في الربع المناظر في العام 2013 (أنظر شكل 3-3).

أدت زيادة إجمالي الإيرادات المحلية الصافية بوتيرة أعلى من الزيادة في الإنفاق الجاري إلى تراجع العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) ليبلغ خلال الربع الأول 2014 نحو 229.6 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 439.4 مليون شيكل خلال الربع السابق. وقد شكل هذا العجز حوالي 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.6% في الربع الرابع من العام 2013.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (144.2 مليون شيكل)، ومتأخرات تتعلق بالإنفاق التطويري (71.3 مليون شيكل).

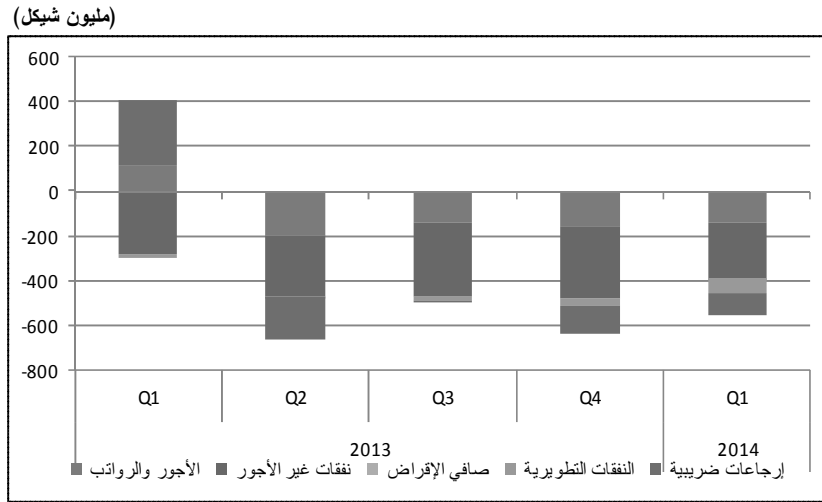
وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (560 مليون شيكل) إلى العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (446.2 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام حوالي 1,006 مليون شيكل (انظر شكل 3-4). كما أن أخذ المتأخرات بعين الاعتبار يعني أن فائض الموازنة الإجمالي على الأساس النقدي (309 مليون شيكل) ينقلب إلى عجز بمقدار 254 مليون شيكل. ويعرض الشكل 3-4 تطور تراكم المتأخرات في أرباع السنة.

وبالمقابل، سجل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بلغ حوالي 308.6 مليون شيكل مقارنة مع فائض بلغ نحو 385.8 مليون شيكل في الربع السابق. ولقد تم استغلال هذا الفائض لتسديد جزء من الدين العام، علماً بأن المتأخرات استمرت بالارتفاع خلال الفترة كما سنرى في الفقرة اللاحقة.

### 3-4 تراكم المتأخرات

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2014 حوالي 560 مليون شيكل. وتوزعت هذه بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (244.5 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (100 مليون

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

### 3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

مدفوعات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، نحو الثلث لكل بند مع أفضلية بسيطة لصالح المحروقات.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام<sup>30</sup>. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,816.5 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2014 مرتفعةً بنحو 6.5% مقارنة بالربع السابق وبنحو 31% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وتوضح الأرقام في الجدول أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة في

<sup>30</sup> تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.



جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إيرادات المقاصة	1,388.6	1,421.4	1,587.0	1,705.6	1,816.5
الجمارك	459.3	492.5	562.0	559.5	565.9
القيمة مضافة	488.6	457.9	521.3	548.7	579.6
المحروقات	431.5	470.2	503.0	565.6	634.4
ضريبة الشراء (المبيعات)	5.5	-3.6	0.7	0.0	-1.1
ضريبة الدخل	3.7	4.4	0.0	31.8	37.7

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

3-6 الدين العام الحكومي

ساهم الفائض المتحقق في الرصيد الكلي (على الأساس النقدي) في تخفيض الدين العام الحكومي خلال الربع الأول من العام 2014. إذ تراجع رصيد الدين العام بنحو 1.7% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8,123 مليون شيكل أو ما يعادل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الأول 2014

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
أ- الدين المحلي	4,257.3	4,774.5	4,457.5	4,408.8	4,268.3
قروض البنوك	2,376.8	2,345.7	2,474.6	2,300.1	2,228.8
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,255.1	1,666.9	1,171.7	1,274.0	1,171.1
قروض هيئة البترول	594.9	731.4	780.7	783.9	817.6
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	30.5	30.5	50.8	50.8
ب- الدين الخارجي	3,989.9	3,956.1	3,892.0	3,856.1	3,854.7
مؤسسات مالية عربية	2,283.0	2,266.7	2,226.3	2,191.8	2,195.7
صندوق الأقصى	1,906.0	1,890.5	1,853.0	1,822.2	1,826.9
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	204.6	204.7	202.0	201.4	202.2
البنك الإسلامي للتنمية	172.4	171.5	171.3	168.2	166.6
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	1,244.1	1,223.8	1,192.9	1,191.3	1,185.2
البنك الدولي	1,051.9	1,038.0	1,008.2	986.3	982.3
بنك الاستثمار الأوروبي	109.8	104.0	104.0	125.6	122.8
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	11.2	10.9	10.9	10.5	10.6
الأوبك	71.2	70.9	69.8	68.9	69.5
قروض ثنائية	462.8	465.6	472.8	473.0	473.8
الدين العام الحكومي	8,247.2	8,730.6	8,349.5	8,264.9	8,123.0
خدمة الدين	52.8	34.5	26.6	43.0	54.2
الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	18.4%	18.0%	17.0%	17.2%	16.5%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

بلغت حصة الدين العام الخارجي من الدين العام نحو 47.5% مقابل 52.5% للدين العام المحلي. وتوزع الدين العام الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30.7% وقروض ثنائية بنسبة 12.3%. أما الدين العام المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي، علماً أن نحو 19.2% من هذا الدين هي قروض

مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر الجدول 3-6). وبلغت خدمة الدين العام في الربع الأول 2014 حوالي 54.2 مليون شيكل وهو ما يعادل نحو 1.9% من إجمالي الإيرادات المحلية الصافية. ولقد ارتفعت قيمة خدمة الدين العام بمقدار يزيد على 25% بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014.

### صندوق 5: إجمالي الدين العام والمتأخرات: 40% من الناتج المحلي الإجمالي

أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً تناول فيه موضوع المتأخرات (المدفوعات غير المسددة من قبل الحكومة) والدين العام<sup>31</sup>. وذكر التقرير أن زيادة المساعدات الخارجية للموازنة الفلسطينية في العام 2013 (بمقدار نصف مليار دولار عن قيمتها في العام 2012 بحيث وصلت 1.25 مليار دولار)، سمح للحكومة بتسديد متأخرات الرواتب وتقليص الدين المحلي (انظر تحليل موازنة الحكومة في العدد السابق من المراقب، 36). إلا أن العام الماضي شهد أيضاً ارتفاعاً كبيراً في متأخرات الحكومة إلى صندوق التقاعد وإلى الموردين المحليين. وهذا ما أدى إلى استمرار تراكم المتأخرات بحيث وصلت إلى 1.7 مليار شيكل (أو نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي) كما يوضح الجدول المرافق.

#### جدول 1: صافي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

2013	2012	2011	2010	2009	
1,250	1,152	947	357	526	متأخرات التسديد لصندوق التقاعد
612	544	374	185	171	- حصة العاملين
630	608	573	172	355	- حصة الحكومة
-232	272	-	-	-	متأخرات الرواتب
582	439	353	92	460	متأخرات الموردين
-	-	-	-103	77	متأخرات صافي الإقراض
66	124	270	88	118	متأخرات الإنفاق التطويري
27	239	368	-39	-140	إرجاعات ضريبية
<b>1,694</b>	<b>2,226</b>	<b>1,939</b>	<b>394</b>	<b>1,040</b>	<b>المجموع</b>

<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

وبالإضافة إلى المتأخرات الواردة في الجدول رقم (1) يذكر تقرير صندوق النقد الدولي أنه يتوجب إضافة بندين آخرين للمتأخرات:

- ✧ مبلغ 600 مليون شيكل حصلت عليها الحكومة كدفعات مقدمة من حساب المقاصة في العام 2012.
- ✧ مبلغ 1.3 مليار شيكل ديون لشركة الكهرباء الإسرائيلية في نهاية العام 2013. ويذكر التقرير أن هذا المبلغ غير متفق عليه وما يزال موضع خلاف، وإن الحكومة الفلسطينية تنفي مسؤوليتها عن تحمل ديون شركة كهرباء القدس الشرقية (انظر مراجعة لهذا الموضوع في عدد المراقب 30). ويقول تقرير الصندوق أن مبلغ الدين إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية ارتفع إلى 1.5 مليار شيكل مع نهاية شهر أيار 2014.

<sup>31</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

يستنتج تقرير صندوق النقد الدولي أنه عند إضافة هذين البندين إلى الدين الحكومي وإلى صافي تراكم المتأخرات فإن الدين العام للحكومة الفلسطينية يصل إلى 16.9 مليار شيكل (4.6 مليار دولار). وهذا المبلغ يعادل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2013. ولقد ارتفع هذا المبلغ إلى 17.4 مليار شيكل في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي. ويعود جزء من هذا الارتفاع على نقص السيولة في الموازنة نتيجة تأخير المانحين تسديد التزاماتهم إلى النصف الثاني من العام.

إن وصول نسبة الدين العام إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يقرع بشدة أجراس التنبيه إلى الأزمة الهيكلية في الموازنة الفلسطينية، ويضع علامات تساؤل كبيرة حول استدامة المالية العامة للدولة الفلسطينية.

#### 4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة

(مليون دولار)					البيان *
2014	2013				
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
11,450.8	11,191.2	10,984.5	10,479.3	10,372.0	إجمالي الأصول
4,675.5	4,480.2	4,404.0	4,258.2	4,077.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,108.4	4,130.3	3,718.4	3,723.5	3,882.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
984.0	996.6	976.2	970.3	1,031.3	- أرصدة لدى سلطة النقد
472.4	452.6	348.6	350.7	368.3	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2652.0	2681.1	2393.6	2402.5	2,482.5	- أرصدة لدى المصارف في الخارج
788.4	857.3	850.8	827.2	799.0	محفظة أوراق الدين المالية
1,023.3	956.0	1,200.3	868.2	830.3	النقدية والمعادن الثمينة
158.6	155.1	148.5	146.8	150.1	الاستثمارات
5.3	7.6	4.9	5.7	5.6	القبولات المصرفية
691.4	604.7	657.6	649.7	627.8	الموجودات الأخرى
11,450.8	11,191.2	10,984.5	10,479.3	10,372.0	إجمالي الخصوم
8,454.4	8,303.7	8,181.3	7,830.9	7,713.2	إجمالي ودائع الجمهور **
1,411.2	1,359.9	1,309.0	1,276.4	1,297.4	حقوق الملكية
911.1	900.2	813.8	731.0	734.7	أرصدة سلطة النقد والمصارف
200.0	189.5	184.1	174.1	192.2	- ودائع سلطة النقد
458.6	445.4	330.7	330.6	349.2	- ودائع المصارف العاملة في فلسطين
252.5	265.3	299.1	226.3	193.3	- ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين
201.5	167.5	219.4	182.9	170.7	المطلوبات الأخرى
472.0	460.0	461.0	458.1	456.0	المخصصات والإهلاك

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام

### 1. جانب الأصول (الموجودات)

الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الأول 2014 كانت في جُلها للقطاع الخاص المقيم التي بلغ النمو فيها 7% خلال الربع. وشكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 71% مقابل تراجع حصة القطاع العام لتبلغ حوالي 29% من إجمالي التسهيلات.

بلغ إجمالي أصول المصارف حوالي 11.5 مليار دولار نهاية الربع الأول 2014، مرتفعاً بنسبة 2.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 10.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للتغيرات التي حصلت على بنود الموجودات في الميزانية:

#### ✦ التسهيلات الائتمانية المباشرة

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 73.6%، وجاري مدين بنسبة 26.1%، وتمويل تأجيري بنسبة 0.3%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة القروض خلال الربع الأول بحوالي نقطتين مئويتين مقارنة بالربع السابق على حساب الجاري مدين، جراء انخفاض الممنوح منه للقطاع العام.

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأول من العام 2014 بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 14.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ حوالي 4,675.5 مليون دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن حصة التسهيلات الائتمانية من موجودات المصارف بقيت مستقرة عند نحو 40.8%. تجدر الإشارة أن

جدول 4-2: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)					
2014	2013				
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
<b>حسب الجهة المستفيدة</b>					
1,355.8	1,373.2	1,382.7	1,337.2	1,243.6	قطاع عام
3,285.1	3,070.5	2,983.4	2,882.6	2,792.3	قطاع خاص مقيم
34.6	36.5	37.9	38.3	41.2	قطاع خاص غير مقيم
<b>حسب النوع</b>					
3,442.5	3,207.7	3,118.8	2,975.0	2,914.1	قروض
1,218.2	1,258.5	1,272.0	1,270.8	1,151.5	جاري مدين
14.8	14.0	13.2	12.4	11.5	تمويل تأجيري
<b>حسب العملة</b>					
2,696.9	2,464.1	2,426.1	2,288.0	2,221.5	دولار أمريكي
472.4	471.1	478.4	503.8	516.1	دينار أردني
1,470.7	1,510.7	1,462.9	1,436.3	1,315.4	شيكل إسرائيلي
35.5	34.3	36.6	30.0	24.1	عملات أخرى
<b>4,675.5</b>	<b>4,480.2</b>	<b>4,404.0</b>	<b>4,258.2</b>	<b>4,077.1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف

الممنوحة في الضفة الغربية متركزة في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 64.9%، تليها محافظة نابلس بنسبة 9.9%. أما في قطاع غزة فقد تركزت التسهيلات في محافظة غزة بنسبة 68.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة.

أما على المستوى الجغرافي، فقد تراجع حصة قطاع غزة من تسهيلات القطاع الخاص المقيم بنحو نصف نقطة مئوية لتصبح 15.5%، مقابل ارتفاع حصة الضفة الغربية لتصل إلى 84.5%. ومن الجدير بالذكر أن معظم التسهيلات

والممنوحة لشراء السيارات، بنسبة 18%، و5.4% على التوالي خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع الرابع 2013. وانعكس هذا في انخفاض في حصة التسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية إلى 26.8% من إجمالي التسهيلات في الربع الأول، مقارنة مع 28.5% في الربع الرابع 2013. وبالرغم من ذلك ظلت حصة التسهيلات لشراء السلع الاستهلاكية تحتل المرتبة الأولى، تليها التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.4%.

وعلى مستوى نوع العملة، ما يزال الدولار يستحوذ على النصيب الأكبر من التسهيلات الممنوحة، وبنسبة بلغت 57.7% في نهاية الربع الأول من العام 2014، يليه الشيكل بنسبة 31.5%، ثم الدينار الأردني بنسبة 10.1% (أنظر الجدول 4-2).

يوضح الجدول 4-3 التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية. وتدلل الأرقام على انخفاض التسهيلات الممنوحة للتوظيف بالأسهم والأدوات المالية، والتسهيلات

**جدول 4-3: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)**

القطاع الاقتصادي	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
العقارات والإنشاءات	21.1	21.8	21.8	20.9	21.4
تطوير الأراضي	1.4	1.8	1.9	1.8	1.7
التعدين والصناعة	6.1	6.2	6.2	7.2	7.0
التجارة الداخلية والخارجية	18.3	18.3	18.1	19.8	19.3
الزراعة والثروة الحيوانية	1.0	1.2	1.2	1.2	1.9
السياحة والفنادق والمطاعم	2.0	2.1	2.0	1.9	1.7
النقل والمواصلات	0.8	0.9	0.8	0.7	0.7
الخدمات	9.9	8.4	8.0	7.8	10.3
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.2	1.8	1.9	1.6	1.2
تمويل شراء السيارات	4.2	4.2	4.2	4.2	3.7
تمويل السلع الاستهلاكية	28.1	28.5	29.0	28.5	26.8
أخرى في القطاع الخاص	4.9	4.8	4.9	4.4	4.8
<b>مجموع التسهيلات (مليون دولار)</b>	<b>2,833.6</b>	<b>2920.9</b>	<b>3021.3</b>	<b>3107.0</b>	<b>3319.7</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

لدى المصارف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 3.1%، و18.8% على التوالي. ويعود جزء من هذا الارتفاع إلى إشكالات ومصاعب ترحيل فائض السيولة من الشيكل إلى المصارف الإسرائيلية.

## 2. جانب الخصوم

بلغت قيمة إجمالي الودائع 8,454.4 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2014 مرتفعة بنحو 1.8% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

## ✦ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

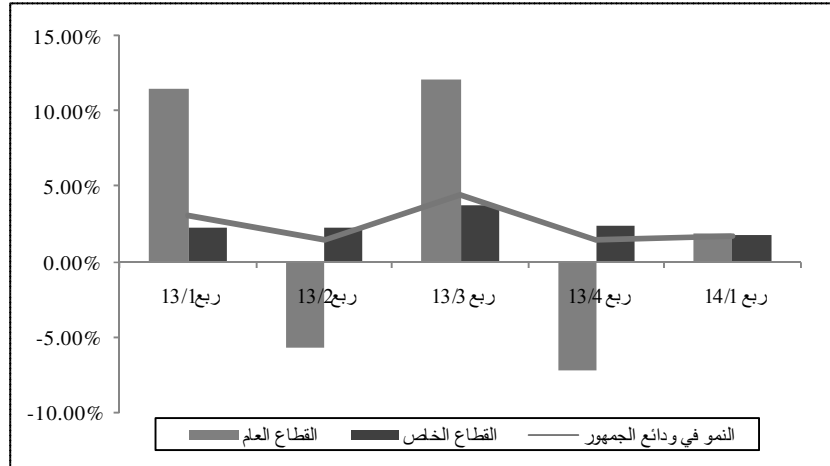
شهد إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف انخفاضا بنسبة 0.5% نهاية الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ قيمتها 4,108.4 مليون دولار، وذلك على خلفية تراجع أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 1.1%، إلى جانب انخفاض قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 1.3%.

## ✦ النقدية والمعادن الثمينة

شهد بند النقدية والمعادن الثمينة ارتفاعا بنسبة 7% نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع السابق، ليبليغ حوالي 1,023.3 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة ارتفاع النقد

وتتكون ودائع الجمهور من ودائع القطاعين العام والخاص، وبنسبة 8.2% و91.8% على التوالي. وتستحوذ ودائع المقيمين على الجزء الأكبر من ودائع القطاع الخاص بنسبة 96.1%.

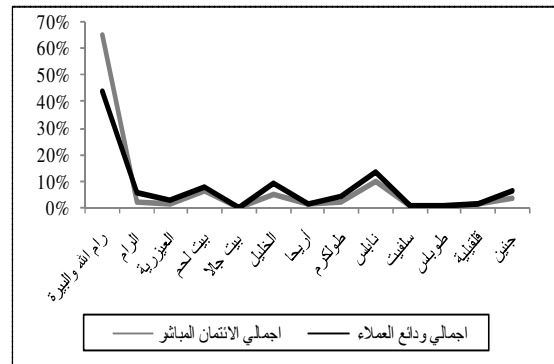
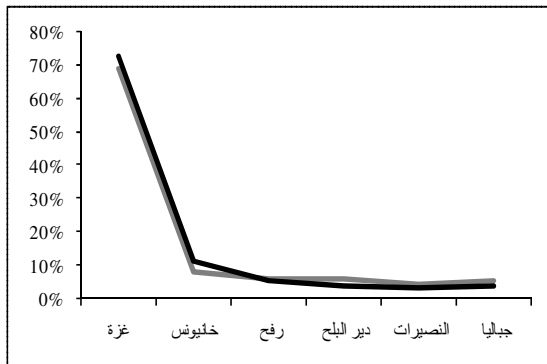
شكل 3-4: النمو في ودائع الجمهور



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، لم يحدث تغير يذكر، حيث ظلت الضفة الغربية تستحوذ على حصة الأسد من الودائع (نحو 90%) مقابل 10% فقط لقطاع غزة. ويبين شكل 4-4

شكل 4-4: الودائع والائتمان الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الأول من العام 2014



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

مستوى نوع عملة الإيداع، فقد استحوذ الدولار على حوالي 41.1% منها، بينما بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكال نحو 26.3% و28.8% على التوالي (أنظر الجدول 4-4).

كما ظل توزيع ودائع الجمهور حسب النوع مستقراً خلال الربع الأول، حيث شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 40% من ودائع الجمهور، فيما استقرت الودائع لأجل عند مستوى 28.5%، وودائع التوفير عند نحو 31.5%. أما على

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2014	2013				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
<b>حسب الجهة المودعة</b>					
689.7	676.9	730.2	651.6	691.4	قطاع عام
7,465.4	7,345.4	7,186.0	6,924.7	6,786.0	قطاع خاص مقيم
299.3	281.4	265.1	254.6	235.8	قطاع خاص غير مقيم
<b>حسب نوع الوديعة</b>					
3,380.1	3,339.2	3,317.1	3,163.1	3,121.0	ودائع جارية
2,410.2	2,381.6	2,380.9	2,276.2	2,258.9	ودائع أجلّة
2,664.1	2,582.9	2,483.3	2,391.6	2,333.3	ودائع توفير
<b>حسب نوع عملة الإيداع</b>					
3,477.2	3,460.6	3,438.8	3,196.9	3,120.3	دولار أمريكي
2,226.2	2,106.0	2,067.7	1,898.6	1,838.9	دينار أردني
2,430.7	2,409.9	2,342.6	2,384.4	2,353.4	شيكل إسرائيلي
320.3	327.2	332.2	351.0	400.6	عملات أخرى
<b>8,454.4</b>	<b>8,303.7</b>	<b>8,181.3</b>	<b>7,830.9</b>	<b>7,713.2</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

2-4 مؤشرات أداء المصارف

بالمقابل انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع بنحو 1.4 نقطة مئوية لتصل إلى 36.8%. وجدير بالذكر أن هذه التوظيفات هي في معظمها أرصدة للمصارف في الخارج (77% من إجمالي التوظيفات الخارجية)<sup>32</sup>.

من جانب آخر، بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات مستقرة تقريباً خلال الربع الأول 2014 والربع الرابع عند مستوى 2.9%، وبقيمة 132.8 مليون دولار.

شهد الربع الأول من العام 2014 تحسناً في المؤشرات العامة للأداء المصرفي في فلسطين. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 1.4 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 55.3%. وفي نفس السياق ارتفعت نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل إلى حوالي 75.3% مقارنة مع 73.5% في الربع السابق. (أنظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

2014	2013				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
12.3	12.2	11.9	12.2	12.5	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
75.3	73.5	74.8	76.7	74.8	نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل
55.3	53.9	53.8	54.4	52.9	إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور
42.7	40.7	40.5	40.7	40.4	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص
36.8	38.2	35.7	37.0	37.8	التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع
2.9	2.9	2.9	3.1	3.2	التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

<sup>32</sup> تتكون التوظيفات الخارجية من ثلاثة بنود رئيسية: أرصدة المصارف في الخارج، واستثمارات في أدوات الاستثمار الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

## ✧ أرباح المصارف

ارتفع صافي دخل المصارف المرخصة نهاية الربع الأول 2014 إلى 40.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 30.3 مليون دولار في الربع السابق. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الأول 2013 وحتى الربع الأول 2014. ويلاحظ أن ارتفاع ربح المصارف بين الربعين جاء بالأساس من تقليص النفقات وليس من زيادة الإيرادات.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

2014	2013				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول	
118.6	122.2	116.9	113.3	109.2	صافي الإيرادات
89.3	89.8	87.5	86.9	81.7	الفوائد
19.8	22.3	20.5	19.3	18.2	العمولات
3.0	3.2	1.4	-0.21	0.73	أوراق الدين المالية
4.4	5.0	6.2	6.2	7.3	عمليات تبديل وتقييم
0.6	0.05-	0.08	0.07	0.13	عمليات التحوط
1.5	2.0	1.2	1.1	1.2	الدخول التشغيلية الأخرى
78.1	91.9	76.7	80.9	69.3	النفقات
64.7	69.7	63.8	60.8	57.2	النفقات التشغيلية
1.6	1.4	1.7	4.5	1.4	المخصصات
11.8	20.8	11.2	15.6	10.7	الضريبة
40.5	30.3	40.2	32.4	39.9	صافي الدخل*

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

\* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات.

## 3-4 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

بقيت أسعار الفائدة على الودائع بكافة العملات ثابتة خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع السابق. ويلاحظ الارتفاع النسبي للفوائد على ودائع الدينار مقارنة مع الدولار والشيك. أما أسعار الفائدة على القروض فقد انخفضت على كل من الشيك والدولار لتصل إلى 11.4% و 6.0% على التوالي. بينما ارتفعت على التسهيلات الممنوحة بالدينار لتبلغ 9.4% (أنظر الجدول 4-7) وكذلك الصندوق رقم 6 في هذا العدد الذي يتناول موضوع هامش الفوائد.

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

الشيك		الدولار		الدينار الأردني		الفترة	
القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع		
11.7	1.1	7.3	0.5	8.7	1.7	الربع الأول	2013
11.5	1.4	7.9	0.8	9.5	2.4	الربع الثاني	
11.2	1.4	7.7	0.5	9.5	2.1	الربع الثالث	
12.0	1.4	7.1	0.8	9.0	2.1	الربع الرابع	
11.6	1.32	7.5	0.65	9.2	2.07	المتوسط	
11.4	1.4	6.0	0.8	9.4	2.1	الربع الأول	2014

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية



#### 4-4 حركة المقاصة

تشير بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة إلى انخفاض عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملة المختلفة خلال الربع الأول من العام 2014، قياساً بالربع السابق بنسبة 5.5%، عدداً وقيمة (أنظر الجدول 4-8).

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة

الشيكات المعاداة		الشيكات المقدمة للتقاص		الفترة
القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	
164.4	139,098	2,326.7	1,021,161	الربع الأول
159.3	111,954	2,705.5	1,075,125	الربع الثاني
161.3	112,562	2,698.0	1,093,428	الربع الثالث
174.2	123,730	2,837.5	1,156,713	الربع الرابع
<b>659.2</b>	<b>487,344</b>	<b>10,567.7</b>	<b>4,346,427</b>	المجموع
168.4	110,488	2779.3	1,093,504	الربع الأول 2014

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

#### 4-5 الانتشار المصرفي

تم خلال الربع الأول من العام 2014 افتتاح 8 فروع جديدة للمصارف العاملة في فلسطين ليصل عددها إلى 245 فرعاً، منها 131 فرعاً للمصارف المحلية و 114 فرعاً للمصارف الوافدة. ويعرض الجدول 4-9 تطورات الانتشار المصرفي في المجالات المختلفة.

جدول 4-9: الانتشار المصرفي في فلسطين في 2014/3/31

المجموع	المصارف الوافدة	المصارف المحلية	البند
17	10	7	عدد المصارف
245	114	131	عدد فروع ومكاتب المصارف
494	222	272	عدد أجهزة الصراف الآلي
135,755	7,674	128,081	عدد بطاقات ATM
62,636	38,550	24,086	عدد بطاقات الائتمان
416,901	266,258	150,643	عدد بطاقات الخصم المباشر (Debt Card)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

#### 4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة<sup>33</sup>

الغربية بنسبة 36.8%، وقطاع غزة 36.8%. كما شكلت الإناث نحو 52.3% من إجمالي عدد العملاء في الربع الأول من العام 2014. وقد قدمت هذه المؤسسات حوالي 9,434 قرضاً، بقيمة بلغت 21.5 مليون دولار خلال الربع. وقد بلغ

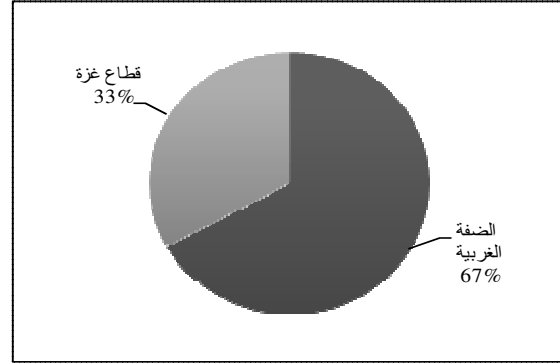
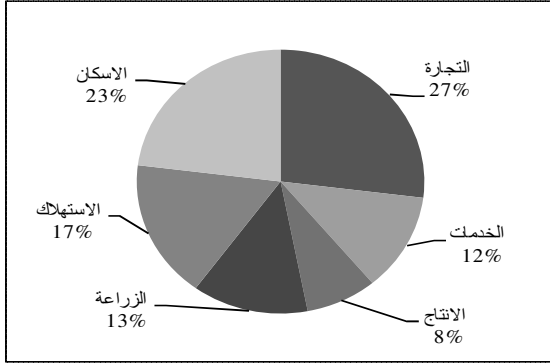
تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 64 فرعاً ومكتباً في نهاية الربع الأول من العام 2014. يعمل بها 518 موظفاً. وبلغ عدد العملاء خلال تلك الفترة نحو 55,186، موزعين بين الضفة

<sup>33</sup> البيانات الواردة في هذا البند تشمل 6 مؤسسات إقراض (الأعضاء في شبكة شراكة) وهي: أصالة، أكاد، وفائن، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، الأونروا، علماً بأن هذه المؤسسات (باستثناء الأونروا) قد حصلت على رخصة مبدئية من سلطة النقد الفلسطينية حسب النظام.

(23%)، ثم القطاع الاستهلاكي (17%)، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة (13%) (أنظر الشكل 4-5).

إجمالي محفظة القروض في 63.2 هذه المؤسسات ما يقارب 107 مليون دولار. كانت الحصة الكبرى خلال هذا الربع من نصيب القطاع التجاري بنسبة 27%، تلاه قطاع الإسكان

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض مؤسسات الإقراض المتخصصة



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

#### 7-4 بورصة فلسطين

من العام 2014 نحو 6% مقارنة مع 5% خلال الربع الرابع من العام 2014.

- الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2014 نحو 5%، مقارنة مع 4% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 11%، قطاع الخدمات 5%، البنوك والخدمات المالية 3%، قطاع التأمين 2% وقطاع الصناعة 1%.

#### ◇ درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 85% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2014، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (37%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (36%)، بنك فلسطين (6%) البنك الإسلامي

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية<sup>34</sup>: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2013 نحو 24% مقارنة مع 28% في العام 2012.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2014، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

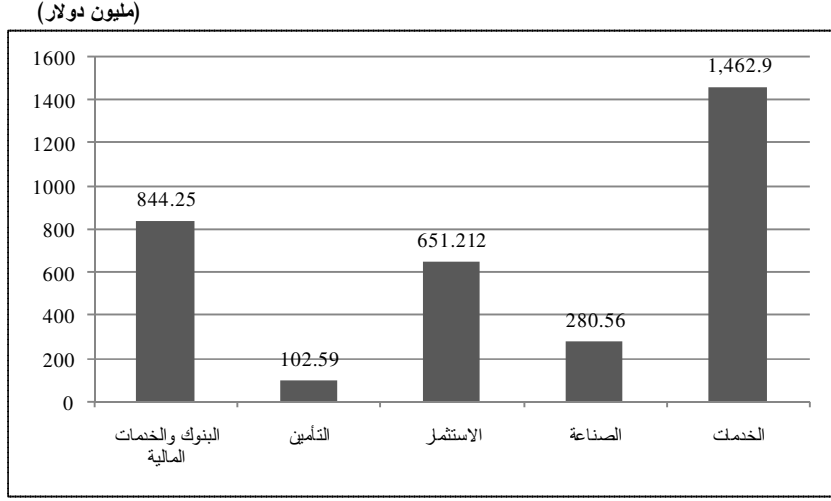
#### ◇ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الأول

<sup>34</sup> يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها

الفلسطيني والعربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (3%) لكل منهما. بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2014 حوالي 3.3 مليار دولار مقارنة مع 3.2 مليار دولار بنهاية العام 2013. وما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 44%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 25% (أنظر الشكل 4-6).

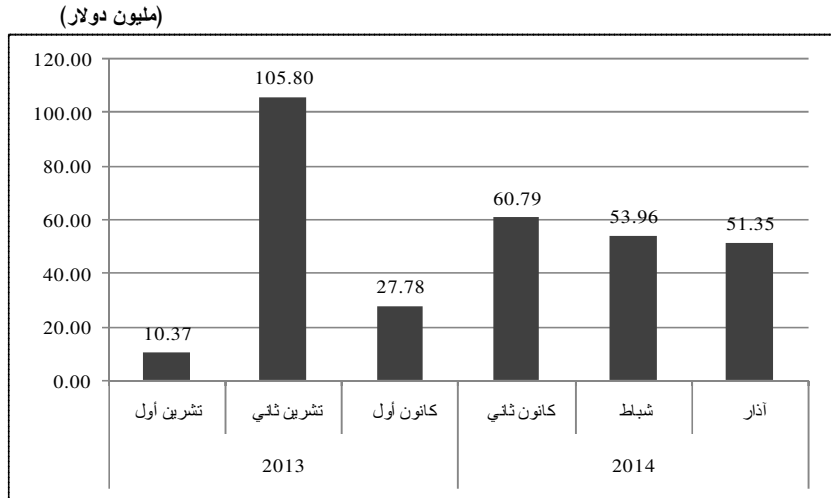
شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 76.4 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 11% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 166 مليون دولار في الربع الأول من العام 2013، بارتفاع مقداره 15% عن الربع السابق (أنظر الشكل 4-7).

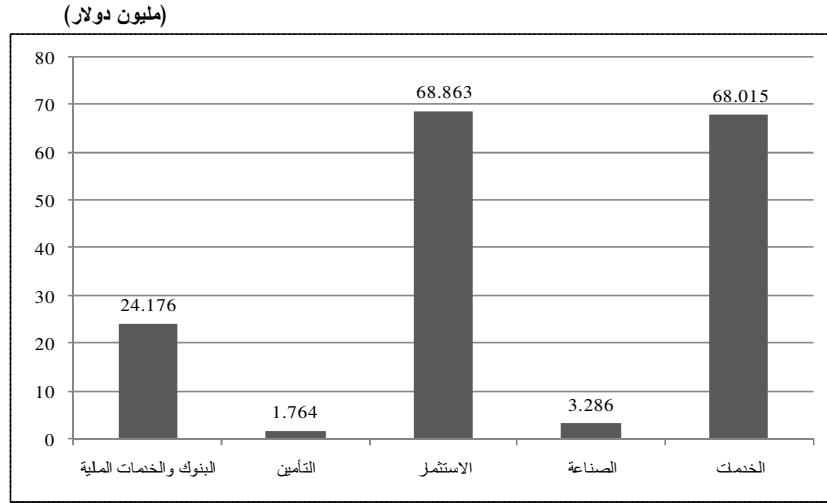
شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ كل من قطاع الخدمات وقطاع الاستثمار على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2014، بنسبة 44% لكل منهما، يليه من قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 15% (أنظر الشكل 4-8).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول 2014

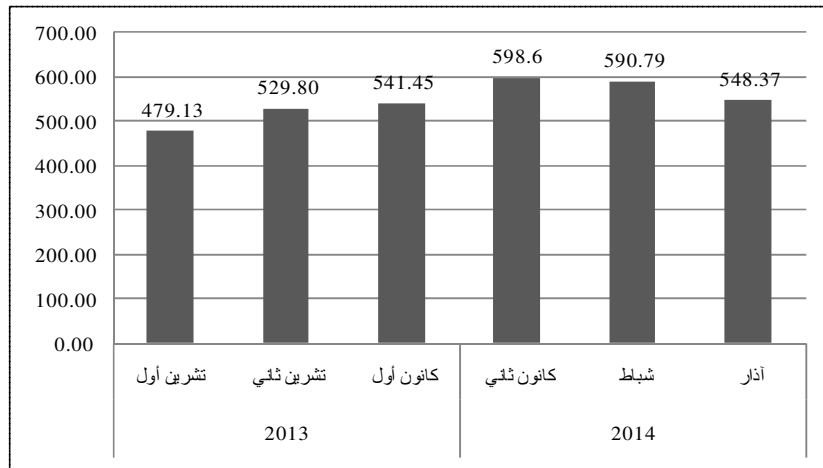


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

#### مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2014 عند 548.37 نقطة، متقدماً بـ 6.92 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام 2013 (أنظر الشكل 4-9).

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2013، وأشهر الربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

## صندوق 6: هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر

يعرف البنك الدولي "هامش الفائدة" على أنه الفرق بين سعر الفائدة التي تتقاضاه المصارف على القروض الممنوحة للعملاء الرئيسيين وسعر الفائدة الذي تدفعه المصارف على الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل. وهذا الهامش هو واحد من أهم مؤشرات القطاع المالي للدلالة على فعالية الوساطة المصرفية. ونظراً لأن خدمات الوساطة المالية، المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان، هي النشاطات الرئيسية للمصارف، فإن هامش الفائدة يعبر عن الإيراد الذي يتقاضاه المصرف مقابل تحمل مخاطر الوساطة المالية. ويرتفع هذا الهامش مع ارتفاع تكاليف الوساطة المصرفية، ويتأثر بشكل رئيسي بتركيب السوق والتكاليف التشغيلية ومخاطر الائتمان.<sup>35</sup>

هامش الفائدة منخفض نسبياً في الدول المتقدمة بشكل عام ويقل عن مستواه في الدول النامية. على سبيل المثال، بلغ هامش سعر الفائدة في سويسرا 2.7% وفي اليابان 0.9% في العام 2012 مقارنة مع نسبة 16.8% في البيرو و8.2% في كينيا<sup>36</sup>. ويعزى هذا الفرق في هامش الفائدة بشكل أساسي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصارف في الدول الفقيرة. وهذه بدورها تعود على عوامل جزئية تخص أداء المصارف كإخفاض الكفاءة، وعلى عوامل كلية تتعلق بضعف الإطار التنظيمي للمصارف وانخفاض المنافسة وارتفاع المخاطر الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي.

تؤكد الأدبيات أن هامش الفائدة يتأثر بكفاءة المصارف وقدرتها على تقديم خدماتها المصرفية بأقل كلفة ممكنة للعملاء. إذ كلما ارتفعت قدرة المصرف على تقديم خدماته بأقل التكاليف، كما ازدادت أرباحه وقلت الحاجة بالتالي إلى رفع هامش الفائدة. وتعد مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المديونية، وتوفر الفرص البديلة لاستثمار الاحتياطيات الإيجابية لدى البنك المركزي عوامل مهمة تؤثر طردياً على هامش الفائدة. وتزداد أهمية هذه العوامل مع غياب الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي كذلك السائدة في الأراضي الفلسطينية. أما على المستوى الكلي، فإن كفاءة المصارف وثيقة الصلة بالشروط العامة المحيطة بالعمل المصرفي، مثل الإطار المؤسسي والبيئة التنافسية، وهي عوامل تنعكس بشكل مباشر على قيمة هامش الفائدة.<sup>37</sup>

هناك في الأراضي الفلسطينية ثلاثة هامش للفوائد نظراً لوجود ثلاث عملات رئيسية في التداول (الشيكل والدينار والدولار). ويلاحظ بشكل عام ارتفاع هامش الفائدة (الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة) على العملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الهامش المناظر في الدول المجاورة. كما يلاحظ وجود فوارق كبيرة بين هامش الفائدة على العملات المختلفة، إذ أن الهامش منخفض نسبياً على الدولار مقارنة مع هامش الفائدة على الشيكل.

بلغ هامش الفائدة في العام 2012 في الأراضي الفلسطينية 10.75% على الشيكل الإسرائيلي مقابل 6.5% على الدولار الأمريكي و6.4% على الدينار. أما متوسطات الهامش خلال الفترة 2003-2012 فقد بلغت 10.6% على الشيكل الإسرائيلي مقابل 5.9% على الدولار و6.4% على الدينار الأردني (انظر الشكل 1).

واضح من النسب المذكورة أن هامش الفائدة على الدولار والدينار متقاربة. ويعود السبب في هذا على ارتباط قيمة الدينار بالدولار بشكل ثابت منذ العام 1995 (الدينار الأردني يعادل 1.41044 دولار أمريكي)، وهو ما قلل من مخاطر تبدل سعر الصرف وانعكس في انخفاض هامش الفائدة على الدينار واقتربه من الهامش على الدولار. كما يعود جزء من الانخفاض النسبي للهامش على الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية إلى حرية حركة رؤوس الأموال بين الضفتين وتكامل أسواق رأس المال فيهما.

وعند مقارنة هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية مع مثيله في الدول صاحبة هذه العملات، يتبين أن هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيله في تلك الدول بشكل عام. ويلاحظ من الشكل 2 أن هامش الفائدة على الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية هو الأقرب إلى مستواه في الأردن خلال الفترة 2003-2012. وهذا على عكس هامش الفائدة على الشيكل الذي يزيد في الأراضي الفلسطينية عن ثلاثة أضعاف مستواه في إسرائيل. يعود التباين في هامش الفائدة على الشيكل على عدة عوامل، منها مخاطر تحولات سعر صرف الشيكل

<sup>1</sup> Wong, P. (1997) "The Determinants of Bank Interest Margins Under Credit and Interest Rate Risks". Journal of Banking and Finance. No. 21, pp. 251-271.

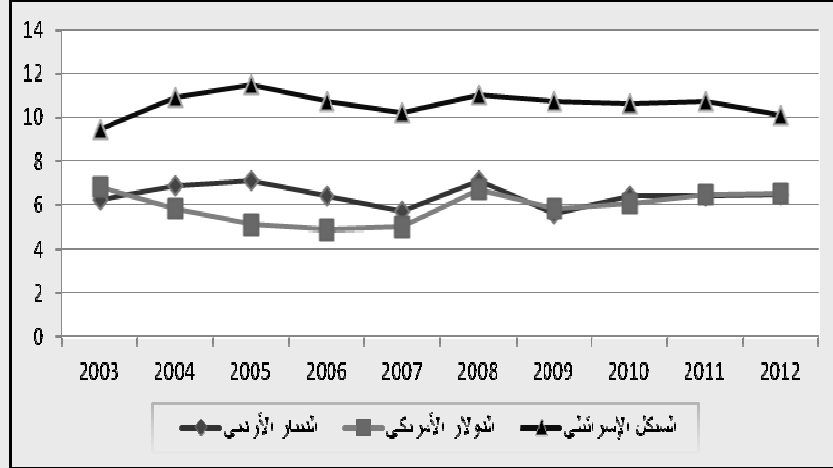
<sup>2</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي

<sup>37</sup> See the following references:

- Randall, R. (1998) "Interest Rate Spreads in the Eastern Caribbean," IMF Working Paper No. WP/98/59,  
- Angbazo, L. (1997): "Commercial bank net interest margins, default risk, interest rate risk and off-balance sheet banking", Journal of Banking and Finance. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06257.pdf>)  
- Barajas A., R. Steiner & N. Salazar (1999): "Interest spreads in banking in Colombia 1974-96". IMF Staff Papers, 46.

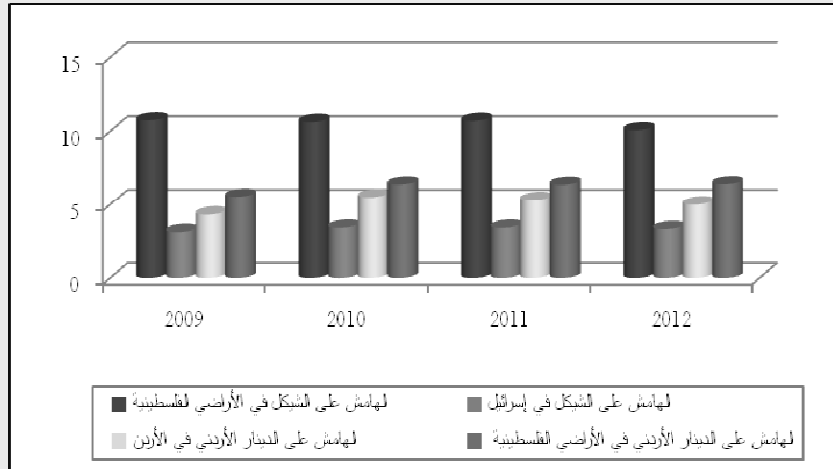
(خصوصاً بالعلاقة مع تاريخ الشيكال المتعثر في الماضي). على أن العامل الأكثر أهمية يتمثل في مشاكل وصعوبات ومخاطر تحويل الشيكال بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية، والأزمات المتكررة في السنوات الماضية والتي تبنت على شكل فوائض أو شح في توفر الشيكال في الأراضي الفلسطينية.

شكل 1: هامش الفائدة على الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية للفترة 2003-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية

شكل 2: هامش الفائدة على الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية مقارنة بممثليتها في إسرائيل والأردن على التوالي



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية وقاعدة بيانات البنك الدولي

يبقى أن نشير إلى أن هامش الفائدة بالنسبة لكافة العملات مرتفعة بشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية أيضاً بالمقارنة مع الدول الأخرى المجاورة (1.5% في لبنان، 4.4% في مصر، 2.9% في الكويت)<sup>38</sup>. ولهذا الارتفاع نتائج سلبية على الاستثمار وعلى الادخار على حد سواء. ولا شك أن ارتفاع هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية، مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة، يعود على حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي وارتفاع مستوى المخاطر على اختلاف أنواعها في فلسطين. ولكن من المؤكد أيضاً أن جزءاً من الارتفاع تعود أسبابه على تدني الفعالية المصرفية، وعلى السعي المحموم لزيادة الأرباح، وعلى محدودية المناخ التنافسي الذي يحيط بالعمل المصرفي في فلسطين.

<sup>38</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي

## 5- مؤشرات الاستثمار

### 5-1 تسجيل الشركات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 440 شركة، بارتفاع بنسبة 56% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 61% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 5-1).

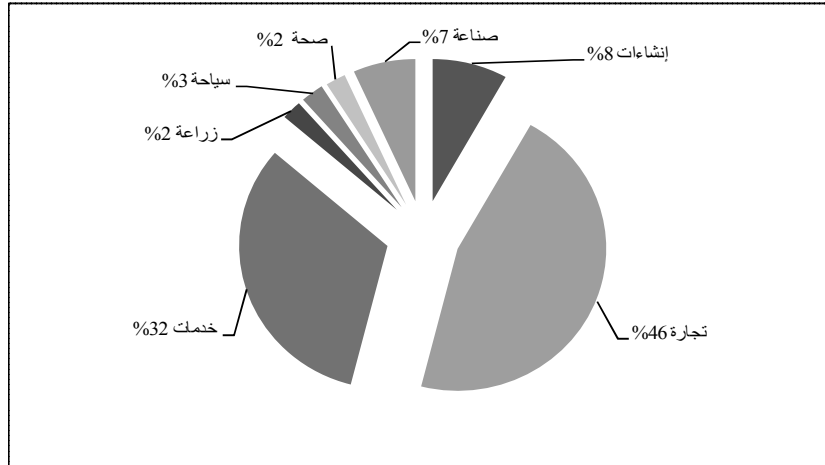
تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>39</sup>. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2014 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317	
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	1,172	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس مال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول، 2013



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

<sup>39</sup> يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2014 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (183 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (254 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (3 شركات). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على نحو 65% إجمالاً رأس المال المسجل، بينما استحوذت الشركات العادية العامة على 35% (انظر الجدول 5-2).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2014 حوالي 59 مليون دينار أردني<sup>40</sup>، بانخفاض مقداره 42% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية بنسبة 46% (27 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 32% (19.2 مليون دينار أردني). وجاء ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 8% و7% على التوالي (4.8 و4.0 مليون دينار) (انظر الشكل 5-1).

#### جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية

حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012

(مليون دينار)

المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
44.628	14.346	0	16.346	13.936	الربع الأول 2013
67.457	18.730	0	33.357	15.370	الربع الثاني 2013
129.708	86.059	0	33.430	10.220	الربع الثالث 2013
100.402	50.133	2	36.713	11.555	الربع الرابع 2013
<b>342.195</b>	<b>169.268</b>	<b>2</b>	<b>119.846</b>	<b>51.081</b>	<b>2013</b>
<b>59.244</b>	<b>0.672</b>	<b>0</b>	<b>38.295</b>	<b>20.882</b>	<b>الربع الأول 2014</b>

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

#### 5-2 رخص الأبنية في فلسطين

ارتفع عدد الرخص الصادرة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 14.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، وبنسبة 7.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 5-3). كما يلاحظ زيادة في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 35.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، وبحوالي 14.8% عن الربع المناظر عام 2013.

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

<sup>40</sup> تم تسجيل الشركات في الربع الأول من العام 2014 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7059) للدولار، (1.1742) للجنيه الإسترليني.



جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2013-2014

(المساحة ألف م<sup>2</sup>)

المؤشر	2013					2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	
مجموع الرخص الصادرة	2,281	2,501	2,219	2,137	9,138	2,445
مبنى سكني	2,053	2,282	2,026	1,954	8,315	2,239
مبنى غير سكني	228	219	193	183	823	206
مجموع المساحات المرخصة	1,000.9	1,081.6	1,047.1	854.6	3,984.2	1,149.4
عدد الوحدات الجديدة	3,173	3,540	3,926	2,927	13,566	3,804
مساحة الوحدات الجديدة	541.3	593.5	675.3	508	2,318.1	686.5
عدد الوحدات القائمة	1,035	829	656	874	3,394	842
مساحة الوحدات القائمة	171.9	144.9	106.2	152.1	575.1	140.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2014 بمقدار 0.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013. بالمقابل، ارتفعت هذه الكمية بنسبة 37.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويلاحظ أن استيراد الاسمنت إلى قطاع غزة انخفض في الربع الأول سواء بالمقارنة مع الربع السابق أو الربع المناظر في 2013 (أنظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

خلال الأعوام 2013-2014

(ألف طن)

المؤشر	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
الضفة الغربية	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6
قطاع غزة	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6
الأراضي الفلسطينية	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2014. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتداول بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,764 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق وارتفاعاً بنحو 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من

السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و16% سيارات سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 33% مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (أنظر جدول 5-5).

#### جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
3,434	815	1,345	1,274	الربع الأول 2013
3,884	606	1,743	1,535	الربع الرابع 2013
1,241	191	744	306	كانون ثاني
1,211	184	567	460	شباط
1,312	226	592	493	آذار
3,764	601	1,903	1,259	الربع الأول 2014

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

#### 5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2013. وكما بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014 ما مجموعه 149,526 نزياً، أقاموا 361,711 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2013 ارتفع عدد النزلاء بنسبة 24.1%، في حين انخفض بنسبة 21.7% مقارنة مع الربع الرابع 2013.

#### جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2014

المؤشر	2013					2012	المؤشر
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع		
عدد الفنادق العاملة	116	113	111	107	101	98	عدد الفنادق العاملة
متوسط عدد العاملين	3,035	2,797	502,9	2,794	2,793	2,635	2449
عدد النزلاء	149,526	600,362	190,893	135,808	153,085	120,441	575,495
عدد ليالي المبيت	361,711	1,467,709	489,517	321,264	376,848	279,591	1,336,860
متوسط إشغال الغرف	1,527.4	1,458.5	1,703.3	1,374.1	1,539.2	1,212.0	1,513.7
متوسط إشغال الأسرة	4,019.0	4,021.1	5,320.8	3,492.0	4,141.2	3,106.6	3,652.6
نسبة إشغال الغرف %	23.0	24.8	28.0	22.9	26.2	22.0	29.1
نسبة إشغال الأسرة %	27.3	29.9	38.3	25.5	30.7	24.6	30.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

## صندوق 7: مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً

وضع فريق من الاقتصاديين الإسرائيليين، على رأسهم يورام أرياف المدير العام السابق لوزارة المالية، دراسة عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها إثر تحقيق السلام مع الفلسطينيين على أرضية المبادرة العربية. والمكاسب الممكنة من السلام هي الوجه الآخر للخسائر الاقتصادية من استمرار الوضع الراهن.<sup>41</sup>

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج على أرضية نموذج يقدر المكاسب الاقتصادية السنوية لإسرائيل عقب عشرة سنوات من إحلال السلام. وقسمت الدراسة المكاسب المحتملة إلى نوعين، مكاسب على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومكاسب على شكل تحسن في الموازنة الحكومية.

### النمو في الناتج المحلي الإجمالي

نوهت الدراسة إلى أن هناك "سقفاً زجاجياً" على النمو الاقتصادي في إسرائيل في الظروف الراهنة. وذكرت أن تقارير وزارة المالية تضع هذا السقف على معدل نمو يبلغ 3% فقط. لذلك فإن تحفيز النمو إلى أعلى من هذا المعدل يتطلب تغييراً جوهرياً في الشروط المحيطة بالاقتصاد الإسرائيلي. وتقتصر الدراسة أن السلام يمكن أن يفك هذا القيد ويسمح للاقتصاد بالنمو على معدلات مرتفعة. ومن أهم العوامل التي يمكن أن تحرر هذا القيد تحفيز الصادرات إلى الدول العربية والإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن السلام يمكن أن يؤدي إلى نمو الصادرات الإسرائيلية على معدل سنوي يبلغ 6%. وهذا يعني أن نمو الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 27 مليار دولار (نحو 93 مليار شيكل) بعد عقد من الزمن. من ناحية ثانية فإن السلام سيؤدي إلى زيادة أعداد السياح إلى إسرائيل بأكثر من الضعف (من 3 إلى 8 مليون سائح سنوياً)، وهو ما سوف ينعكس بزيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 22 مليار دولار. أخيراً هناك الأثر الإيجابي للسلام على تدفق الاستثمارات الأجنبية. وتقدر الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تتضاعف وتزداد بمقدار 10 مليار دولار في السنة.

هذه العوامل الثلاثة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 52.5 مليار دولار (180 مليار شيكل) في السنة بعد عشرة سنوات من توقيع اتفاق السلام. وهذا يعادل رفع معدل النمو السنوي بمقدار 1.6 نقطة مئوية سنوياً، ليصل إلى نحو 4.8%، وهو ما يعادل زيادة بمقدار 60% في الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد الدراسة أن هذا الرقم هو تقدير متحفظ إذ أن المعدلات الفعلية يمكن أن تكون أعلى من ذلك.

### المكاسب في الموازنة الحكومية

توصلت الدراسة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الإضافي بسبب السلام (بمقدار 180 مليار شيكل) سيؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) بمقدار 54 مليار شيكل في السنة عقب عقد من الزمن. من ناحية ثانية فإن السلام سيبيح الفرصة أمام تقليص الإنفاق بمقدار 13 مليار شيكل سنوياً في ثلاثة مجالات: تخفيض الإنفاق العسكري من مستواه الحالي الذي يبلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% (كما هو في أمريكا مثلاً)، سيؤدي إلى توفير 10 مليار شيكل سنوياً. أيضاً تقليص الإنفاق على المستعمرات في الأراضي المحتلة بمقدار مليار شيكل بالسنة. أخيراً فإن انخفاض المخاطر ستؤدي إلى توفير في تكاليف الدين العام بمقدار 2 مليار شيكل. وعند إضافة زيادة الإيرادات وانخفاض الإنفاق إلى بعضهما يصبح مجموع التحسن في الموازنة 67 مليار شيكل.

وأكد واضعو الدراسة أن توفير هذا المبلغ الضخم سوف يسمح بزيادة الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى وهو ما طالب به المتظاهرون في الاحتجاجات الشعبية التي عمت المدن الإسرائيلية قبل بضعة سنوات. وذكرت الدراسة أن هذا المبلغ الإضافي في الموازنة كاف لأن يسمح بتخفيض ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل من المعدل الحالي الذي يبلغ 18% إلى 12% فقط.

<sup>41</sup> See the following three references:  
<http://www.haaretz.com/business/premium-1.603907>  
<http://tlv1.fm/business/the-cost-of-doing-business/2014/07/08/67-billion-nis-the-money-to-be-made-from-peace-3/>  
<http://www.jpost.com/Business/Business-Features/Peace-could-increase-growth-rate-by-60-percent-362048>

## صندوق 8: صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً للمساعدات والإصلاح الاقتصادي

قام صندوق النقد الدولي بوضع دراسة في أواسط العام الحالي حول المكاسب الاقتصادية من السلام التي يمكن أن تتحقق للدولة الفلسطينية. وتقوم الدراسة على أساس الفرضيات التالية:<sup>42</sup>

- انجاز اتفاق سلام مع إسرائيل نهاية العام 2014.
- رفع تدريجي للقيود الإسرائيلية على الحركة الداخلية والخارجية للسلع والأشخاص وتحرير تدريجي (خلال 2015-2017) للأراضي وبقية الموارد المصادرة في الضفة والقطاع.
- عدم ازدياد في إعداد العمال الفلسطينيين الذين يعملون حالياً في إسرائيل والمستعمرات.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار الخاص المحلي بمقدار 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015-2017.
- استمرار العمل بالترتيبات النقدية السائدة حالياً (أي وجود ثلاث عملات في التداول قابلة للتحويل فيما بينها).
- زيادة المساعدات الدولية على المدى القصير: زيادة بمقدار 50% في مساعدات الموازنة والمساعدات التطويرية في 2015. ثم تقليص المساعدات في السنوات الثلاث اللاحقة حتى تصل إلى مليار دولار سنوياً.
- توسع الخدمات التعليمية والصحية لتعويض الانسحاب التدريجي لهيئة الأونروا من الأراضي الفلسطينية: إضافة 100 مليون دولار إلى الموازنة الفلسطينية، بدءاً من العام 2017 وحتى انتقال كافة خدمات إلى السلطة الفلسطينية (تقول الدراسة أن موازنة الأونروا في الأراضي الفلسطينية تبلغ نحو 450 مليون دولار سنوياً).

توصلت الدراسة إلى أن أداء الاقتصاد الفلسطيني سوف يتحسن بشكل ملحوظ تحت هذه الفرضيات، وأن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو على معدل 6% في العام 2013 وعلى معدل 10% في المدى المتوسط. وعلى الرغم من حدوث ضغوط تضخمية إلا أن التضخم سوف يظل أدنى من 10% بفضل ارتباطه بالتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي. معدل البطالة بالمقابل سيظل مرتفعاً، على نحو 20%، بسبب النمو الحاد للسكان وقوة العمل وبسبب التشوهات الموجودة في سوق العمل. أيضاً سيطرأ تحسن ملحوظ على الموازنة الحكومية نتيجة زيادة الإيرادات بسبب النمو الاقتصادي الحاد وتوسع الواردات. وتؤكد الدراسة بشكل خاص على أمرين. أولهما، أنه على الرغم من انخفاض الاعتماد على الدعم الخارجي عند حلول السلام إلا أن حاجة الدولة الفلسطينية للمساعدات الدولية ستظل قائمة في المستقبل أيضاً. وثانيهما، أنه على الرغم من أهمية السلام كشرط ضروري لا غنى عنه لإطلاق الطاقات الاقتصادية الكامنة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذا لا يعوض أو يقلل من أهمية وضرورة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين كفاءة الإدارة العامة ومناخ الاستثمار وقدرات سلطة النقد الفلسطينية. أي أن السلام بحد ذاته ليس بديلاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

<sup>42</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014.  
<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

### 1-6 أسعار المستهلك

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.64% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. كما سجل الرقم ارتفاعاً بنسبة 2.19% خلال الربع مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من العام 2014 إلى ارتفاع أسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 6.79%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.66%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.41%. ولقد ارتفع الرقم العام على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 3.11%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.51%. (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى

المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الأول 2013	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.30	0.08
المشروبات الكحولية والتبغ	12.97	1.66
الأقمشة والملابس والأحذية	(1.54)	(1.51)
المسكن ومستلزماته	4.59	1.41
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(2.20)	(1.63)
الخدمات الطبية	9.01	6.79
النقل والمواصلات	(3.67)	(2.51)
الاتصالات	(1.90)	(1.94)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(2.57)	(1.61)
خدمات التعليم	5.08	(3.11)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5.41	2.81
سلع وخدمات متنوعة	6.26	10.84
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	2.19	0.64

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

بنسبة 4.19%، حيث ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بنسبة 3.65%، (وصل سعر الكاز - الإسرائيلي إلى 6.51 شيكل/ 1 لتر خلال شهر آذار 2014). كما ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 2.97%، حيث ارتفع سعر بنزين 95 - بدون رصاص- إسرائيلي إلى 7.41 شيكل/ 1 لتر خلال شهر آذار 2014. بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة بمقدار 6.58%، حيث انخفض سعر لحم البقر الطازج بمقدار 8.08% (وصل سعر لحم العجل الطازج - محلي إلى 47.30 شيكل/ 1 كغم خلال شهر كانون ثاني

يستعرض جدول 2-6 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. ارتفعت أسعار مجموعة منتجات الألبان والبيض بنسبة 11.45%، حيث ارتفع سعر البيض الطازج بنسبة 5.62%. على سبيل المثال، وصل سعر بيض الدجاج الطازج - محلي إلى 18.36 شيكل/ كرتونة -2 كغم خلال شهر كانون ثاني 2014. طراً أيضاً ارتفاع على أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 8.15% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش - محلي إلى 16.97 شيكل/ 1 كغم خلال شهر كانون ثاني 2014). كما ارتفع سعر الوقود المنزلي

2014). وقد طرأ أيضاً انخفاض على أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بمقدار 5.55% حيث انخفض سعر البندورة بمقدار 31.73%، وصل سعر بندورة بيوت بلاستيكية - محلي إلى 3.00 شيكل/1 كغم خلال شهر شباط 2014.

#### جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	2.97
أسعار الوقود المنزلي	4.19
الخضروات الطازجة	(5.55)
اللحوم الطازجة	(6.58)
السكر	(5.38)
الأرز	0.83
الدواجن الطازجة	8.15
الطحين	(2.32)
منتجات الألبان والبيض	11.45
الفواكه الطازجة	(0.68)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هيوط في الأسعار).

#### 2-6 أسعار الجملة والمنتج

المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 0.21% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013 (وارتفاعاً بنسبة 0.82% مقارنة مع الربع المناظر). وجاء هذا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.83%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار سلع مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.10% خلال الربع الأول من العام 2014 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجميري ارتفاعاً بنسبة 15.53%، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.13%.

جاء الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار المنتج على خلفية انخفاض أسعار السلع المستوردة بنسبة 0.27 وانخفاض أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بمقدار 0.20%.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المحاللات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.67% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013 (و 2.53% مقارنة بالربع المناظر). نتج هذا الارتفاع بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.69% (وهي تشكّل 29% من وزن سلة أسعار الجملة). كما ارتفعت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.30% (وهي تشكّل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 8.01%، في حين انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 5.40%.

جاء الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الجملة على خلفية ارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة 0.68%، وانخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.23%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة

### 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الأول من العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.21% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. وهنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (أنظر الجدول 3-6).

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.32%، كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.24% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

جدول 3-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	نسبة التغير الربعية			الرقم القياسي		
	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية
تشرين أول 2013	(0.19)	(0.17)	(0.22)	117.14	100.03	99.99
تشرين ثاني 2013	(0.11)	0.08	0.08	117.00	100.12	100.07
كانون أول 2013	0.07	(0.06)	(0.04)	117.09	100.05	100.03
<b>الربع الرابع 2013</b>	<b>0.13</b>	<b>0.16</b>	<b>0.05</b>	<b>117.08</b>	<b>100.07</b>	<b>100.03</b>
كانون ثاني 2014	(0.05)	0.04	0.12	117.03	100.10	100.15
شباط 2014	0.14	0.23	0.23	117.19	100.32	100.37
آذار 2014	0.47	0.17	0.16	117.75	100.50	100.53
<b>الربع الأول 2014</b>	<b>0.21</b>	<b>0.24</b>	<b>0.32</b>	<b>117.32</b>	<b>100.31</b>	<b>100.35</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
\* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

### 4-6 أسعار الصرف وتطور القوة الشرائية<sup>43</sup>

سلطة النقد) خلال الربع. وبذلك فإن القوة الشرائية للدولار تراجعت بنحو 1.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق. وهذا التراجع في القوة الشرائية ينطبق على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار (أنظر الجدول 4-6).

ذكرنا سابقاً أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية سجل ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. تراقف هذا أيضاً مع تراجع في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.8% (إلى 3.5 شيكل لكل دولار بحسب بيانات

<sup>43</sup> تعرف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد القوة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وفي سعر صرف العملة.

بالعام السابق، في حين بلغ هذا الانخفاض بالنسبة لمن يتلقون دخلهم بالشيكل 2.2% فقط، وهو ما يعادل نسبة التضخم السنوي. هذا طبعاً على افتراض أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار والشيكل تتم بعملة الشيكل فقط، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

تراجعت القوة الشرائية لهاتين العملتين خلال الربع الأول 2014 بنحو 7.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013، وجاء هذا نتيجة ارتفاع التضخم بنسبة 2.2% وانخفاض سعر الصرف بنحو 5.6% خلال السنة. وبعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار أو الدينار قد انخفضت بمقدار 7.8% خلال العام 2014 مقارنة

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

دينار/شيكل		دولار/شيكل				معدل التضخم*	البيان
معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	متوسط سعر الصرف		
(4.12)	(3.68)	5.22	(4.12)	(3.67)	3.70	0.45	الربع الأول
(1.61)	(2.00)	5.12	(1.61)	(2.00)	3.63	(0.40)	الربع الثاني
(2.2)	(1.3)	5.05	(2.2)	(1.3)	3.58	0.9	الربع الثالث
(2.6)	(1.6)	4.97	(2.6)	(1.6)	3.53	1.0	الربع الرابع
<b>(1.5)</b>	<b>(0.9)</b>	<b>4.9</b>	<b>(1.5)</b>	<b>(0.8)</b>	<b>3.50</b>	<b>0.6</b>	الربع الأول
(0.6)	(0.3)	4.9	(0.6)	(0.3)	3.5	0.3	كانون ثاني
0.9	0.7	5.0	0.9	0.7	3.5	(0.2)	شباط
(1.1)	(1.1)	4.9	(1.1)	(1.1)	3.5	(0.1)	آذار

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

\* يقيس معدل التضخم التبدل في القوة الشرائية للشيكل.

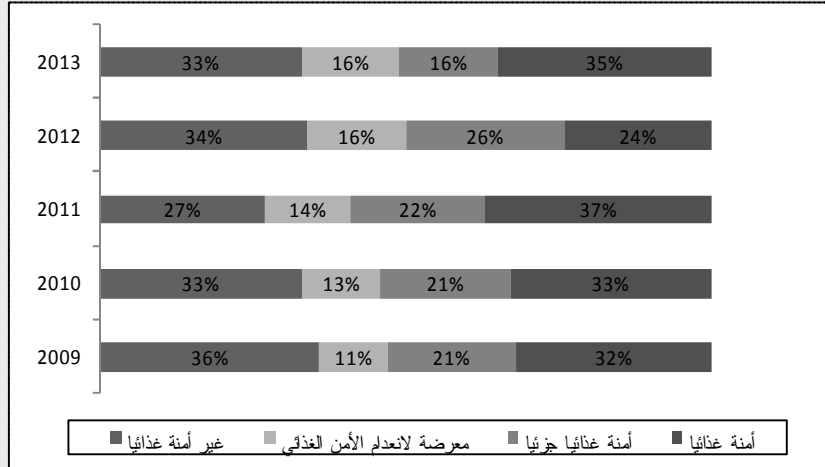


### صندوق 9: 33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ووكالة الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي، بإصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. ولقد قام الفرقاء الأربعة مؤخراً بنشر تقرير المسح الذي جرى في العام الماضي، 2013<sup>44</sup>. ويستفاد من المسح أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية ما تزال مرتفعة وتصل إلى 33%، وهو ما يعني أن 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.

يعتمد التقرير التعريف الدولي للأمن الغذائي. ويقول التعريف أن الشخص الآمن غذائياً هو الذي يحصل على أغذية كافية، من ناحية الكمية والقيمة الغذائية، تلبي حاجته وتتناسب ذوقه وتضمن له الحياة بصحة ونشاط. ويقسم التقرير العائلات إلى أربع مجموعات: آمنة غذائياً، آمنة غذائياً بشكل جزئي، معرضة لانعدام الأمن الغذائي وأخيراً عائلات غير آمنة غذائياً. ويعرض الشكل 1 توزيع العائلات في الأراضي الفلسطينية على المجموعات الأربع خلال السنوات 2009-2013.

شكل 1: مستويات الأمن الغذائي في فلسطين (2009 - 2013)



يتضح من الشكل أن مستوى انعدام الأمن الغذائي ظل تقريباً على حاله بين العامين 2012/2013، (سواء للعائلات غير الآمنة أو الأسر المعرضة لانعدام الأمن)، في حين حدث تطور ملحوظ تمثل في انتقال نسبة كبيرة من خانة العائلات الآمنة جزئياً إلى الآمنة، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العائلات الآمنة غذائياً بمقدار 10 نقاط مئوية لتصل إلى 35%. ويلاحظ أيضاً أن الانخفاض الملموس الذي طرأ على نسبة العائلات غير الآمنة غذائياً خلال السنوات 2009-2011 قد توقف، وأن النسبة عادت للارتفاع إلى مستويات مقلقة خلال العامين 2012-2013. ويعزى التقرير هذا إلى الانخفاض المستمر في تمويل برامج المساعدات الغذائية الموجهة إلى الفئات الأكثر حاجة وتضرراً.

تخفي النسب المذكورة سابقاً التباين الكبير في مستويات الأمن الغذائي بين الضفة والقطاع من جهة وبين اللاجئين وغير اللاجئين من جهة ثانية. وتقيد نتائج المسح أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة تصل إلى 57%، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة في الضفة الغربية (19%). من جهة ثانية، فإن مستويات انعدام الأمن الغذائي متقاربة بين عائلات اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية (20% مقابل 19% لغير اللاجئين)، ولكن اللاجئين يتمتعون بنسبة أمان أعلى في قطاع غزة مقارنة بغير اللاجئين (54% مقارنة مع 63% لغير اللاجئين).

يؤكد التقرير أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع انعدام الأمن الغذائي هو معدلات الفقر العالية والتي هي بدورها نتيجة ارتفاع مستويات البطالة من جهة والارتفاع النسبي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى. ويجدر التنويه أن الدراسات المتعددة حول الاقتصاد الفلسطيني تؤكد أن أحد أهم أسباب ارتفاع البطالة والفقر تعود على القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والتنقل وعلى الحصار المضروب على القطاع.

<sup>44</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1134&mid=3915&wversion=Staging>

## صندوق 10: أطلس الفقر في فلسطين

أصدر البنك الدولي في مطلع العام الجاري تقريراً بعنوان "المشاهدة خير برهان: الفقر في الأراضي الفلسطينية"<sup>45</sup>. يعرض التقرير نتائج العمل المشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي الذي بدأ في العام 2010 والذي توج بإصدار الجهاز المركزي للإحصاء "أطلس الفقر في فلسطين" في أواسط العام 2013. ويرمي "أطلس الفقر" إلى توفير صورة شاملة ومفصلة للتباين في توزيع الموارد والثروات في الأجزاء المختلفة من البلاد وفي أوساط التجمعات السكانية المتعددة وصولاً إلى وضع خرائط واضحة لتوزيع وانتشار الفقر، بدرجاته المتباينة، حسب المناطق الجغرافية والتجمعات البشرية.

يساعد إعداد خرائط الفقر صانعي السياسات على تصميم برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد. وتبرز أهمية هذه الخرائط بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات التطور بين مناطقها المختلفة. وفلسطين ليست استثناءً في ذلك، إذ على الرغم من صغر مساحتها إلا أن هناك تبايناً كبيراً نسبياً في مستويات وفي مواصفات الفقر بين مناطقها ومحافظاتها الجغرافية المختلفة. هذا بالطبع إضافة إلى التباين وفره الموارد الطبيعية والبشرية، والثروات، والبنى التحتية وتطور الأسواق والكثافة السكانية وبنية السكان ونسبة اللاجئين وغيرها.

تعتمد إحصاءات الفقر في فلسطين على التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1998 وفقاً لأنماط الاستهلاك الأسري التي يتم استخلاصها من "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة". ولكن، نظراً لأن تقديرات هذا المسح تستند إلى عينة وليس إلى تعداد شامل، فإنها تخضع لمحدودية مستوى التفصيل الجغرافي في التقديرات. إذ يمكن لبيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة من توفير إحصاءات الفقر على المستوى الوطني والمنطقة ونوع التجمع السكاني (حضر، ريف، مخيم) وعلى مستوى المحافظات. ولكن صانعو السياسات يحتاجون إلى مؤشرات عن التوزيع والانتشار للفقر على مستويات أكثر تفصيلاً وهو ما لا يستطيع "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" من توفيره.

تساهم خرائط الفقر في توفير مؤشرات الفقر على مستويات جغرافية مفصلة جداً (تجمع سكاني صغير، وحتى الأسر نفسها) من أجل تحديد جيوب الفقر. هذا يساعد في عملية التخطيط والتنمية للحد من الفقر. وخرائط الفقر لا تقتصر بالضرورة على خرائط فقط، بل يمكن أن تكون قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية لعرض مجموعة من المؤشرات الأخرى التي تعطي صورة واضحة عن الأوضاع المعيشية على المستوى الجغرافي التفصيلي.

اعتمدت خرائط الفقر في "أطلس الفقر في فلسطين" على الربط بين نوعين من البيانات التي يقوم مركز الإحصاء الفلسطيني بإصدارها بشكل دوري: بيانات "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" (2009-2010) وبيانات "التعداد العام للسكان والمساكن" (2007). ولقد ساعد هذا الربط على تجاوز القصور في مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (كونه مسح يعتمد على العينة وليس على التعداد الشامل كما يفعل "تعداد السكان والمساكن")، والقصور في تعداد السكان والمساكن (كونه تعداداً لا يتضمن معلومات عن الاستهلاك).

ابتدأ الأطلس بتعديل منهجية حساب خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، لجهة عدد أفراد الأسرة المرجعية، ولجهة القوة الشرائية في المناطق المختلفة داخل الأراضي الفلسطينية. وجد الجهاز المركزي للإحصاء أن الأسرة المرجعية الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني لم تعد كما في السابق الأسرة المكونة من 6 أفراد (2 بالغين و4 أطفال) بل أصبحت 5 أفراد الآن (2 بالغين و3 أطفال). من ناحية ثانية فإن القوة الشرائية للشيكلة تختلف في المناطق الفلسطينية الثلاث بسبب تفاوت الأسعار. وهذا يتطلب تعديل قيمة خط الفقر كما يتم التعبير عنها بالشيكلة في المناطق المختلفة. إذ أن السلعة التي يبلغ سعرها 100 شيكل على المستوى الوطني، يبلغ سعرها 101 شيكل في الضفة، و 112 في القدس و 94 شيكل في غزة.

تتلخص المنهجية التي تم إتباعها في أطلس الفقر في فلسطين بخطوتين:

أولاً، تقدير استهلاك كل أسرة في تعداد السكان والمساكن بأسلوب انحدار المربع الأدنى بالعلاقة مع مجموعة من المؤشرات التفسيرية هي التالية:

<sup>45</sup> World Bank (2014): Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/01/19243623/seeing-believing-poverty-palestinian-territories> and [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_PCBS/Downloads/book1987.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1987.pdf)

- مؤشرات العمل: الذكور في سن العمل، الإناث في سن العمل، العلاقة بقوة العمل لرب الأسرة، الحالة العملية لرب الأسرة، مكان العمل لرب الأسرة، قطاع العمل لرب الأسرة، النشاط الاقتصادي لرب الأسرة، ...الخ.
- مؤشرات ديموغرافية: عدد الذكور البالغين في الأسرة، عدد الإناث البالغين في الأسرة، جنس رب الأسرة، عمر رب الأسرة، حالة اللجوء لرب الأسرة، الحالة الزوجية لرب الأسرة، متوسط حجم الأسرة، نسبة الإعالة، ...الخ.
- مؤشرات تعليمية: المستوى التعليمي لرب الأسرة، أعلى عدد سنوات دراسية لأفراد الأسرة، ..الخ.
- مؤشرات صحية: نوع التأمين الصحي، عدد الأفراد المعاقين في الأسرة، ...الخ.
- مؤشرات المسكن: نوع المسكن، كثافة المسكن، الاتصال بشبكة المياه العامة، الاتصال بشبكة الكهرباء، الاتصال بشبكة الصرف الصحي، المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في المطبخ، المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة، توفر السلع المعمرة مثل (سيارة خاصة، تلفزيون، طباخ غاز، ...الخ)،...الخ.

ثانياً، مقارنة متوسطات معدلات الفقر (على مستوى المحافظات) التي تم استخلاصها من النموذج الذي تم عرضه أعلاه مع متوسطات الفقر المستخلصة من "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة". هذه المقارنة مهمة للتأكد من صحة ودقة النتائج التي توصل لها النموذج. ولقد تم فعلاً التوصل إلى نتائج متطابقة تقريباً مما يدل على دقة المعلومات عن توزع الفقر على المستويات التفصيلية والتجمعات السكانية الصغيرة. ولقد بلغ عدد هذه التجمعات 557 تجمعا، 524 تجمعا منها في الضفة الغربية و33 في قطاع غزة.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نسب الفقر في الضفة الغربية بلغت 21.3%، كما بلغت في قطاع غزة 37.6%. أما على مستوى المحافظة، فقد بلغت أعلى نسبة للفقر في محافظة أريحا والأغوار بنسبة 31.3% وأدناها في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 8.9%. أما في قطاع غزة، فبلغت أعلى نسبة في محافظة خان يونس بنسبة 45.9%، وأدناها في محافظة شمال غزة بنسبة 28.2%. وتتجانس هذه النتائج وتتقارب بشكل كبير من نسب الفقر حسب بيانات الاستهلاك الحقيقية التي تم استخراجها من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2009.

توصل أطلس الفقر في فلسطين إلى أن نسب الفقر الأعلى تتركز في التجمعات السكانية في جنوب الخليل، والتجمعات في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الفقر في بعض تجمعات جنوب الخليل إلى حوالي 80% من الأفراد. ويعرض الجدول رقم 1 توزع الفقر في المحافظات الفلسطينية حسب تقديرات نموذج الانحدار.

جدول 1: معدلات الفقر في المحافظات الفلسطينية (2009)

المحافظة	معدل الفقر حسب "أطلس الفقر" %
جنين	19
طوباس	24
طولكرم	21
نابلس	20
قلقيلية	16
سلفيت	24
رام الله والبيرة	9
أريحا والأغوار	31
بيت لحم	17
الخليل	30
شمال غزة	28
غزة	38
دير البلح	41
خانيونس	46
رفح	33
الضفة الغربية (باستثناء محافظة القدس)	21
قطاع غزة	38

يحتوي "أطلس الفقر في فلسطين" على عدد كبير جداً من الخرائط التي تعطي، بشكل تصويري وبالألوان المختلفة، فكرة واضحة وسريعة عن توزع الفقر في فلسطين حسب التجمعات السكانية (557 تجمع في الضفة والقطاع)، وحسب درجات الفقر المختلفة. وهناك خرائط تصور الفقر داخل كل محافظة من المحافظات بالعلاقة مع الأفراد الفقراء ثم حسب التجمعات السكانية في كل محافظة فلسطينية على حدة. كذلك هناك خرائط تصور توزع السكان على امتداد الأراضي الفلسطينية، وأخرى تصور توزع السكان في المناطق حسب متوسط عدد أفراد الأسرة، وأخرى تصور توزع السكان الجغرافي حسب معدل بطالة معيل الأسرة، وتوزع السكان حسب معدل بطالة الشباب، وتوزع الأفراد حسب سنوات الدراسة على امتداد الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى خرائط تصور انتشار وتوزع المدارس الأساسية والثانوية (موزعة حسب الجنس أيضاً) وكذلك توزع وانتشار العيادات الطبية على امتداد الضفة والقطاع.

أن إصدار "أطلس الفقر في فلسطين" يوفر أرضية ممتازة نتيج الفرصة لفهم أعمق لدرجة وشكل انتشار الفقر في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن معرفة مسببات ونتائج الفقر. وهذه أمور ضرورية من أجل وضع سياسات ناجحة لمحاربة الفقر أو الحد من انتشاره على أقل تقدير.

## 7- التجارة الخارجية

### 1-7 الميزان التجاري

خلال الربع الأول من عام 2014 فقد بلغت نحو 210.7 مليون دولار. ويلاحظ أن الصادرات انخفضت بمقدار 9.1% بالمقارنة مع الربع الرابع، ولكنها ارتفعت بمقدار 7.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وعند طرح الصادرات من الواردات يتبين أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,036.0 مليون دولار خلال الربع الأول 2014 وهذا يزيد بنسبة 10.2% عن العجز في الربع السابق وبمقدار 18.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013.

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2014 حوالي 1,246.7 مليون دولار<sup>46</sup>. يبين الجدول 1-7 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 6.4% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام الماضي. بينما ارتفعت بمقدار 16.8% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013. أما الصادرات السلعية المرصودة

جدول 1-7: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2012 - 2014

(مليون دولار)							المؤشر
الربع الأول 2014	إجمالي عام 2013**	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	عام 2012	
1,246.7	4,579.8	1,171.8	1,152.9	1,188	1,067.1	4,697.4	واردات سلع
43.6	150.4	36.6	38.3	38.6	36.9	119.0	واردات خدمات*
210.7	839.4	231.8	194.7	217.1	195.8	782.4	صادرات سلع
37.1	149.9	40.7	35.2	39.1	34.8	157.8	صادرات خدمات*

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

\* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

\*\* بيانات عام 2013 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

<sup>46</sup> يقصد بالمرصودة الصادرات والواردات المسجلة في حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الوطنية (بما فيها التجارة المسجلة مع العالم الخارجي).

والميزان الجاري في ميزان المدفوعات يتكون من ثلاثة بنود: الميزان التجاري، وميزان دخل عوامل الإنتاج وأخيراً ميزان التحويلات الجارية.

جاء العجز في الميزان الجاري الفلسطيني خلال الربع الأول نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,293.1) مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (411.2 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 558.2 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 355.4 مليون دولار، (أنظر الجدول 2-7)

ارتفعت واردات الخدمات من إسرائيل بمقدار 19% تقريباً مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. بالمقابل، انخفضت صادرات الخدمات بنحو 8.8% خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق. أي أن عجز ميزان التجارة بالخدمات بلغ 6.5 مليون دولار وهو ما يشكل ارتفاعاً يزيد عن الضعفين مقارنة مع الربع السابق، وبنحو الضعفين مقارنة بالربع المناظر.

## 7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الأول من العام 2014 بلغ حوالي 418.5 مليون دولار، (ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وقد ارتفع هذا العجز بنسبة 14.6% عن الربع السابق، وبنسبة 74.2% مقارنة مع الربع المناظر.

جدول 2-7: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الأول 2014

الربع	عام	الربع	الربع	الربع	الربع	
الأول 2014	2013 **	الربع 2013	الثالث 2013	الثاني 2013	الأول 2013	
-1387.9	-5065.9	-1264.8	-1271.2	-1326.7	-1203.2	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات *
-1293.1	-4633.3	-1125.7	-1174.6	-1226.9	-1106.1	- صافي السلع
-94.8	-432.6	-139.1	-96.6	-99.8	-97.1	- صافي الخدمات
411.2	1305.6	361.4	340.8	310.5	292.9	2. ميزان الدخل
388.1	1286.3	349.4	337.7	306.7	292.5	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
35.9	129.5	36.8	33.9	30.2	28.6	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
12.8	110.2	24.8	30.8	26.4	28.2	- الدخل المدفوع للخارج
558.2	2306.4	538.1	677.7	420.5	670.1	3. ميزان تحويلات الجارية
189.9	1077.1	226.7	402.2	134.1	314.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (قطاع الحكومة)
492.0	1397.7	362.1	316.4	326.1	393.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
123.7	168.4	50.7	40.9	39.7	37.1	- تحويلات مدفوعة للخارج
-418.5	-1453.9	-365.3	-252.7	-595.7	-240.2	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
355.4	1454.5	479.5	136.3	646.8	191.9	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
80.0	350.0	87.0	59.7	59.1	144.2	- صافي التحويلات الرأسمالية
275.4	1104.5	392.5	76.6	587.7	47.7	- صافي الحساب المالي
49.1	186.5	67.8	34.2	13.2	71.3	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
15.1	-110.1	24.9	-24.9	-38.0	-72.1	- صافي استثمار الحافظة
115.3	1049.4	350.5	34.5	595.1	69.3	- صافي الاستثمارات أخرى
95.9	-21.3	-50.7	32.8	17.4	-20.8	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)
63.1	-0.6	-114.2	116.4	-51.1	48.3	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2014. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي .  
\* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً يقدر ميزان المدفوعات التجارة الفلسطينية بالخدمات مع المصادر المختلفة وليس مع إسرائيل فقط.

بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,977 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.3%، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 15.6%، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 34.1%.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1,341 مليون دولار أكثر من استثمار "غير المقيمين" في الأراضي الفلسطينية. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. إذ أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بمقدار 2,156 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,718 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 64.4%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 32.1%.

ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 63.1 مليون دولار.

### 3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الأول من العام 2014 نحو 6,318 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.5%، واستثمارات الحافظة 21.2%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 71.7% (انظر الجدول 3-7).

### 3-7: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية

#### الربع الأول 2014

(مليون دولار)

الرصيد في نهاية الربع الأول 2014	البند
1,341	صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)
6,318	مجموع الأصول
346	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1340	استثمارات الحافظة في الخارج
4,043	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3,951	منها: عملة وودائع
589	الأصول الاحتياطية
4,977	مجموع الخصوم
2,501	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
776	استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين
1,700	الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين

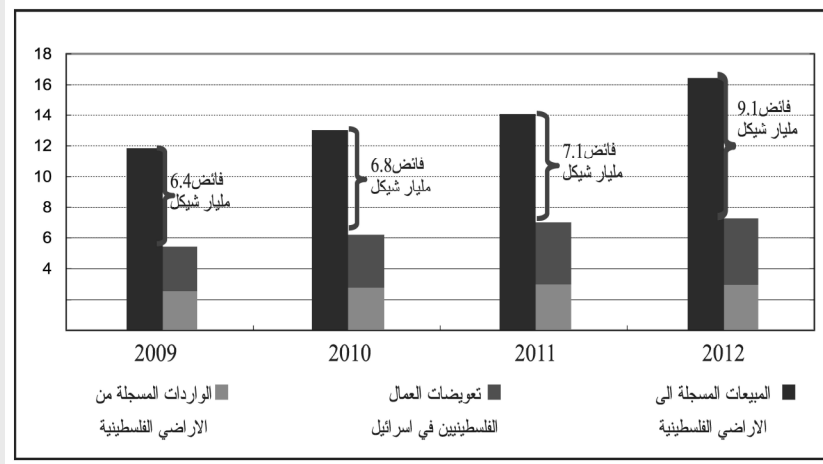
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2014.

## صندوق 11: الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة

نشرت دورية "التطورات الاقتصادية الأخيرة" التي يصدرها بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) دراسة عن العلاقات التجارية بين إسرائيل وفلسطين.<sup>47</sup> وذكرت الدراسة أن قيمة المبيعات الإسرائيلية المسجلة إلى الأراضي الفلسطينية بلغت 16.4 مليار شيكل في العام 2012 (آخر سنة تتوفر عنها معلومات كاملة). بالمقابل اشترت إسرائيل بضائع وخدمات مسجلة من الأراضي الفلسطينية بقيمة 3 مليارات شيكل خلال نفس العام. وقد تم تقليص الفائض التجاري الإسرائيلي هذا بين التصدير والاستيراد المسجل قليلاً عبر المدفوعات للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات (نحو 4.3 مليار شيكل). أي أن صافي الفائض الإسرائيلي بلغ نحو 9.1 مليار شيكل خلال العام 2012. ويوضح الشكل 1 أن صافي التبادل التجاري المسجل وتعويضات العمل ارتفع لصالح إسرائيل بشكل مضطرب خلال السنوات الماضية، من 6.4 مليار شيكل في العام 2009، إلى 7.1 مليار شيكل في 2011 ثم إلى 9.1 مليار في العام 2012.

شكل 1: ميزان التبادل التجاري المسجل وتعويضات العمل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية 2009-2012

(مليار شيكل)



تمثل المبيعات الإسرائيلية التي جرى التبليغ عنها إلى الأراضي الفلسطينية في العام 2012 نحو 5% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية (باستثناء الألماس) ونحو 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما وتشكل السلع نحو 90% من إجمالي المبيعات، أي 14.8 مليار شيكل، أو نحو 8% من إجمالي الصادرات السلعية لإسرائيل. وبهذا تكون الأراضي الفلسطينية ثاني أكبر مستورد للبضائع السلعية الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة (نحو 41 مليار شيكل). وتقول الدراسة أن "هذا الرقم يوحي للوهلة الأولى بأن الاقتصاد الفلسطيني هام للصادرات الإسرائيلية خصوصاً وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذا الاقتصاد لا يزيد على 4% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. على أن عدم اليقين الذي يحيط بمصدر بعض البضائع التي تبيعها إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطيني، وتوزعها القطاعي والقيمة المضافة التي يتم تحقيقها من هذه الصادرات، تدل على أن أهمية هذه الصادرات محدودة على الاقتصاد الإسرائيلي".

استمدت الدراسة الأرقام عن قيم التبادل التجاري بين إسرائيل وفلسطين من سجلات مصلحة الضرائب ومن فواتير المقاصة التي يتم استخدامها لحساب وتحويل ضرائب القيمة المضافة بين الطرفين. وتشير الدراسة إلى أن هذا المصدر لأرقام التبادل التجاري يعاني من ثلاثة مشاكل رئيسية:

- أن أرقام فواتير المقاصة لا تتضمن التجارة بالمنتجات الزراعية نظراً لأن هذه المنتجات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. ولقد تمكن المؤلف من الحصول على قيم المبادلات الزراعية مباشرة من سجلات وزارة الزراعة الإسرائيلية وليس من فواتير المقاصة.

<sup>47</sup> "Trade links between Israel and the Palestinian Authority". Recent Economic Development, October 2013-March 2014. Bank of Israel <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/heb-137.pdf>

- أن جزءاً كبيراً من التبادل التجاري بين الطرفين لا يتم تسجيله في فواتير المقاصة، مثل المشتريات المباشرة لأهالي الضفة الغربية، بما فيها سكان القدس الشرقية، من السوق الإسرائيلية ومشتريات الإسرائيليين من السوق الفلسطينية<sup>48</sup>. هذا بالإضافة إلى التهريب التجاري.
- أن سجلات فواتير المقاصة لا تسمح بالتمييز بين التصدير الفعلي وبين إعادة التصدير، أي ما إذا كانت البضائع التي تبيعها إسرائيل إلى الفلسطينيين هي منتجات إسرائيلية فعلاً أم أنها بضائع أجنبية مستوردة أصلاً إلى إسرائيل تقوم إسرائيل بإعادة بيعها إلى الفلسطينيين.

وجهدت الدراسة اهتمامها إلى الصعيد الأخير نظراً لأن هدفها الرئيس هو تقدير أهمية التجارة مع الأراضي الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

تصنف فواتير المقاصة التجارية بين إسرائيل وفلسطين حسب نوع الشركة التي تقوم بالاستيراد والتصدير، وليس حسب نوع الشركات التي تقوم بتصنيع البضاعة موضع البحث كما هي العادة في الإحصاءات التجارية الدولية. وعلى الرغم من أن بعض الشركات المصنعة في إسرائيل تقوم بذاتها بالبيع للفلسطينيين إلا أن جزءاً كبيراً من تجارة إسرائيل مع الضفة والقطاع (27% باستثناء الوقود) مسجل على أنه تصدير من شركات تجارية إسرائيلية.

قامت الدراسة بتصنيف صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع بطريقتين مختلفتين بهدف التوصل إلى تقديرات قصوى ودنيا لأهمية هذه المبيعات على الشركات الإسرائيلية والاقتصاد بشكل عام. يفترض التصنيف الأول أن كامل البضائع التي تقوم الشركات التجارية الإسرائيلية بتصديرها إلى فلسطين هي بضائع مستوردة أصلاً إلى إسرائيل. أي أنها ليست منتجات إسرائيلية. التصنيف الثاني يفترض أن كامل هذه المنتجات هي بضائع إسرائيلية يتم إنتاجها في المصانع الإسرائيلية. واضح إذن أن التصنيف الأول يمثل الحد الأدنى لأهمية السوق الفلسطينية للمصانع الإسرائيلية في حين يمثل التصنيف الثاني الحد الأقصى لهذه الأهمية.

تدل أرقام الجدول 1 أن صادرات القطاع الصناعي الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية تراوحت بين 3.3 مليار (حسب التقدير المتدني) أو 9.6 مليار (التقدير الأقصى) في العام 2012. تتكون معظم مبيعات هذا القطاع من مشتقات نפט أو كيميائيات (بين 20% و 37% في التقديرين على التوالي) أو مواد غذائية بين (35% و 21%). ولكن مبيعات هذين الفرعين الصناعيين إلى الأراضي الفلسطينية لا تتجاوز 4.1% من مبيعات فرع المشتقات النفطية و 3.4% من إجمالي مبيعات فرع المنتجات الغذائية في إسرائيل حسب التقدير الأقصى (أنظر الجدول 1). ويبدو أن الاستثناء الوحيد بالنسبة لأهمية السوق الفلسطينية هو في فرع منتجات الأخشاب حيث يتحقق نحو 19% من إجمالي إيرادات هذا الفرع من التصدير إلى السوق الفلسطينية حسب افتراضات التقدير الأقصى. وللتذكير فقط نعيد التأكيد بأن هذا التقدير يفترض أن كامل الأخشاب التي تبيعها إسرائيل إلى فلسطين هي من إنتاج إسرائيل ذاتها وليست أخشاب مستوردة من الخارج أصلاً.

#### المحتوى التقني للصادرات

توصلت الدراسة إلى أن صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هي صادرات ذات محتوى تقني متدن (59% من صادرات المنتجات المصنعة) أو متدني متوسط (14% من الصادرات المصنعة). أما صادرات التكنولوجيا الرفيعة فإنها لا تزيد على 3% من إجمالي المبيعات الإسرائيلية المصنعة إلى السوق الفلسطينية. بالمقابل فإن 45% من إجمالي الصادرات إسرائيل المصنعة إلى العالم الخارجي هي صادرات ذات تكنولوجيا رفيعة و 7% فقط ذات تكنولوجيا متدنية. وفي الواقع أن الأراضي الفلسطينية تستقبل نحو 17% من إجمالي صادرات إسرائيل ذات التكنولوجيا المتدنية. إن تركيز التصدير الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية في مجال الكهرباء والماء ومشتقات النفط والمواد الغذائية (أنظر الجدول 1) يفسر إلى حد بعيد سبب انخفاض المحتوى التكنولوجي في هذه الصادرات.

<sup>48</sup> تذكر الدراسة أن سلطة النقد الفلسطينية قدرت مشتريات الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل المباشرة من أسواق الضفة بنحو 1.2 مليار شيكل في العام 2011.



جدول 1: أهمية السوق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي حسب تصنيف الصادرات المسجلة

التصنيف الثاني (الأقصى)			التصنيف الأول (الأدنى)			
نسبة من إيرادات القطاع %	نسبة من الإجمالي %	مبيعات لفلسطين (مليون شيكل)	نسبة من إيرادات القطاع %	نسبة من الإجمالي %	مبيعات لفلسطين (مليون شيكل)	
1.0	100	16,467	1.0	100	16,467	إجمالي الصادرات
4.3	9.9	1,638	2.3	5.4	885	منتجات زراعية وأسماك
2.4	85.6	9,648	0.8	20.4	3,363	صناعة ومحاجر
3.4	12.5	2,052	2.0	7.2	1,189	- مواد غذائية مصنعة
6.7	3.2	529	3.7	1.7	288	- مشروبات وسجائر
19.0	2.3	385	5.8	0.7	117	- منتجات أخشاب
4.1	1.9	309	3.5	1.6	266	- ورق ومنتجات ورقية
4.1	22.2	3,651	0.8	4.1	675	- مشتقات نפטية وكيميائية
7.3	19.8	3,254	7.2	19.3	3,181	كهرباء وماء وخدمات مجاري
	18.9	3,119		18.5	3,046	- كهرباء
	0.8	135		0.8	135	- ماء ومجاري
0.2	1.5	253	0.1	0.9	142	تشبيد
0.0	0.0	7	0.3	1.0	172	تجارة سيارات جملة ومفرق وتصليح
0.0	0.0	1	1.6	43.1	7,100	تجارة جملة ومفرق
				16.8	2,759	- تجارة وقود جملة ومفرق
0.7	3.2	520	0.7	3.2	520	نقل وتخزين وبريد
3.1	4.6	752	3.1	4.6	752	خدمات مالية وتأمين
0.1	2.1	352	0.1	2.1	352	غيرها

#### القيمة المضافة للصادرات

قامت الدراسة أيضاً بحساب القيمة المضافة (مجموع الأرباح والأجور والضرائب) التي تخلقها الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. ووجدت الدراسة أن إجمالي القيمة المضافة هذه تتراوح بين 6.1 مليار شيكل (حسب التقدير المتدني) و8.9 مليار شيكل (حسب التقدير الأقصى). وهذه القيم لا تمثل أكثر من 0.8% (حسب التقدير المتدني) و1.2% (حسب التقدير الأقصى) من قيمة الإنتاج في إسرائيل في العام 2012. ويلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي قيمة المبيعات (حسب التقدير الأقصى) تبلغ 54% في صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع نسبة أعلى تبلغ 68% بالنسبة لصادرات إسرائيل إلى بقية أنحاء العالم. ويعود السبب في هذا إلى انخفاض القيمة المضافة في تكرير النفط (11%) وارتفاع حصة منتجات النفط المكررة في صادرات إسرائيل إلى فلسطين (أنظر الجدول 2).

جدول 2: إجمالي القيمة المضافة للصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية (2012)

مليون شيكل

التصنيف الثاني (الأقصى)	التصنيف الأول (الأدنى)	
8,888 (1.2% من قيمة الإنتاج)	6,084 (0.8% من قيمة الإنتاج)	إجمالي الصادرات
1,345	716	- الزراعة والأسماك
4,038	2,026	- الصناعة والمحاجر
1,925	1,883	- كهرباء وماء
414	414	- نقل وتخزين
163	137	- اتصالات ومعلومات
747	747	- خدمات مالية وتكنولوجية

## صندوق 12: ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي

أعلن جهاز الإحصاء الوطني في إيطاليا (Istat) أنه سوف يباشر في مطلع شهر تشرين الأول 2014 بأخذ قيم المخدرات والكحول والسجائر المهربة، بالإضافة إلى الدعارة والسمررة غير الشرعية، بالاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد. ولقد أثار هذا القرار موجة من ردود الفعل بين مراكز الإحصاء في دول العالم. وأعاد هذا القرار إلى الأذهان القرار الذي اتخذته مركز الإحصاء الإيطالي ذاته عام 1987 عندما قرر في الماضي تضمين قيم "النشاطات السوداء" (أي الأعمال المشروعة ولكن التي لا يتم التبليغ عنها إلى مصلحة الضرائب) في حساب الناتج المحلي الإجمالي. ولقد أدى القرار المذكور إلى رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا آنذاك بمقدار 18%، وهو ما نتج عنه أن أصبحت إيطاليا رابع أكبر اقتصاد في العالم الغربي متقدمة على بريطانيا. ولكن قيمة الناتج المحلي تدهورت نسبياً بعد عقدين من سوء الإدارة الاقتصادية، وعادت إيطاليا إلى مراكز متأخرة على سلم قيمة الناتج المحلي بين دول العالم الآن.<sup>49</sup>

وفي الواقع أن قرار إيطاليا القديم والجديد لا يفعل أكثر من الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لحساب الناتج المحلي. إذ أن قواعد نظام الحاسب الأوروبي (ESA) تنص على أن كافة النشاطات والصفقات "التي تتم برضى طرفي الصفقة" يجب أن تسجل في الحسابات القومية، سواء كانت هذه النشاطات قانونية أم لا. ولكن النظام هذا لم يحدد الطريقة التي يتوجب فيها حساب قيم المخدرات والسجائر المهربة وغيرها من النشاطات غير الشرعية. وهذا هو السبب الذي يحول دون أن تلتزم الدول بالتعليمات وتأخذ هذه النشاطات بالاعتبار عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المعلوم أن تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أمر مهم بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي لأن قيمة الناتج هذا تحدد مقدار مساهمة كل دولة في موازنة الاتحاد ومقدار المساعدات التي تحصل عليها كل دولة. ولذلك فإن نظام الحساب الأوروبي يسعى جاهداً إلى توحيد أنظمة الحساب في الدول المختلفة للاتحاد حتى تصبح قابلة للمقارنة فيما بينها بشكل يعكس الواقع الفعلي. ويقدر الخبراء أن إدخال النشاطات غير الشرعية في الحساب يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا مثلاً بمقدار 3.2%، وهو ما يعادل النمو الذي يمكن أن يتحقق في الاقتصاد الفرنسي خلال سنتين أو ثلاثة على ضوء معدلات النمو الحالية. بالمقابل، فإن مركز الإحصاء الوطني للمملكة المتحدة أعلن أن إدخال النشاطات غير الشرعية في الحساب لن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي البريطاني<sup>50</sup>. وعلى الرغم من اعتراف (Istat) بصعوبة قياس النشاطات غير الشرعية، إلا أن خبراء المركز يقولون أن إيطاليا كانت رائدة في حساب "النشاطات السوداء" وإدخالها في حساب الناتج المحلي في الماضي، لذلك فإن الأمر ليس مستحيلاً. ويسود الترقب الآن في مختلف مراكز الإحصاء الأوروبية لدراسة ما سوف يفعله مركز الإحصاء الإيطالي ولتقدير ما إذا كان بالإمكان تعميم التجربة الإيطالية في بقية أنحاء القارة الأوروبية لا بل في العالم كله.

والموضوع مهم مبدئياً للدول النامية أيضاً، بما فيها الأراضي الفلسطينية، ذلك لأن الأمر يتعلق عملياً بأساليب وتقنيات حساب نشاطات القطاع غير المنظم والسوق السوداء وإدخال تقديرات انتاجها في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المعلوم أن مثل هذه النشاطات واسعة الانتشار في الدول الفقيرة.

<sup>49</sup> نطرقنا في عدد سابق من "المراقب" إلى قرار إدخال الإنفاق على الأعمال الفنية وجهود البحث العلمي في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار 3.6% وإسرائيل بمقدار 7%، (انظر المراقب عدد 34، تشرين ثاني 2013).

<sup>50</sup> أنظر مجلة الايكونومست، عدد 31 أيار، 2014.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2013

المؤشر*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان (في منتصف العام، ألف نسمة)														
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702
سوق العمل														
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
- الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
- قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
الحسابات القومية (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004) مليون دولار														
(أسعار الثابتة، سنة الأساس 2010)														
الناتج المحلي إجمالي	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	11,906.9
ن.م.ح للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	2,855.1
الإنتفاق الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8	9,828.9
الإنتفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1	2,987.5
إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2	346.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0	2,654.8
ميزان المدفوعات** (مليون دولار)														
الصادرات السلعية		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
الواردات السلعية		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
صافي الميزان السلعي		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
الصادرات الخدمية		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
الواردات الخدمية		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
صافي الميزان الخدمي		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)

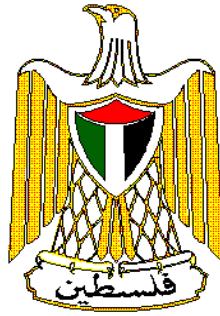
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر*
(1,317)	(2,815)	(2,430)	(691)	(713)	530	(467)	(944)	(1,020)	(1,334)	(854)	(452)	(875)		الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم														
3.61	3.85	3.578	3.739	3.929	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.09	5.43	5.050	5.275	5.542	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
1.72	2.78	2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	معدل التضخم (%)
المالية العامة (مليون دولار، على الأساس النقدي)														
2,320	2,240	2,176	1,900	1,548	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	صافي الإيرادات المحلية
3,250	3,047	2,961	2,983	2,920	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,240	994	1,095	1,199	التفقات الجارية
168	211	296	275.1			310	281	287	0	395	252	340	469	التفقات التطويرية
(931)	(807)	(785)	(1,083)	(1,342)	(1,493)	(951)	(704)	(624)	(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	فائض/ عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)
1,358	932	978	1,277	1,402	1,763	1,322	1,019	636	353	620	697	849	510	إجمالي المنح والمساعدات
259	(86)	(103)	(81)	(144)	270.2	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,376	2,483	2,213	1,883	1,736	1,406	1,439	1,494	1,602	1,422	1,236	1,090	1,191	795	الدين العام
القطاع المصرفي (مليون دولار)														
11,195	9,799	9,110	8,590	7,893	5,645	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,362	1,258	1,182	1,096	910	857	702	597	552	315	217	187	206	242	حقوق الملكية
8,306	7,484	6,973	6,802	6,111	5,847	5,118	4,216	4,190	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	الودائع لدى المصارف
4,480	4,122	3,483	2,825	2,109	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	التسهيلات الائتمانية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

- \* كافة البيانات، عدا السكان والعمل، تستثني ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- \*\* أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.
- \*\*\* بحسب معدل التضخم على أساس مقارنة متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.
- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.



**Palestine Monetary Authority  
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of  
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)**

*Quarterly*  
**Economic and Social Monitor**

**Volume 37**

**September 2014**

**This issue is based on contributions from researchers of:**

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Arwa Abu Hashhash)  
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)  
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

**Editor: Nu'man Kanafani**

### **Copyright**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

© 2014 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah  
Telephone: +972-2-298-7053/4  
Fax: +972-2-298-7055  
e-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2014 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah  
Telephone: +972-2-2982700  
Fax: +972-2-2982710  
e-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2014 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah  
Telephone: +972-2-2409920  
Fax: +972-2-2409922  
e-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

### **To Order Copies**

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* is supported by:



September, 2014

## FOREWORD

This issue of the *Quarterly Economic and Social Monitor* goes into circulation at a difficult time for the Palestinian people in the wake of the latest brutal aggression by the Israeli military against the Gaza Strip, which was unprecedented in its severity and the killings, destruction and displacement that it wreaked. The issue records the developments in the Palestinian economy in Q1 2014 and alludes to other topics of significance to the economy as well as to other relevant local, regional and global developments. Apart from the usual data found in every issue, which draws on reports on the economic situation in Palestine issued by PCBS and PMA, this issue features a number of textboxes that address those developments. We considered devoting a textbox to review the economic effects of the Israeli aggression (which began on July 8, i.e., during Q3 2014) on the Palestinian economy. However, since the aggression was still ongoing at the time of finalizing this issue, and because there are numerous agencies/organizations (including our three organizations, each in its own area of specialization) that are preparing reports on the impact of the continued blockade/aggression on the Gaza Strip in anticipation of relief and reconstruction needs, we have deferred tackling the economic impact of the aggression to a later issue. Yet, we have decided to include a textbox that tackles the impact of the latest Israeli military operations in the Gaza Strip on the Israeli economy itself, since there are already signs of an adverse impact on the 2015 general budget, now being drafted. Indeed, the Palestinian people has incurred severe losses in lives and property, yet estimates coming from Israel portend tangible economic and socioeconomic repercussions that cannot be ignored. Though in evidence, these repercussions will not, however, be discussed in detail and we refer to their presence without further detail.

Let's all hope that, with the release of the next issue of the *Monitor*, the Israeli aggression- with its manifestations: the continued occupation, the ongoing blockade and the military operations- will have ended and become part of history. This will hopefully allow the current effort to inform astute predictions for the future of the Palestinian economy in a climate of less uncertainty.

**Nabeel Kassis**  
*Director General*  
*Palestine Economic Policy*  
*Research Institute (MAS)*

**Ola Awad**  
*President*  
*Palestinian Central Bureau*  
*Of Statistics (PCBS)*

**Jehad Alwazir**  
*Governor*  
*Palestine Monetary Authority*  
*(PMA)*

# Contents

<b>1. GDP</b>	<b>1</b>
<b>Textbox 1: Israel's Economy: The Cost of the 2014 War on Gaza</b>	4
<b>Textbox 2: The Economic Priorities of the 'Arab Spring'</b>	6
<b>2. The Labor Market</b>	<b>8</b>
2.1 Labor force and participation rate	8
2.2 Unemployment	11
2.3 Unemployment among graduates of universities and colleges	13
2.4 Wages and working hours	13
2.5 Vacancy announcements	14
<b>Textbox 3: National Development Plan: State Building to Sovereignty</b>	16
<b>Textbox 4: The Electricity Sector in Palestine: Current State and Requirements for Reform</b>	<b>18</b>
<b>3. Public Finance</b>	<b>20</b>
3.1 Revenues and grants	21
3.2 Public Expenditure	22
3.3 Financial Surplus/Deficit	23
3.4 Accumulation of Arrears	24
3.5 Clearance Revenue (commitment basis)	24
3.6 Public Debt	25
<b>Textbox 5: Palestine's total public debt and arrears: 40 percent of GDP</b>	<b>26</b>
<b>4. The Banking Sector</b>	<b>27</b>
4.1 Banking System Performance Indicators	30
4.2 Average interest rates on deposits and loans	31
4.3 Check Clearing	32
4.4 Banking Penetration	32
4.5 Specialized lending institutions (SLI)	32
4.6 Palestine Stock Exchange	33
<b>Textbox 6: Interest Rates Spreads in Palestine: Discrepancy and Harmfully High Levels</b>	<b>35</b>
<b>5. Investment Indicators</b>	<b>37</b>
5.1 Company Registration	37
5.2 Building Licenses	38
5.3 Cement Import	39
5.4 Vehicle Registration	39
5.5 Hotel Activity	39
<b>Textbox 7: Peace would give Israel's GDP NIS 180 billion boost</b>	<b>40</b>
<b>Textbox 8: The IMF study on potential Palestinian economic gains from peace: Peace is not a substitute for aid and economic reform</b>	<b>41</b>
<b>6. Prices and Purchasing Power</b>	<b>41</b>
6.1 Consumer Prices	41
6.2 Producer Prices and Wholesale Prices	42
6.3 Construction and Road Costs Index	43
6.4 Exchange rates and purchasing power	44
<b>Textbox 9: One third of Palestinian households experience food insecurity</b>	<b>45</b>
<b>Textbox 10: Palestine's Atlas of Poverty</b>	<b>46</b>



<b>7. Foreign Trade</b>	<b>48</b>
7.1 Balance of Trade	48
7.2 Balance of Payments	48
<b>Textbox 11: Israel's exports to Palestine: Low technological content         and limited value-added products</b>	<b>51</b>
<b>Textbox 12: Incorporating illegal activities in GDP calculation</b>	<b>54</b>
<b>Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013</b>	<b>55</b>

## Executive Summary

**GDP:** Palestinian GDP in 2014 Quarter 1 totaled around USD 3,015 million, down 0.6 percent from the previous quarter, but up 7.1 percent over the corresponding quarter a year earlier. Meanwhile, the share of per capita GDP saw a decline of 1.4 percent from the 2013 fourth quarter and a gain of 4 percent over the 2013 corresponding quarter. Final consumption expenditure, on the other hand, accounted for 111 percent of GDP.

**The Labor Market:** The number of workers in the West Bank and the Gaza Strip rose by 33 thousand from the previous quarter and around 64 thousand from the 2013 corresponding quarter. By place of work, employment data show that 60 percent of them worked in the West Bank, 28.2 percent in the Gaza Strip and 12 percent in Israel & the Settlements. Meanwhile, the unemployment rate stood at 26.2 percent, rising from 25.2 percent in the previous quarter and from 23.9 percent in the prior year's corresponding quarter. On the other hand, the average daily wage in 2014 Q1, as compared to the previous quarter, remained relatively unchanged for those working in the West Bank and Israel & the Settlements, but it fell by 4.4 percent for Gaza's workers. Compared to the 2013 corresponding quarter, however, the daily wage in the West Bank saw a growth of 1.6 percent, and in Israel & the Settlements it rose by 8.9 percent. This occurred against a 5.7 percent decline in the wages of Gaza's workers.

**Public Finance:** Net domestic revenues saw a remarkable growth: 19 percent compared with the previous quarter and around 50 percent compared to the 2013 corresponding quarter. Total public expenditure, on the other hand, rose by 11 percent from the previous quarter and 2 percent from the corresponding quarter of the previous year. This reduced budgetary total deficit before grants (on a cash basis) from USD 1.3 billion in 2013 first quarter to USD 446 million in the target quarter. Meanwhile, the international aid the budget received during the quarter fell by 20 percent compared to the previous quarter, and by about 60 percent compared to Q1 a year earlier. The contraction in international aid

slashed the budget surplus after grants and aid to NIS 309 million on a cash basis. The NIS 560 million arrears have rendered this surplus on cash basis to a deficit of about NIS 251 million on commitment basis.

**The Banking Sector:** Direct credit facilities during 2014 Q1 totaled USD 4,675.5 million, a rise of 4.4 percent over the previous quarter and an increase of 14.7 percent from the corresponding quarter of 2013. Loan facilities accounted for the largest share of total direct facilities (26.8 percent). Climbing to USD 8,454.4 million, the deposits increased by 1.8 percent over the previous quarter and by 9.6 percent over the 2013 corresponding quarter. Banks operating in Palestine, on the other hand, reported USD 40.5 million in net profits end of Q1 compared with USD 33.3 million in the previous quarter.

**Palestine Stock Exchange:** Approximately 76.4 million shares were traded on the Palestine Stock Exchange during 2014 Q1, a decline of 11 percent from the previous quarter. The value of shares traded, however, totaled USD 166 million, a 15 percent growth over 2013 Q4. During the same period, Al-Quds Index closed at 548.37, thus posting an improvement of 6.92 points over the previous quarter.

**Investment Indicators:** The *Monitor* follows four indicators to measure investment in the Palestinian Territory:

- ✧ **Company Registration:** The number of companies newly registered in the West Bank during 2014 Q1 totaled 440, an increase of 159 over the previous quarter. The capital of these companies amounted to JOD 59 million, a 42 percent decrease from the previous quarter.
- ✧ **Buildings licenses and cement import:** The number of building licenses grew by 7.2 percent compared to Q1 2013. The number of licensed new and existing residential units rose to 4646 (up from 4208 in the corresponding quarter of the previous year). On the other hand, the amount of Palestine's cement imports saw a growth of 37 percent over the 2013

corresponding quarter, yet Gaza's share of imported cement remained marginal as the Israeli ban allowed only 5.6 thousand tons into the Strip, down from 11.8 thousand tons in the previous quarter and 13.1 thousand tons in Q1 a year earlier.

- ✧ **Vehicle registration:** During 2014 Q1, some 3,764 new and used vehicles were registered for the first time in the West Bank, a 3.1 % drop from the previous quarter, but a 9.6 % rise over Q1 in 2013. About 50 percent of the first-time registered vehicles were second-hand vehicles imported from abroad (import of second-hand cars from Israel is prohibited).
- ✧ **Hotel activity:** There were 116 hotels operating in the West Bank end of Q1 2014, up from 113 in the previous quarter. The number of hotel guests reported in this quarter totaled 149,526, lodging about 361,711 nights. Hotel guests increased by 24.1 percent relative to Q1 2013, but down 21.7 percent relative to the previous quarter.

**Prices and purchasing power:** The Consumer Price Index in Q1 2014 rose by 0.64% compared to previous quarter and 2.2 percent compared with Q1 2013. Meanwhile, the purchasing power of the US dollar and the Jordanian dinar dropped by about 1.5 percent compared to the previous quarter and 7.8 percent compared to Q1 2013. This resulted from the price inflation and decline in the exchange rate of both the USD and the JOD against the NIS.

**Balance of trade and balance of payments:** The Trade Balance deficit for *reported* goods in 2014 Q1 stood at USD 1,036 million. During the same period, the current account deficit in the balance of payments amounted to about USD 419.5 million (11.2 percent of GDP at current prices). This deficit was 14.6 percent higher than in the previous quarter and a whopping 74.2 percent above the figure reported in the corresponding quarter of the previous year. The deficit resulted from a trade balance deficit co-occurring with a surplus in the balance of income, largely generated by USD 411.2 million incomes of Palestinians working abroad. There was also a surplus of USD 558.2 million in the current transfers, primarily in the form of aid.

**Net international deposits and external debt:** Palestinian total international assets abroad totaled USD 6,318 million end of Q1 2014. Direct foreign investments by Palestinians made up only 5.5 percent of total, while portfolio investment represented 21.2 percent. Meanwhile, the total foreign international liabilities in Palestine totaled USD 4,977 million, 50.3 percent of which was in the form of foreign direct investment in Palestine. Palestine's external debt in Q1 2014 totaled USD 1.718 billion. The government was the main debtor (owing 64.4 percent of total external debt), while the banking sector's share of total external debt represented 32.1 percent.

**Textboxes:** This issue of the *Monitor* includes 12 textboxes that bring into focus a number of critical issues:

#### **The Cost of the 2014 Gaza War on Israel's Economy**

The box surveys various estimates of the costs the war on Gaza inflicted on Israel's economy. The cost estimates range between 0.5 percent of Israel's GDP (NIS 5 billion) to 1.5 percent of GDP (NIS 18 billion). The textbox cites Israel's military estimates of the costs of the offensive during the 37-day engagement as well as the direct effects of the war on the tourism, anticipated growth rate and the rate of unemployment. It also analyzes the government budget deficit, which is expected to rise significantly during this year and exacerbate in the next year, reaching probably double the target the government sat before the war.

#### **Economic Priorities of the 'Arab Spring'**

The textbox reviews the results of a questionnaire conducted by the IMF with around 300 decision-makers, businessmen and representatives of the civil society and the academia in the Arab countries. The questionnaire aimed at identifying the economic priorities in the Arab region across four main areas: macroeconomic policy, increasing employment opportunities for young people, methods to achieve good governance, and creating an enabling business climate. The respondents saw a need for crafting a compelling economic vision based on community involvement and under a rational, aware leadership. Responding to

questions about employment, respondents stressed the importance of redefining the role of the state, reforming the education system so that the educational outputs will be compatible with the requirements of the labor market. As for improving the business climate, the answers focused on promoting competition, reforming the support systems, introducing reforms of bankruptcy laws and improving funding and borrowing opportunities.

### **The National Development Plan 2014-16: State Building to Sovereignty**

The box discusses the new national development plan 2014-2016, titled 'State Building to Sovereignty.' It reviews first the methodology of the plan and the four main targeted sectors (development and employment, good governance and institution-building, social development and protection, and infrastructure). Thereafter, it summarizes the plan's financial framework that has been developed on the basis of two scenarios: a status quo situation with respect to political and economic conditions, and an optimistic scenario assuming an ease of Israeli restrictions and allowing the Palestinian economy to utilize its potential resources in Area C. The plan provides estimates for international aid to finance developmental and operational spending during the three-year period. The target international aid for development spending is almost 40 percent higher than the aid actually received for this purpose during the previous three years (2011-2013). Furthermore, the plan expects foreign aid for current expenditure to be 50 percent higher than what was actually received in the previous three-year period.

### **Electricity Sector in Palestine: Current State and Reform Requirements**

The textbox outlines the highlights of a background paper conducted by MAS for a roundtable discussion on 'The Electricity Sector in Palestine: Current State and Reform Requirements.' The textbox addresses such issues as the legal framework that regulates the electricity sector in the Palestinian Territory, the amount of electricity available, the problems and quantities of power generation, transferring power, electricity distribution companies, losses, import bill, the prices and the challenges facing this sector. The paper also reviews the most important

efforts/initiatives and future plans to improve the electricity sector, including the launch of the National Electricity Transmission Company and building local plants.

### **Palestine's Public Debt and Arrears: 40 percent of GDP**

This textbox examines an International Monetary Fund's report on Palestinian arrears and public debt. The report found that the rise in the foreign aid to the budget in 2013 allowed the government to pay salary arrears and reduce the public debt. Meanwhile, debt owed to the Pension Fund and local suppliers has seen a significant rise during the year, leading to an accumulation of NIS 1.7 billion (4 percent of GDP) in arrears. When the NIS 1.9 billion for the Israeli Electricity Company and advanced clearance payment are taken into account, total Palestinian public debt and net accumulation of arrears totaled NIS 16.9 billion, or about 40 % of GDP by the end of 2013.

### **Interest Rates Spreads in Palestine: Discrepancy and Harmfully High Levels**

This box looks into interest rates spread (the difference between the interest rate paid by banks on various forms of depositors and the rates charged by banks on various forms of loans). This spread is one of the most important indicators of the financial sector, as it shows how effective the financial intermediation in the economy is. The spread increase with the increase of banking intermediation costs, and is influenced by market structure, operational costs and various forms of credit risks, including political risks. There are three interest rate spreads in Palestine in association with the three currencies in use (USD, NIS and JOD). The spreads in Palestine are generally high compared with the corresponding rates in the countries issuing these currencies, and there are significant differences between the interest rate spread of various currencies, being relatively low on the US dollar and high on the Israeli shekel.

### **Peace Would Give Israel's GDP NIS 180 billion Boost**

This textbox summarizes the results of a study carried out by Israeli economists on the gains Israel's economy would reap from peace with the Palestinians. The study divides these gains

into two types. First, gains in form higher growth in GDP resulting from increased exports to the Arab and Muslim countries, doubling the number of tourists to Israel and doubling of foreign investment. These would help Israel add around NIS 180 billion a year to its gross domestic product 10 years after striking a peace deal. Second, improvement in public finance due to the rise in GDP and cut in military spending and spending on settlements which are likely to improve public purse by a further NIS 67 billion a year.

### **IMF: Peace is No Substitute for Aid and Economic Reform in Palestine**

The box outlines the results of an IMF study on the economic gains the Palestinian economy would achieve from peace. The study's estimates are built on some assumptions: the gradual lifting of Israel's restrictions on the movement of labor and goods, maintaining the currently prevailing monetary arrangements and a non-increase in the number of Palestinians working in Israel and the settlements. The study found that under these assumptions, the performance of the Palestinian economy will improve significantly, and that GDP will grow by 6 percent in 2013 and 10 percent in the medium term, which would increase budget revenues, while the employment rate would remain high. Though indispensable, peace is not a substitute for foreign aid and economic reform, the study concluded.

### **One-Third of Palestinian households are Food Insecure**

This textbox discusses the results of a recently published report on Palestine's food security conducted by the PCBS, UNRWA, WFP and FAO. The report, which covered the 2013 full year, found that food insecurity among Palestinian households remains high, with 33 percent of households (or 1.6 million people) being food insecure. The report reveals a gap between West Bank and Gaza Strip households (19 percent and 57 percent, respectively). The report also found that refugees in Gaza continue to report lower food insecurity rates than non-refugees (54 percent compared to 63 percent for non-refugees). These figures were released before the recent attack on the Gaza Strip which might have led to a serious deterioration of food security indicators there.

### **Poverty Atlas of Palestine**

This box reviews a World Bank's recent report entitled 'Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories.' The report builds on an analysis of the Atlas of Poverty, developed by the WB in collaboration with the PCBS. The Atlas seeks to provide a comprehensive visualization of the disparity in the distribution of poverty and other resources between different communities within the Palestinian Territory. Poverty mapping helps policy makers design programs aimed at fighting poverty regionally and within local communities. These maps are particularly important in countries with differences in levels of development between local communities across the country. This, for sure, applies to Palestine. The Atlas of Poverty found that the highest poverty rates are mainly reported in the southern Hebron communities (sometimes reaching 80 percent) and the Gaza Strip communities.

### **Israel's Exports to Palestine: Low Technological Content and Limited Value Added**

This textbox summarizes the results of a paper published in the *Recent Economic Developments* of the Bank of Israel. The study evaluated the benefits Israel's economy gains from its trade with the Palestinian Territories. It found that 73 percent of Israel's exports to the Palestinian Territories are of low technological content, with a total value added figure somewhere between NIS 6.1 billion and NIS 8.9 billion (based on minimum and maximum estimates). This represents only 0.8 percent to 1.2 percent of the value of Israel's production in 2012.

### **Incorporating Illegal Activities in GDP Calculation**

This textbox elaborates on the decision that the Italian National Institute of Statistics has lately taken regarding the inclusion of illegal activities, such as drugs, alcohol and cigarettes smuggling and prostitution in the GDP calculations starting from October 2014. The decision sparked discontent from statistics bureaus all over the world, particularly in the European Union, which strives to unify the national accounts calculation methods in all EU countries, because the national contributions to and benefits from the EU's budget are based on the relative GDP shares of

each country. Though acknowledging the difficulty in estimating illegal activities, experts from the INIS say that it's not impossible, especially for Italy which had before succeeded in incorporating the "black"

activities in the GDP in the eighties of the last century. These are legal activities and transactions but are carried out without proper reporting to the tax department.

## 1. GDP

Quarterly data show a decline of 0.6 percent in GDP in 2014 Q1 from 2013 Q4. Compared to the same period of the previous year (which, given the seasonal nature of economic activities, is a more authentic measure of growth), there was a growth of 7.1 percent in GDP (see Table 1-1). This can be attributed exclusively to growth in the West Bank, as GDP in Gaza shrank by around 1 percent. On the other hand, the per capita GDP growth rate (roughly equivalent to GDP growth minus the

rate of population growth) fell by 1.4 percent from the previous quarter, but grew by 4 percent from the corresponding quarter a year earlier. Once more, the figures show a gap between the West Bank, whose per capita GDP grew by 7 percent, and Gaza. = Gaza's per capita GDP saw some decline compared to the previous quarter (3.5 percent) and the corresponding quarter of last year (4.3 percent).

**Table 1-1: Palestine's GDP \* (constant prices, base year 2010)**

Indicator	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>GDP (USD)</b>	<b>2,814.4</b>	<b>3,034.6</b>	<b>3,023.7</b>	<b>3,034.2</b>	<b>3,015.1</b>
-West Bank *	2,106.8	2,295.6	2,287.2	2,314.6	2,314.9
-Gaza Strip	707.6	739.0	736.5	719.6	700.2
<b>GDP per capita (USD)</b>	<b>682.5</b>	<b>730.5</b>	<b>722.5</b>	<b>719.6</b>	<b>709.8</b>
-West Bank *	862.2	933.2	923.6	928.4	922.4
-Gaza Strip	421.2	436.2	431.0	417.5	402.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data are preliminary and thus subject to further revision.

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel in violation of international law following its occupation of the West Bank in 1967.

### GDP Structure

Compared to the corresponding quarter of 2013, 2014 Q1 saw a drop in the share of GDP contributed by mining & manufacturing and construction by 1.6 and 2.1 percentage points, respectively. In contrast, the share of services

increased by 0.5 percent, while that of wholesale & retail and repair of vehicles and motorcycles grew by 3.8 percent (See Table 1-2).

**Table 1-2: % Distribution of the shares of economic sectors in Palestinian GDP \* (constant prices, base year 2010)**

Economic Activity	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Agriculture, forestry and fishing</b>	<b>3.4</b>	<b>3.8</b>	<b>3.6</b>	<b>4.1</b>	<b>3.2</b>
<b>Mining, manufacturing, water and electricity</b>	<b>15.8</b>	<b>17.1</b>	<b>17.3</b>	<b>15.0</b>	<b>14.3</b>
-Mining and quarrying	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3
-Manufacturing	14.2	15.5	15.5	13.6	12.6
-Electricity, gas, steam and air conditioning supplies	1.0	0.9	1.1	0.8	1.2
-Water supply, sanitation activities and waste management & treatment	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2
<b>Construction</b>	<b>11.1</b>	<b>11.5</b>	<b>10.2</b>	<b>11.4</b>	<b>9.0</b>
Wholesale & retail and repair of vehicles	17.3	17.3	18.4	18.2	21.1
<b>Transport and storage</b>	<b>2.0</b>	<b>2.3</b>	<b>2.2</b>	<b>2.0</b>	<b>2.0</b>
<b>Financial and insurance activities</b>	<b>3.6</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.4</b>

Economic Activity	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Information and communication</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	<b>5.1</b>	<b>5.0</b>
<b>Services</b>	<b>19.1</b>	<b>19.0</b>	<b>18.4</b>	<b>19.2</b>	<b>19.6</b>
-Accommodation and food services	1.2	1.6	1.3	2.0	1.5
-Real estate and renting	4.0	3.7	3.9	3.6	4.0
-Professional, scientific and technical activities	1.0	1.0	0.8	0.8	0.9
-Administrative services and support services	0.6	0.6	0.8	1.2	0.9
-Education	7.0	6.8	6.7	6.5	6.9
-Health and social work	3.2	3.1	3.0	3.0	3.1
-Arts, recreation and leisure	0.3	0.4	0.4	0.6	0.5
-Other services	1.8	1.8	1.5	1.5	1.8
<b>Public administration and defense</b>	<b>12.6</b>	<b>11.5</b>	<b>11.4</b>	<b>11.4</b>	<b>11.4</b>
<b>Home Services</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>
Financial intermediation services indirectly measured	-2.7	-2.5	-2.5	-2.5	-2.6
Customs duties	5.6	5.2	5.9	5.3	5.6
Net value added tax on imports	6.7	6.0	6.3	7.4	7.9
<b>Total (%)</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

All data are preliminary and thus subject to further revision.

\* Data do not cover that part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel in violation of international law following its occupation of the West Bank in 1967.

### GDP Expenditure

Table 1-3 shows spending on major components of GDP in 2013 and 2014 Q1. The table features the basic equation in the national accounts: Private Consumption +

Investment + Government Consumption + Exports - Imports = GDP (GDP = C + I + G + X - M).

### Figures of 2013 and 2014 first quarter are shown below

USD billions (constant prices 2010)	Q1 2013	Q1 2014
Private consumption	2.38	2.60
Investment (gross capital formation)	0.59	0.59
Government consumption	0.74	0.76
Exports	0.45	0.46
Imports (-)	(1.34)	(1.50)
Net errors and omissions	0	0.11
<b>GDP</b>	<b>2.81</b>	<b>3.02</b>

These figures suggest that the 7.1 percent growth in GDP between the corresponding quarters resulted primarily from a 9.2 percent increase in private consumption (including the

spending of non-profit institutions), a 3.4 rise in government consumption and 2.9 percent growth in exports.



**Table 1-3: Expenditure on the GDP\* (constant prices, base year 2010)**

(USD millions)

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Final consumption expenditure</b>	<b>3,117.4</b>	<b>3,373.3</b>	<b>3,385.9</b>	<b>3,286.0</b>	<b>3,354.6</b>
Household final consumption expenditure	2,296.2	2,544.1	2,508.3	2,480.3	2,499.9
Government final consumption expenditure	737.6	742.7	795.1	712.1	762.9
Final consumption expenditure of not-for-profit organizations that serve households	83.6	86.5	82.5	93.6	91.8
<b>Gross capital formation</b>	<b>586.6</b>	<b>702.5</b>	<b>655.4</b>	<b>710.3</b>	<b>590.1</b>
Gross fixed capital formation	621.8	757.0	690.9	710.8	589.2
- buildings	529.0	657.2	595.1	616.5	489.6
- non-buildings	92.8	99.8	95.8	94.3	99.6
Changes in inventories	-35.2	-54.5	-35.5	-0.5	0.9
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net exports of commodity and services</b>	<b>-889.6</b>	<b>-1,041.2</b>	<b>-1,017.6</b>	<b>-962.1</b>	<b>-1,036.3</b>
Exports	448.4	484.1	434.2	493.0	461.3
- commodity	342.7	374.4	331.5	385.1	360.8
- services	105.7	109.7	102.7	107.9	100.5
Imports	1,338.0	1,525.3	1,451.8	1,455.1	1,497.6
- commodity	1,149.5	1,326.4	1,267.7	1,225.7	1,337.6
- services	188.5	198.9	184.1	229.4	160.0
- Net errors and omissions	0.0	0.0	0.0	0.0	106.7
<b>GDP</b>	<b>2,814.4</b>	<b>3,034.6</b>	<b>3,023.7</b>	<b>3,034.2</b>	<b>3,015.1</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine. All data are preliminary and thus subject to further revision.

\* Data do not cover that part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel in violation of international law following its occupation of the West Bank in 1967.

Several points can be concluded from Table 1-3:

- ✧ The Palestinian final consumption expenditure during 2014 Q1 outweighed GDP by 11.3 percent.
- ✧ This expenditure was distributed as follows: 74.5 percent for household consumption, 22.7 percent for government expenditure and 2.7 percent for final consumption expenditure of non-profit organizations that serve households.
- ✧ Compared to 2013 Q1, household final consumption in 2014 Q1 increased by 8.9 percent. In parallel, the consumption expenditure of the government and non-profit organizations rose by 3.4 percent and 9.8 percent, respectively.
- ✧ In 2014 Q1, gross capital formation saw scant growth, 0.5 percent over 2013 Q1. Strikingly, the share of fixed capital formation attributed to buildings fell from 90 percent to 83 percent between the corresponding quarters.
- ✧ Exports of goods and services saw a growth of 2.9 percent compared to Q1 a year earlier, while imports of goods and services increased by 11.9 percent during the comparison period.

## Textbox 1: Israel's Economy: The Cost of the 2014 War on Gaza

Yair Lapid, Israel's Finance Minister, a TV presenter turned into populist politician, , boasted at the beginning of the recent war on the Gaza Strip that Israel's economy was impervious and that Israel's 2014 budget would be able to absorb the costs incurred during the war without a need to raise taxes or modify spending targets.<sup>1</sup>

However, contrary to Lapid's predictions, various estimates of the costs of the war began to show a huge economic impact. Moshe Asher, head of the Israel Tax Authority, said the war has cost the economy about NIS 7 billion (USD 2 billion). This figure includes NIS 4.4 billion as a result of a decline in production, NIS 1.5 billion in lost tax revenues, and around NIS 1 billion in compensation to Israeli residents and businesses within a radius of 40 km of Gaza.<sup>2</sup>

Meanwhile, Doron Cohen, Director General of Israel's Ministry of Finance projected a figure that is double Asher's estimate. Cohen's 15-billion-shekel (USD 4.3 billion) loss estimate is equivalent to 1.5 percent of the country's GDP. This figure reflects a loss in tax revenues somewhere between 3-5 billion shekels as well as 4-5 billion shekels in direct military expenditures.<sup>3</sup> In a television interview, the governor of the Central Bank, Karnit Flug, gave an estimate of 0.5 percent of Israeli GDP, or about 5 billion shekels.

Certainly, providing an accurate estimate of the costs of the war is a daunting task, as there are direct as well as indirect costs, which are likely to impact the economy for years to come. There are also difficulties estimating some abstract costs (e.g. human life, trauma and psychological effects). Estimates might also usher political and strategic implications, and therefore they are often influenced by political orientations of the researcher or the institution. All of these caveats must be taken into consideration when analyzing such estimates.

Israel's economy entered the last war with slow growth compared to the first quarter of the year. According to the Israel Central Bureau of Statistics, the growth slowed to an annualized 1.7 percent in the second quarter of 2014 compared with 2.5 percent in the first quarter of the year.<sup>4</sup> The direct and indirect costs of the war further slowed growth and increased the budget deficit and unemployment rates beyond targets.

### Direct costs for the military operations

As soon as the first temporary truce entered into effect, the Israeli military handed its operation bill to the Ministry of Finance. The military's costs for the 37-day war totaled NIS 8.7 billion. The Ministry of Finance protested the size of expenditures and conducted a full audit on the basis of daily reports of military spending, including reports of the number and types of missiles, catering, compensations to soldiers, etc. The figure of direct costs the Ministry of Finance arrived at was NIS 6.5 billion, nearly NIS 2 billion lower than the military estimate.

Defense officials said that the difference in figures is due to the Ministry of Finance not taking into account the costs of returning military equipment to installations. Additionally defense ministers said the cost of each reservist is NIS 500 a day ( $60,000 \times 500 = \text{NIS } 30 \text{ million a day}$ ).<sup>5</sup>

In light of these figures, the Israeli military requested 18 billion shekels (5.2 billion dollars) in additionally funding. This includes an increase of NIS 7 billion over this year's budget and NIS 11 billion over next year. If this happens, the military budget will increase to NIS 70 billion in 2015 (about 7 percent of GDP), compared with NIS 58.4 billion in 2013.<sup>6</sup>

There are some who capitalize on the armed conflict and make immense profits from the sale of arms and benefit enormously from the free publicity that the Gaza laboratory provides their products.. Israel Military Industries, particularly in Nazareth, were working in their assembly lines around the clock during the four-week war.<sup>7</sup> Israel Military Industries will double their profits, first because the military wants to replenish its

<sup>1</sup> This textbox was written during the truce that ended on August 19. Thus, the estimates of the costs do not include the entire period of the war.

<sup>2</sup> <http://www.ibtimes.co.uk/gaza-strip-crisis-war-costs-total-6bn-palestine-2bn-israel-1459985>

<sup>3</sup> <http://www.haaretz.com/business/.premium-1.608538>

<sup>4</sup> <http://www.jpost.com/Israel-News/Economic-growth-slowed-to-17-percent-before-Gaza-conflict-371322>

<sup>5</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.610877>

<sup>6</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.609920>

<sup>7</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.609919>

arsenal, and second because the battle-tested weapons will win these industries new customers in overseas markets. Past experience indicates that Israeli arms sales increase dramatically after every war Israel wages. Unfortunately, Israel's use of the Gaza Strip as a testing ground for its arms gives them a competitive advantage over military industries in other countries and a perverse economic incentive to continue using Gaza as a firing range. Additionally, Israeli cement and steel manufactures will see a huge increase in revenue from the Gaza reconstruction effort.

### **Tourism**

Israel's tourist-related businesses incurred a massive loss during July and August (peak tourist season). Tourism in Israel provides job opportunities for about 100 thousand people and contributes about 5 percent of GDP.

In 2013, the number of tourists visiting Israel reached a record high of more than 3.5 million people. Israel hoped to increase this number in 2014, but all indicators point in the direction of a reversal. In July, the figure was only 218 thousand, which is 26 percent lower than the figure reported in July 2013. By some estimates this reduction cost Israel's tourism industry 30 million dollars a day.<sup>8</sup>

Israel formed an interministerial committee to estimate the losses to the tourism sector. The committee asked for assistance of 750 million shekels (215 million dollars) due to damage caused by the offensive. The committee decided that this amount be used to compensate all businesses whose revenues fell by 20 percent in July 2014 compared to July 2013. However, the committee set the amount of aid at only 30 percent of the amount of loss.<sup>9</sup>

### **Budget deficit**

The increase in spending along with low tax revenues due to lower growth and increased tax breaks granted to Israeli businesses around the Gaza Strip will inevitably lead to fundamental changes in the government's budget for the current year and next year. The data indicate that the Israeli government has only two options in the current year. First, it might opt to maintain 2.5 percent of GDP as a ceiling for the target budget deficit. However, this would require reductions in government spending and allocations for social and cultural services by at least 4 billion shekels. Recently, the Ministry of Finance asked the Finance Committee in the Knesset, in conjunction with the increase in the defense allocations, to reduce public transport allocations by NIS 125 million indicating the Knesset is considering this option.<sup>10</sup> On the other hand, maintaining such a ceiling can also be achieved through raising taxes, as raising the value-added tax by one percentage point can yield NIS 4.2 billion as additional revenue for the government. Some have proposed an end to the first time home buyer VAT exemption. This could increase government revenues by 3 billion shekels.<sup>11</sup> Second, the government might choose to implicitly admit its misestimates and, accordingly, raise the budget deficit to at least 3 percent of GDP. There was a heated debate among parties of the ruling coalition about how much and how to account for the demands of the army in next year's budget. If, by the end of March, the coalition parties fail to agree on a budget, the government will resign and the Prime minister will call for new parliamentary elections. The Netanyahu government had this experience in 2012.

### **Slow growth and high unemployment rates**

These direct losses, when leading to significant increases in chronic budget deficit, can threaten Israel's credit position (AAA) and significantly increase the cost of external debt. It is safe, then, to conclude that the 2014 target economic growth of 3 percent or more will not likely to materialize due to two reasons: a growth of only 2.5 percent in the first half of the year, and big costs of the war during the summer. This slow growth has adversely impacted some important indicators in the economy: a rise in unemployment rate (from 5.6 percent in April to 6.3 percent in June), and an increase the budget deficit. It is now almost certain that the budget deficit in the current year will increase to 2.6 percent. For 2015's budget deficit, official sources have projections of 3 percent of GDP. However, Adi Bredner, Head of Macroeconomics and Policy Division at the Bank of Israel, predicts that even with a 3 percent target, the budget will still miss the mark by NIS 12 billion given the cost of the war which will extend into the next year's budget.<sup>12</sup>

<sup>8</sup> <http://www.juancole.com/2014/07/devastates-fragile-apartheid.html>

<sup>9</sup> <http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.610459>

<sup>10</sup> <http://www.haaretz.com/business/economy-finance/.premium-1.610199>

<sup>11</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.609920>

<sup>12</sup> <http://www.jpost.com/Israel-News/Economic-growth-slowed-to-17-percent-before-Gaza-conflict-371322> (ibid)

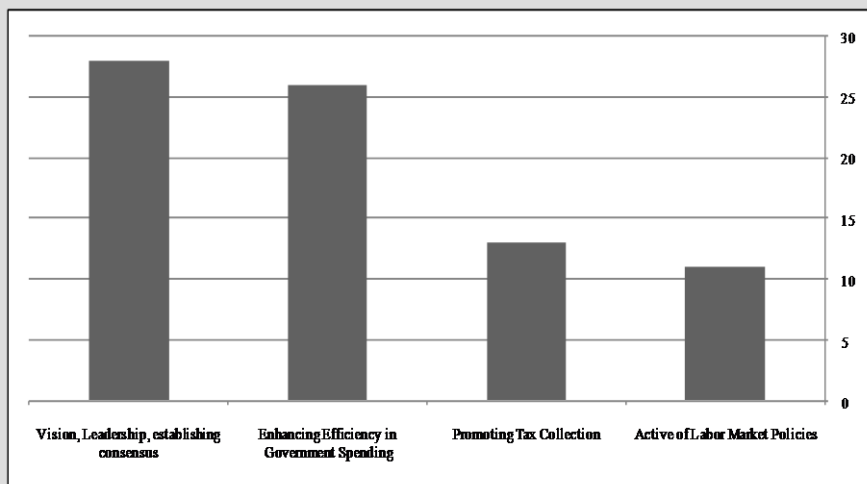
## Textbox 2: The Economic Priorities of the 'Arab Spring'

What are the economic priorities in the Arab region? There is almost a consensus that the region needs an 'economic spring' side by side with the 'political spring.'

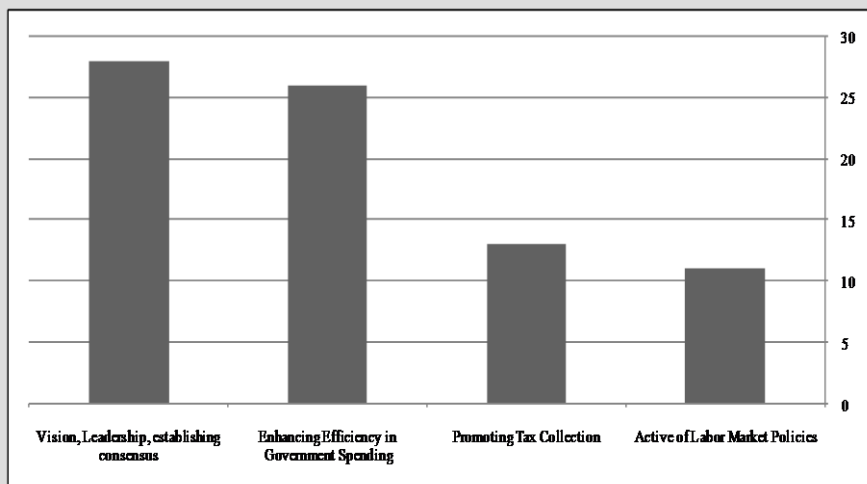
What are the parameters of this long-awaited economic spring? In an attempt to answer this question, the IMF conducted a questionnaire with around 300 political decision-makers, businessmen and representatives of civil society and academia in Arab countries. The questionnaire aimed at identifying the economic priorities in the Arab region across four main areas: macro-economic policy, increasing employment opportunities for young people, methods to achieve good governance, and creating an enabling business climate.<sup>13</sup>

In the first area of focus, around one-third of the respondents saw a need for crafting a compelling economic vision based on community involvement under rational leadership. Respondents also saw a need to work on three interrelated trajectories: improving the components of government spending; promoting tax collection; and the active use of labor market policies to create jobs (see Figure 1).

**Figure 1: What should be the priorities of macroeconomic policies (% of respondents)**



**Figure 2: How to create jobs for young people? (% of respondents)**

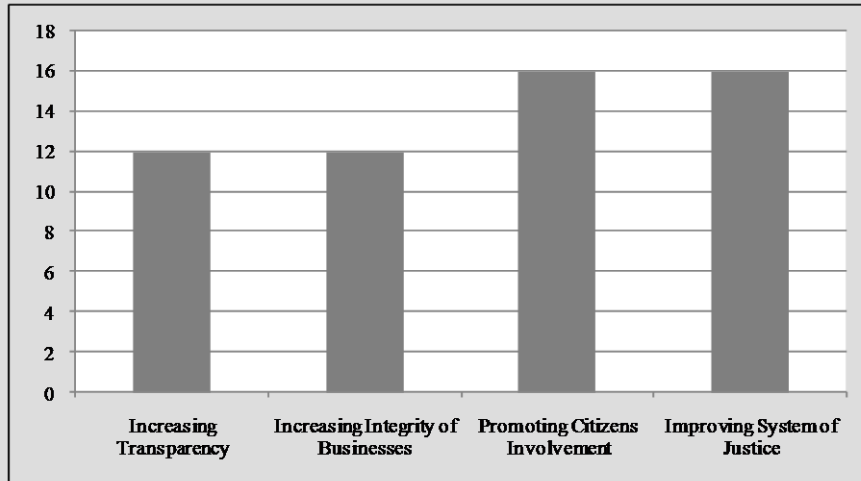


<sup>13</sup> <http://blog-montada.imf.org/?p=3043>

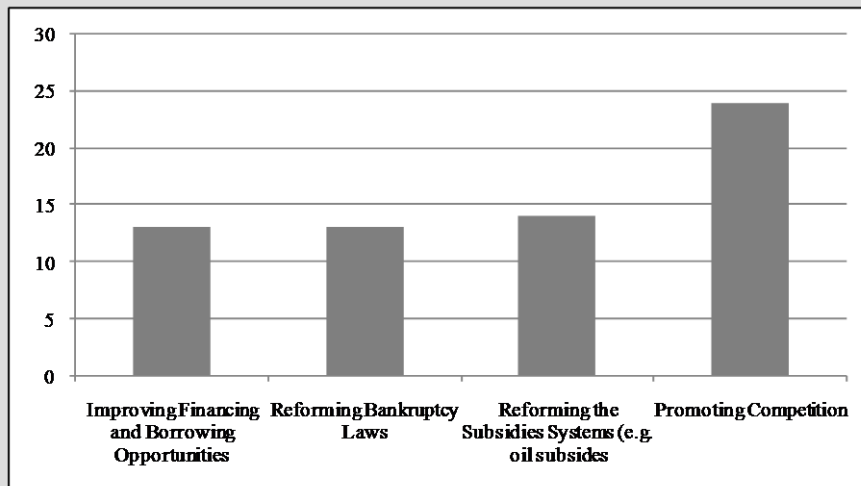
The responses to the question on 'how to create jobs for young people' focused on redefining the role of the state and reforming the education system so that the educational outputs are compatible with the requirements of the labor market (see Figure 2).

Regarding transparency and the principle of accountability, respondents said that decisions and actions of those in the government should be open to scrutiny from the public/civil society organizations, with a special focus on improving the principles of justice, integrity and transparency (see Figure 3). As for improving the business climate, the responses focused on promoting competition, reforming the support systems (e.g. restricting oil subsidies to those in real need), introducing reforms of bankruptcy laws and improving funding and borrowing opportunities (see Figure 4).

**Figure 3: How to achieve good governance? (% of respondents)**



**Figure 4: What are the business climate elements that need to be prioritized? (% of respondents)**



The responses provide a snapshot of the priorities that should be taken into consideration when it comes to instituting an Arab economic spring that moves in parallel with the political spring. These general priorities need detailed programs, each country responding to its own conditions and utilizing its own unique resources.

## 2. The Labor Market

### 2.1 Labor force and participation rate

During 2014 Q1, the West Bank and Gaza Strip (WBGs) labor participation ratio (i.e. the percentage of those of working age who are either working or seeking work) stood at 46.3 percent compared with 43.4 percent in the previous quarter (see Table 2-1). The number of WBGs employees in 2014 Q1 was 3.7 percent (or 23 thousand) higher than in the

previous quarter. Meanwhile, the workforce grew by 5 percent (see Table 2-2). Compared to the corresponding quarter of the previous year, the number of workers rose by 64 thousand (or 7.4 percent), while the workforce increased by 10.6 percent. These differences have definitely impacted the unemployment rates, as we will see later in this section.

**Table 2-1: WBGs labor force participation rate for individuals 15 years and above– by Region and Sex 2013-2014 (%)**

Region and Sex	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Males &amp; Females</b>							
West Bank	45.5	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2
Gaza Strip	40.1	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>43.6</b>	<b>43.4</b>	<b>43.0</b>	<b>43.6</b>	<b>44.5</b>	<b>43.6</b>	<b>46.3</b>
<b>Males</b>							
West Bank	71.4	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8
Gaza Strip	65.0	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>69.1</b>	<b>69.0</b>	<b>68.7</b>	<b>69.5</b>	<b>70.0</b>	<b>69.3</b>	<b>71.9</b>
<b>Females</b>							
West Bank	18.9	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8
Gaza Strip	14.7	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>17.4</b>	<b>17.1</b>	<b>16.6</b>	<b>17.1</b>	<b>18.3</b>	<b>17.3</b>	<b>20.1</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

**Table 2-2: Individuals (15 years and above) working in Palestine– by Place of Work, 2013-2014**

Place of Work	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
Population (in thousands)	2,557	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708
Workforce (in thousands)	1,114	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254
No. of employees (in thousands)	858	862	900	886	893	885	926
- West Bank ( % )	60.4	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9
- Gaza Strip ( % )	29.9	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2
- Israel & Settlements ( % )	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

Table 2-3 also reveals that the private sector was the main employer of Palestinian labor in the West Bank during 2014 Q1- employing 65.7 percent of the total workers. Employment in the public sector, on the other hand,

accounted for 15.9 percent of employees. In the Gaza Strip, the private sector was also the main employer, and even after a 2.7 percent fall in relative share, private sector employment remained higher than 50 percent.

This decline coincided with a 2.5 percent rise in the share of the public sector from 2013 Q1.

In parallel, the share of those employed in Israel and the settlements grew by 1 percent.

**Table 2-3: Individuals (15 years and above) working in Palestine – By Region and Sector, 2012-2014 (%)**

Sector	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Palestine</b>							
Public sector	22.6	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9
Private sector	64.5	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2
Other sectors	3.2	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0
Israel & the Settlements	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>West Bank</b>							
Public sector	15.8	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9
Private sector	68.5	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7
Other sectors	1.9	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8
Israel & the Settlements	13.8	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>Gaza Strip</b>							
Public sector	38.8	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5
Private sector	55.0	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6
Other sectors	6.2	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

2014 Q1 data show a drop in the share of wage earners from the 2013 corresponding quarter (by 0.5 points in Gaza and 2.8 points in the West Bank), see Table 2-4. During the same

period of comparison, the share of unpaid family members fell by 3.2 points in Gaza, while it increased by 1.5 points in the West Bank.

**Table 2-4: Distribution of Palestine's Workers- by Employment Status and Region, 2013-2014 (%)**

Region and Employment Status	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Palestine</b>							
Employer	6.4	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2	6.7
Self-employed	17.9	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1	18.6
Wage earner	66.9	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2	67.6
Unpaid family member	8.8	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5	7.1
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>West Bank</b>							
Employer	7.6	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1	7.5
Self-employed	18.7	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4	18.8
Wage earner	63.9	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9	64.8
Unpaid family member	9.8	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6	8.9
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Region and Employment Status	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Gaza Strip</b>							
Employer	3.7	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1	4.5
Self-employed	16.0	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4	18.3
Wage earner	74.1	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3	74.6
Unpaid family member	6.2	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2	2.6
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

Quarterly data also signal a slight change (primarily related to seasonal cycles, rather than structural, changes) in the distribution of employees by economic activity compared to the previous quarter. However, there were some changes between the West Bank and the Gaza Strip compared to the corresponding quarter a year earlier (see Table 2-5). While

the share of those working in construction fell dramatically from 7 percent to 2.6 percent in the Strip, the share of their counterparts in the West Bank rose by around 1 percentage point. Also, the share of the services sector in Gaza saw some increase, while that in the West Bank saw some decline.

**Table 2-5: Distribution of Palestine's Workers- by Economic Activity and Region 2013-2014 (%)**

Economic Activity and Region	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Palestine</b>							
Agriculture, fishing and forestry	11.5	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5	10.2
Quarries and manufacturing	11.9	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2	12.4
Building and construction	14.4	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6	14.9
Trade, restaurants and hotels	19.6	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6	21.1
Transport, storage and telecommunications	6.5	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4	5.7
Services and others	36.1	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7	35.7
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>West Bank</b>							
Agriculture, fishing and forestry	12.8	10.3	12.2	11.2	12.1	11.5	10.6
Quarries and manufacturing	14.7	16.8	15.2	14.1	14.4	15.1	15.3
Building and construction	17.2	18.6	18.9	20.5	19.2	19.3	19.7
Trade, restaurants and hotels	20.5	19.0	19.3	20.4	20.4	19.8	21.5
Transport, storage and telecommunications	5.6	5.7	6.0	5.2	5.6	5.6	5.3
Services and others	29.2	29.6	28.4	28.6	28.3	28.7	27.6
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>Gaza Strip</b>							
Agriculture, fishing and forestry	8.4	8.2	9.2	8.3	8.0	8.4	9.4
Quarries and manufacturing	5.4	6.2	5.7	4.9	4.4	5.3	4.9
Building and construction	7.7	6.9	8.7	7.0	5.2	7.0	2.6
Trade, restaurants and hotels	17.5	17.3	18.3	21.0	20.4	19.2	20.2
Transport, storage and telecommunications	8.4	8.9	7.9	9.2	7.1	8.3	6.6
Services and others	52.6	52.5	50.2	49.6	54.9	51.8	56.3
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.



## 2.2 Unemployment

The unemployment rate in Q1 2014 stood at 26.2 percent up from 25.2 percent in the previous quarter. This primarily resulted from a rise of 2.3 percentage points in Gaza Strip's unemployment (to 40.8%) compared to an unchanged rate in the West Bank (18.2%). As

compared to the prior year's Q1, the unemployment rate climbed by 2.3 percentage points, and while it declined by 2 percentage points in the West Bank, in Gaza it increased by about 9.8 percentage points (see Table 2-6).

**Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in Palestine- by Region and Sex: 2012-2014 ( %)**

Region and Sex	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Palestine</b>							
Males	20.5	21.2	17.6	20.3	23.1	20.6	23.3
Females	32.9	35.3	33.6	37.8	33.5	35.0	36.5
<b>Total</b>	<b>23.0</b>	<b>23.9</b>	<b>20.6</b>	<b>23.7</b>	<b>25.2</b>	<b>23.4</b>	<b>26.2</b>
<b>West Bank</b>							
Males	17.3	18.6	14.9	16.8	16.9	16.8	15.9
Females	25.3	27.4	25.1	28.2	23.2	25.9	27.1
<b>Total</b>	<b>19.0</b>	<b>20.3</b>	<b>16.8</b>	<b>19.1</b>	<b>18.2</b>	<b>18.6</b>	<b>18.2</b>
<b>Gaza Strip</b>							
Males	26.8	26.3	22.7	26.9	34.8	27.8	37.4
Females	50.1	51.6	50.4	56.7	53.4	53.1	52.4
<b>Total</b>	<b>31.0</b>	<b>31.0</b>	<b>27.9</b>	<b>32.5</b>	<b>38.5</b>	<b>32.6</b>	<b>40.8</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

### Features of unemployment in Palestine during Q1 2014

- Unemployment rate in Palestine is high among young people, reaching 42.1 percent for the age group 15-24 years

(60.1 percent for females versus 38.9 percent for males), suggesting that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2-7).

**Table 2-7 Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in Palestine- by Sex and Age Group, 2012-2014 (%)**

Age Group	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Males &amp; Females</b>							
15-24	38.8	40.9	37.0	42.6	43.2	41.0	42.1
25-34	24.9	25.2	22.0	25.5	27.9	25.2	29.4
35-44	12.2	13.1	11.4	11.3	12.7	12.1	14.9
45-54	13.3	14.5	10.0	10.5	13.4	12.1	13.9
55+	9.2	9.9	6.8	10.1	10.9	9.4	12.7
<b>Total</b>	<b>23.0</b>	<b>23.9</b>	<b>20.6</b>	<b>23.7</b>	<b>25.2</b>	<b>23.4</b>	<b>26.2</b>
<b>Males</b>							
15-24	34.5	36.9	32.4	37.7	40.5	36.9	38.9
25-34	19.2	18.1	14.9	17.8	21.4	18.1	21.8
35-44	12.0	12.8	11.0	11.0	12.8	11.9	13.9
45-54	14.9	16.8	10.9	11.8	15.0	13.6	15.3

Age Group	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
55+	11.1	11.5	8.1	12.0	13.3	11.2	15.3
<b>Total</b>	<b>20.5</b>	<b>21.2</b>	<b>17.6</b>	<b>20.3</b>	<b>23.1</b>	<b>20.6</b>	<b>23.3</b>
<b>Females</b>							
15-24	62.2	64.4	65.2	69.3	59.5	64.7	60.1
25-34	43.3	48.1	45.8	50.8	47.3	48.0	51
35-44	12.8	14.3	12.9	12.7	12.6	13.1	18.9
45-54	6.0	4.1	6.1	4.4	6.6	5.3	8.8
55+	1.3	2.2	-	-	-	0.5	2.9
<b>Total</b>	<b>32.9</b>	<b>35.3</b>	<b>33.6</b>	<b>37.8</b>	<b>33.5</b>	<b>35.0</b>	<b>36.5</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

- Unemployment is particularly high among uneducated males. According to 2013 data, the unemployment rate among uneducated males was 27.5 percent compared to 18.8 percent among those with 13 years of schooling or more. The opposite trend is true for females: the unemployment rate for women with 13 years of schooling or above is 49.7 percent compared to a scant 6 percent among uneducated females.

**Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in Palestine- by Sex and Years of Schooling, 2012-2014 (%)**

Years of schooling	2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	2013	Q1 2014
<b>Males &amp; Females</b>							
0	9.4	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7
1-6	20.6	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3
7-9	21.8	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0
10-12	20.7	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5
+13	27.0	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9
<b>Total</b>	<b>23.0</b>	<b>23.9</b>	<b>20.6</b>	<b>23.7</b>	<b>25.2</b>	<b>23.4</b>	<b>26.2</b>
<b>Males</b>							
0	18.2	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5
1-6	23.3	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2
7-9	23.2	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5
10-12	21.1	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1
+13	16.3	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8
<b>Total</b>	<b>20.5</b>	<b>21.2</b>	<b>17.6</b>	<b>20.3</b>	<b>23.1</b>	<b>20.6</b>	<b>23.3</b>
<b>Females</b>							
0	1.6	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0
1-6	3.2	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8
7-9	7.2	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1
10-12	16.5	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7
+13	44.6	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7
<b>Total</b>	<b>32.9</b>	<b>35.3</b>	<b>33.6</b>	<b>37.8</b>	<b>33.5</b>	<b>35.0</b>	<b>36.5</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014. Ramallah, Palestine.

## 2.3 Unemployment among graduates of universities and colleges

Table 2-9 records the rates of unemployment among individuals with intermediate diploma or higher. The unemployment rate among this segment increased from 31.3 percent in 2013 Q4 to 33.3 percent in 2014 Q1. The table shows that, with 2.8 percent, the unemployment rate among those who obtained a degree in law was the lowest (i.e. for every

one hundred graduates, there were 3 without a job), while the rate among those with a degree in educational sciences and preparation of teachers was the highest (about 50.6 percent). A high rate (42.1 percent) was also reported among graduates with a degree in mathematics and statistics.

**Table 2-9: Employed and unemployed graduates (with diploma and above) by Major: 2012-2014 (%)**

Major	2012		Q4 2013		2013		Q1 2014	
	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed
Educational sciences & preparation of teachers	58.5	41.5	60.4	39.6	57.3	42.7	49.4	50.6
Humanities	69.1	30.9	61.9	38.1	66.5	33.5	65.5	34.5
Social and behavioral sciences	66.4	33.6	65.1	34.9	65.7	34.3	59.2	40.8
Journalism and media	61.9	38.1	61.3	38.7	60.1	39.9	71.7	28.3
Business and administration	71.8	28.2	73.2	26.8	73.8	26.2	71.8	28.2
Law	86.2	13.8	89.9	10.1	91.6	8.4	97.2	2.8
Natural sciences	76.8	23.2	64.3	35.7	68.0	32.0	68.5	31.5
Math and statistics	70.1	29.9	61.9	38.1	69.2	30.8	57.9	42.1
Computer	69.4	30.6	70.7	29.3	67.4	32.6	63.6	36.4
Engineering and engineering professions	78	22.0	72.2	27.8	75.7	24.3	74.2	25.8
Architecture and construction	84.6	15.4	81.4	18.6	81.2	18.8	76.5	23.5
Health	81.4	18.6	79.2	20.8	78.9	21.1	77.8	22.2
Personal services	69.2	30.8	68	32.0	65.3	34.7	60	40.0
Others	70.1	29.9	63.6	36.4	69.2	30.8	62.3	37.7
<b>Total</b>	<b>71.1</b>	<b>28.9</b>	<b>68.7</b>	<b>31.3</b>	<b>69.8</b>	<b>30.2</b>	<b>66.7</b>	<b>33.3</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014.

## 2.4 Wages and working hours

There are no quarterly changes reported in the average daily wage for those working in the West Bank and Israel & the Settlements during 2014 Q1, while it fell by 4.4 percent for those working in the Gaza Strip. Compared to the corresponding quarter a year earlier, however,

the average daily wage for WB workers grew by 1.6 percent, while it increased by 8.9 percent for those employed in Israel & the Settlements. The average daily wage for Gaza's workers saw a decline of 5.7 percent during the same period (see Table 2-10).

**Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages (in NIS) of known-wage workers in Palestine- by Place of work: 2012-2014**

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
<b>2012</b>				
West Bank	43.3	22.2	87.1	76.9
Gaza Strip	37.1	23.6	64.3	50.0
Israel and the settlements	40.9	20.5	164.1	153.8
<b>Total</b>	<b>41.2</b>	<b>22.3</b>	<b>92.9</b>	<b>76.9</b>
<b>Q1 2013</b>				
West Bank	43.5	22.2	88.8	76.9
Gaza Strip	36.6	23.3	65.2	50.0
Israel and the settlements	43.5	20.0	167.6	153.8
<b>Total</b>	<b>41.6</b>	<b>22.1</b>	<b>95.7</b>	<b>80.0</b>
<b>Q2 2013</b>				
West Bank	44.2	22.7	88.6	76.9
Gaza Strip	39.1	23.5	63.2	50.0
Israel and the settlements	43.0	19.9	172.1	153.8
<b>Total</b>	<b>42.6</b>	<b>22.5</b>	<b>95.4</b>	<b>76.9</b>
<b>Q3 2013</b>				
West Bank	43.3	22.3	88.3	76.9
Gaza Strip	38.0	23.8	59.3	46.2
Israel and the settlements	41.6	19.7	178.9	165.4
<b>Total</b>	<b>41.5</b>	<b>22.2</b>	<b>97.6</b>	<b>80.0</b>
<b>Q4 2013</b>				
West Bank	42.8	22.4	90.2	80.0
Gaza Strip	36.6	24.2	64.4	50.0
Israel and the settlements	41.8	19.7	182.9	173.1
<b>Total</b>	<b>41.0</b>	<b>22.4</b>	<b>100.3</b>	<b>84.6</b>
<b>2013</b>				
West Bank	43.4	22.4	89.0	76.9
Gaza Strip	37.6	23.7	63.1	50.0
Israel and the settlements	42.4	19.8	175.6	160.0
<b>Total</b>	<b>41.7</b>	<b>22.3</b>	<b>97.2</b>	<b>80.0</b>
<b>Q1 2014</b>				
West Bank	44.2	21.9	90.2	80.0
Gaza Strip	38.3	23.9	61.7	50.0
Israel and the settlements	43.1	19.8	182.6	173.1
<b>Total</b>	<b>42.4</b>	<b>22.0</b>	<b>99.3</b>	<b>83.3</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2014, Labor Force Survey, 2012-2014.

## 2.5 Vacancy announcements<sup>14</sup>

The number of vacancies posted in Q1 2014 was 876, a 20 percent increase from the previous quarter and a 19 percent increase over Q1 2013 (see Table 2-11). However, there

<sup>14</sup> MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

were 76 announcements with no specific number of vacant posts. Furthermore, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised.<sup>15</sup>

With 419 vacancy announcements, the NGO sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in 2014 Q1 (48 percent). The shares of the private sector and the public sector were 41 percent (358 jobs) and 11 percent (99 jobs), respectively. Compared to 2013 Q4, the percent of vacancies posted by

the private sector dropped by 1 point, while that of the public sector declined by 2 percentage points (see Table 2-11). In the Gaza Strip, 65 percent of the vacancies advertised were by NGOs.

By region, data show that the central West Bank reported the majority of vacancies advertised (58 percent). The share of Southern West Bank governorates had 12 percent, while each of the Gaza Strip and Northern West Bank area reported 15 percent of the total posted vacancies. The BA was the most required degree with 74 percent of jobs requiring a BA (see Table 2-11).

**Table 2-11: Number of job vacancies advertised in daily newspapers in Palestine, Qs 1&4 2013 and Q1 2014**

	Q1 2013	Q4 2013	Q1 2014			
			January	February	March	Total
<b>By Sector</b>						
Private sector	318	309	119	102	137	<b>358</b>
Public sector	79	97	24	40	35	<b>99</b>
NGOs	376	329	300	255	321	<b>419</b>
<b>By Region</b>						
Northern West Bank	98	126	64	32	37	<b>133</b>
Central West Bank	477	408	152	145	210	<b>505</b>
Southern West Bank	99	88	28	33	46	<b>107</b>
Gaza	99	113	58	45	28	<b>131</b>
<b>By Degree</b>						
MA and above	63	70	16	32	19	<b>67</b>
BA	516	500	219	179	253	<b>651</b>
Intermediate Diploma	78	59	27	17	19	<b>63</b>
Below Diploma	116	106	38	27	30	<b>95</b>
<b>Total</b>						
	733	736	300	255	321	<b>876</b>

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

With 42 percent, the demand for administrative and economic sciences majors had the largest share of advertised vacancies. Meanwhile, the demand for applied sciences was 19 percent, ahead of humanities & social

sciences (17 percent) and medical & health sciences (14 percent). Other professions (crafts, maintenance technicians, secretarial work, etc) accounted for only 9 percent of total demand (see Table 2-12).

<sup>15</sup> Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

**Table 2-12: Number of job vacancies advertised in daily newspapers in Palestine- by Major, Sector and Region- Q1 2014**

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	Civil sector	Public sector	Private sector	Civil sector	
Medical & health sciences	2	55	45	8	2	9	121
Humanities and social sciences	11	18	86	2	4	27	148
Applied sciences	27	66	44	3	13	13	166
Administrative and economic sciences	34	130	156	6	5	33	364
Other (crafts, maintenance, secretarial work, etc.)	6	63	3	0	2	3	77
<b>Total</b>	<b>86</b>	<b>332</b>	<b>334</b>	<b>19</b>	<b>26</b>	<b>85</b>	<b>876</b>

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

### **Textbox 3: National Development Plan: State Building to Sovereignty**

In late April 2014, the Council of Ministers ratified the 'State Building to Sovereignty' National Development Plan 2014-2016,<sup>16</sup> which is the eighth national development plan since 1994.

The current plan maintains the same methodology used by the previous plan, viz. identifying strategic targets in four key areas:

- ✧ Economic development and employment: encouraging investment (especially in small and medium-size enterprises), promoting partnerships between the public and private sectors, improving the regulatory framework so as to create a business-friendly environment, and enhancing competitiveness.
- ✧ Good governance and institution-building: development and reform of public fiscal systems (by coordinating between tax divisions, developing tax collection capabilities and fostering computerization), reconsidering public spending items to ensure effective financial management and improving the services provided to the public.
- ✧ Social development and protection: improving the high-quality social services system, promoting the services and programs targeting detainees and ex-detainees, and improving educational and health services.
- ✧ Infrastructure: upgrading roads and communication networks, diversifying energy sources, rationing the use of energy and ensuring the efficient use of water.

Two goals are of particular importance: first, aligning the plan with the government annual budgets in terms of goals, funding, and implementation; and second, strengthening and institutionalizing control over implementation using a number of indicators and monitoring systems. In accordance with these goals, the government is developing a 'project cycle' system based on the principle of 'one-gate policy' in the implementation of projects. The government will also create the 'Projects Record' which keeps stakeholders updated on the progress of each project cycle. A key objective of this effort is to reduce donor projects that fall outside the framework of the development plan and to restrict the role of the Ministry of Planning and the Ministry of Finance to providing guidance and ensuring compatibility between the activities of various governmental institutions.

The plan identified four major challenges that might impede the accomplishment of the aforementioned goals: Israeli restrictions, the WBGS internal political/administrative divide, the deterioration of economic conditions (poverty and high unemployment rates, especially among the youth), and the exacerbation of the financial crisis.

<sup>16</sup> Ministry of Planning and Administrative Development. National Development Plan 2014-2016: State Building to Sovereignty. [http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State\\_%20final%20draef.pdf](http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State_%20final%20draef.pdf)

The government has set the financial framework of the plan under two possible scenarios: the baseline scenario assumes the continuation of the status quo; and the optimistic scenario envisions a broad-based easing of Israeli restrictions, allowing the Palestinian economy to exploit its resources in Area C.

**Baseline forecast:** This scenario envisions a slowdown in GDP growth rates during 2014, 2015 and 2016 to 2 percent, 1.5 percent and 1 percent, respectively. The scenario anticipates no significant increase in the government revenue-to-GDP ratio due to weak economic growth and investment. The scenario also assumes that donor countries will continue to provide financial aid to the government's budget at increasing rates. Yet, the financial situation in 2013 will lead to a large funding gap, thus forcing the government to take severe austerity measures to plug the deficit. To avoid the accumulation of arrears and borrowing from banks, this scenario assumes lowering the current expenditure-to-GDP ratio over the next three years, with a target of 32 percent in 2016. This can only be achieved through controlling salary expenses and reducing net lending.

**Optimistic forecast:** This scenario assumes a breakthrough in the political climate and an Israeli easing of restrictions, which would result in a significant increase in domestic and foreign investment and push GDP growth to 12 percent in 2016. This will, in turn, lower the annual need for external budget support to only USD 900 million.

Owing to the uncertainty of political conditions and the related economic climate, the national plan adopted the baseline forecast when it accounted for budgetary outlays. Based on macroeconomic and macro financial estimates provided by the Ministry of Finance, the total expenditure, both operational (including net lending) and developmental, is expected to reach approximately USD 13.5 billion during the 2014-2016 period, with allocations for developmental expenses totaling USD 1.5 billion. The Table below shows the distribution of development expenditures on the four main sectors over the plan's three years. Around 70 percent of the planned developmental expenditure will be financed by the general budget and only USD 450 million will be obtained from external sources.<sup>17</sup>

**Table 1: Distribution of Development Expenditures-  
By Sector and Current Spending in 2014-2016 Development Plan**

	2014	2015	2016	Total
<b>Development expenditure</b>	400	500	600	<b>1,500</b>
- Economic development and employment	64	100	123	287
- Good governance	120	127	145	392
- Social protection and development	90	134	186	410
- Infrastructure	125	139	152	416
<b>Current (operating) expenditure and net lending</b>	<b>3,866</b>	<b>3,982</b>	<b>4,101</b>	<b>11,949</b>

<http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine>

According to the plan, development spending will be funded by two sources: about USD 600 million from local sources and around USD 900 million by foreign aid. Interestingly, the plan's projection for financing for the development budget from international aid during 2016-2014 is almost 40 percent higher than the amount received for this purpose during the previous three years (2011-2013). Besides, the plan's expectation about aid for the current expenditure during the next three years is 50 percent higher than what the government obtained in the previous three years. In other words, although the plan used the pessimistic baseline economic growth forecast for financial planning, it is still too optimistic in its income expectations.

<sup>17</sup> Perhaps this is the reason behind the IMF's conclusion that the total expenditure in the development plan during the three years is USD 539 million, including USD 281 million as investments and USD 242 million as operating expenses. See <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

#### **Textbox 4: The Electricity Sector in Palestine: Current State and Requirements for Reform**

MAS regularly hosts a Roundtables to discuss topical issues and provide policy recommendations to decision-makers. In May 2014, MAS held a roundtable on 'The Electricity Sector in Palestine: Current State and Reform Requirements.' For this purpose, MAS prepared a background paper for the discussion. Below, we cite some excerpts from the paper:

##### **1. Background and Rationale**

Effective infrastructure is a key for development and social well-being and a main driver for private investment. The electricity sector, with its institutions, facilities and legal framework, is one of the most fundamental components of infrastructure. The sector comprises a number of fundamental elements; namely power plants, transmission, distribution, power grid, tariff regime, supervisory institutions and legal framework- all affecting the performance of the sector and its contribution to economic development.

##### **2 . Electricity in Palestine: Facts and Figures**

###### **- The legal framework**

The sector is regulated by Decree No. (13) 2009 which details the terms of reference and functions of the executive and supervisory institutions in the sector as well as the provisions pertaining to granting licenses to producers and distributors. The Decree provides for establishing a national transmission company, and it involves a chapter on sanctions for violations. The 2009 Decree was amended by Decree No. (16) 2012. The amendments were related to penalties against offenders, specifically replacing the termination of service with four-months of imprisonment and a fine of up to JD 1,500 for those implicated in electricity theft.

###### **- The amount of electricity available**

According to PCBS 2013 data, almost all Palestinian households are connected to the power grid, compared with 97.2 percent in 1999. While 99.8 percent of households in the West Bank have a 24-hour access to power, the daily power service for 97.2 percent of Gaza's households is barely 16 hours.<sup>18</sup>

The amount of electricity available in Palestine from all sources in 2012 was 5,370 GW / hour (3,700 in the West Bank and 1,670 in Gaza). The annual per capita consumption of electricity (after deducting transmission loss) was 950 kilowatt/hour,<sup>19</sup> which is well below the rates of neighboring countries in 2011: 2093 in Jordan, 1743 in Egypt and 6926 in Israel in 2011.<sup>20</sup>

###### **- Power Generation**

Palestine depends on multiple sources for the supply of electricity. Nearly 88 percent (4702 GW/h) comes from Israel, while imports from Egypt and Jordan represent about 4 percent (or 207 GW/h) of total supply. The power plant in Gaza produces around 392 MW/h or 7.3 percent of consumption in Palestine and 23.5 percent of consumption in Gaza.

###### **- Transmission**

Pursuant to the Palestinian Electricity Law, Palestinian Electricity Transmission Company Limited (PETL) was launched in February 2014. Under the law, the main functions of the company involve the transmission of electricity from the source to distribution companies and consumers, as well as importing and exporting electricity. The PETL holds, develops and maintains the National Transport Network, and it is expected to replace the West Bank's already existing 230 substations and transformers.

###### **- Distribution companies**

Communities in Palestine receive electricity from 6 distribution companies, 5 in the West Bank: North Electricity Distribution Company, Tubas District Electricity Company, Jerusalem District Electricity Company, *Hebron Electric Power Company*, Southern Electricity Company; and 1 in Gaza: Gaza Electricity Distribution Corporation, in addition to the local councils not affiliated with any distribution company. Three of these companies have the legal form of joint stock private companies, while the other three still work informally without proper registration at competent departments.<sup>21</sup>

<sup>18</sup> Press Release on Household Energy Survey, July 2013, PCBS.

<sup>19</sup> The Palestinian Electricity Regulatory Council (PERC)- Annual Report, 2012

<sup>20</sup> <http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC>

<sup>21</sup> Southern Electricity Company, Hebron Electric Power Company and Tubas District Electricity Company



With 204 thousand subscribers, GEDC distributes electricity to all areas in the Gaza Strip. In the West Bank, there are 545 thousand subscribers. Distribution companies have 390 thousand subscribers (or 72 percent) versus 155 thousand subscribers who have subscribed with local councils. Meanwhile, only 316 councils (49 percent of all local councils) have already joined the distribution companies.

- **Transmission Loss**

Transmission loss is calculated by deducting the amount of electricity sold from the amount produced/imported. In 2012, the loss was estimated at 711 GW/h, which means 24 percent of electricity purchased is lost somewhere between the source and the residential/commercial destination. The loss results from either technical issues (worn-out grid/transmission lines) or non-technical issues, i.e. electricity theft. The rate of transmission loss in neighboring countries is by far lower than in Palestine (14 percent in Jordan and 6.5 percent in Israel).

- **Producer and consumer prices**

The electricity tariff in Palestine is determined by several factors, mostly external factors because of Palestine's heavy reliance on external sources for its supply of electricity. The PERC estimated 2012 electricity imports at NIS 2.537 billion (NIS 1.923 billion in the West Bank and NIS 614 million in Gaza), with an estimated cost of NIS 0.53 (tax inclusive) per one KW/h.

The PERC set a new tariff based on four criteria: price from the supplier, transmission loss, demands of low-income households; and demands of the productive sectors. Accordingly, the PERC set a new uniform pricing regime which divided residential consumers into five groups instead of three (ranging from NIS 0.465 up to NIS 0.69 per KW/h). The tariff for the commercial sector is NIS 0.63 per KW/h. The industrial sector, on the other hand, has two tariffs: NIS 0.5 for low voltage and NIS 0.45 for medium voltage, while the tariff for the agricultural sector is NIS 0.46 generally and NIS 0.5 for water pumps. The highest price is reported in the services sector (NIS 0.8). These are very expensive prices. In Jordan, for example, electricity costs about 1/3 as much as in Palestine. While Israeli tariffs are very close to Palestinian tariffs Israel and Palestine are very different economies with very different standards of living and different needs regarding economic inputs.

### 3. Key challenges

A MAS background paper identified several key challenges facing the Palestinian electricity sector:

- There is no definitive delineation of power between the executive and supervisory bodies in the sector. Duplication of powers still exists, especially in terms of tariff setting as well as matters related to grid code, distribution and development of specifications and standards.<sup>22</sup>
- Local councils' and distribution companies' compliance with PERC and Energy Authority regulations and instructions is still inadequate. This is probably due to poor mechanisms for implementation and oversight, and inconsistent enforcement of sanctions against offenders.<sup>23</sup>
- The high rate of technical and non-technical loss, failure to collect payment by distribution companies and the high proportion of local councils not subscribing with distribution companies impede the development of the sector and the application of regulatory strategies and policies.
- Dependence on Israeli electricity has resulted in deductions from the transfer of customs revenues Israel collects on behalf of the PA (which Israel transfers to Israel Electric Corporation) which further compounds the PA's financial burden. Palestine's energy dependence also grants Israel power over Palestine and the threat that Israel could shut off Palestine's electricity. Starting in 2009, the Israel Electric Corporation stopped providing the Palestinian Finance Ministry with detailed invoices of accounts, which undermined the Ministry's ability to collect debts from local authorities and distribution companies, in turn encouraging lawlessness and theft.
- The biggest challenge facing the electricity sector is its heavy reliance on external sources for the supply of electricity. This dependence (especially on Israel, which views an impoverished Palestine as less of a geopolitical threat) harms investment in strategic projects and influences pricing and financial policies

The challenges facing the electricity sector go beyond the current obstacles and impact future outlooks. In addition to the natural increase in demand for electricity (roughly 6 percent annually), the economic growth rate of 0.22 percent (resulting from GDP growth of 1 percent)<sup>24</sup> will further increase the demand for electricity.

<sup>22</sup> The Palestinian Electricity Regulatory Council (PERC)- Annual Report, 2012

<sup>23</sup> Ibid

<sup>24</sup> Abualkhair, Ayman (2006). Electricity sector in the Palestinian territories: Which priorities for development and peace? University of Geneva, Switzerland.

#### 4. Efforts, initiatives and future plans

Efforts are being made to regulate the sector and improve indicators. Below is a summary of these efforts and initiatives together with future plans:

- **Launch of the National Transmission Company:** The National Transmission Company is instrumental to controlling the activities associated with the transmission subsector. The Company was registered at the Companies Controller Department as a public company with capital of USD 2 million.
- **Building local power plants:** An initiative to build a power plant in the Jenin area has recently been proposed. According to initial plans, the plant will be implemented by the Palestinian private sector, while local authorities, can contribute up to 25 percent of the startup capital.<sup>25</sup> The plant is expected to reduce the price of 1 KW/h to NIS 0.35, and to supply power to the Northern and Central West Bank<sup>26</sup> with a production capacity of 200 MW (about 20 percent of current electricity consumption) that can expand to 400 MW at a later stage of development.
- **At the official level:** Two renewable-energy strategies have been approved since 2011 with a target of supplying 50 percent of Palestinian demand by 2020. Recently, the Council of Ministers approved the Palestine Solar Initiative which aims to produce 5 megawatts of solar power by 2015 by installing 1000 solar panels on the roofs of homes.

### 3. Public Finance

Net domestic revenue rose significantly during 2014 Q1 up 18.6% since 2013 Q4 and more than 50 percent from the corresponding quarter of 2013. Public spending increased by 11 percent from the previous quarter and only 2 percent from 2014 Q1, leading to a significant drop in the total budget deficit before aid (on cash basis) from NIS 1.3 billion in 2013 Q1 to only NIS 446 million in 2014 Q1. On a different note, the decline in

international aid by 60 percent from the 2013 Q1 and 20 percent from 2013 Q4 lowered the budget surplus (after grants and aid) to NIS 309 million, or 20 percent. This surplus is, however, misleading, as it is calculated on a cash basis which ignores government arrears. When these arrears (NIS 560 million) are taken into account, there is a budget deficit of NIS 251 million.

**Table 3-1: Summary of the financial position of the PNA– 2013 & Q1 2014**

(NIS millions, cash basis)

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Public revenues and grants (net)</b>	<b>3,736.7</b>	<b>2,726.1</b>	<b>3,495.9</b>	<b>3,317.0</b>	<b>3,556.3</b>
<b>Total domestic revenues (net)</b>	<b>1,842.5</b>	<b>2,191.5</b>	<b>1,965.2</b>	<b>2,361.8</b>	<b>2,801.5</b>
Tax revenues	666.5	471.3	469.4	550.1	827.2
Non-tax revenues	326.7	207.8	203.5	183.3	261.5
Clearance revenues	1,314.6	1,533.4	1,547.6	1,693.4	1,825.7
Tax rebates (-)	465.3	21.0	255.3	65.0	112.9
<b>External grants and aid</b>	<b>1,894.2</b>	<b>534.6</b>	<b>1,530.7</b>	<b>955.2</b>	<b>754.8</b>
For budget support	1,814.1	461.3	1,453.6	802.2	631.5
To support developmental projects	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
<b>Total public expenditure</b>	<b>3,180.1</b>	<b>3,071.5</b>	<b>3,159.6</b>	<b>2,931.2</b>	<b>3,247.7</b>
<b>Current expenditure, including:</b>	<b>3,053.1</b>	<b>2,877.2</b>	<b>3,003.5</b>	<b>2,801.2</b>	<b>3,031.1</b>
Wages and salaries	1,823.2	1,531.9	1,593.5	1,599.6	1,615.6
Non-wage expenses	1,114.1	1,138.4	1,184.1	990.3	1,192.2
Net lending	115.8	206.9	225.9	211.3	223.3

<sup>25</sup> Council of Ministers Resolution No. (02/35/14) 2013.

<sup>26</sup> A statement by the President of the Palestinian Energy Authority at a hearing session hosted by AMAN on January 23<sup>rd</sup>, 2014. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=667747>

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Development expenses</b>	<b>127.0</b>	<b>194.3</b>	<b>156.1</b>	<b>130.0</b>	<b>216.6</b>
Treasury-funded	46.9	121.0	79.0	(23.0)	93.3
Donor-funded	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
<b>Current deficit (before grants and aid)</b>	<b>(1,210.6)</b>	<b>(685.7)</b>	<b>(1,038.3)</b>	<b>(439.4)</b>	<b>(229.6)</b>
<b>Total deficit (before grants and aid)</b>	<b>(1,337.6)</b>	<b>(880.0)</b>	<b>(1,194.4)</b>	<b>(569.4)</b>	<b>(446.2)</b>
<b>Total deficit / surplus (after grants and aid)</b>	<b>556.6</b>	<b>(345.4)</b>	<b>336.3</b>	<b>385.8</b>	<b>308.6</b>
<b>Net financing from local banks</b>	<b>(613.6)</b>	<b>234.7</b>	<b>(372.3)</b>	<b>(143.8)</b>	<b>(368.9)</b>
<b>Remainder</b>	<b>(57)</b>	<b>(110.7)</b>	<b>(36)</b>	<b>242</b>	<b>(60.3)</b>
<b>Reminders</b>					
<b>Nominal GDP (USD millions)</b>	<b>3,041.3</b>	<b>3,353.8</b>	<b>3,411.4</b>	<b>3,483.6</b>	<b>3495.9</b>
<b>Average exchange rate (USD against NIS)</b>	<b>3.69</b>	<b>3.62</b>	<b>3.60</b>	<b>3.52</b>	<b>3.51</b>

Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table (3). Figures in brackets indicate negative values.

### 3.1 Revenues and grants

#### Total domestic revenues

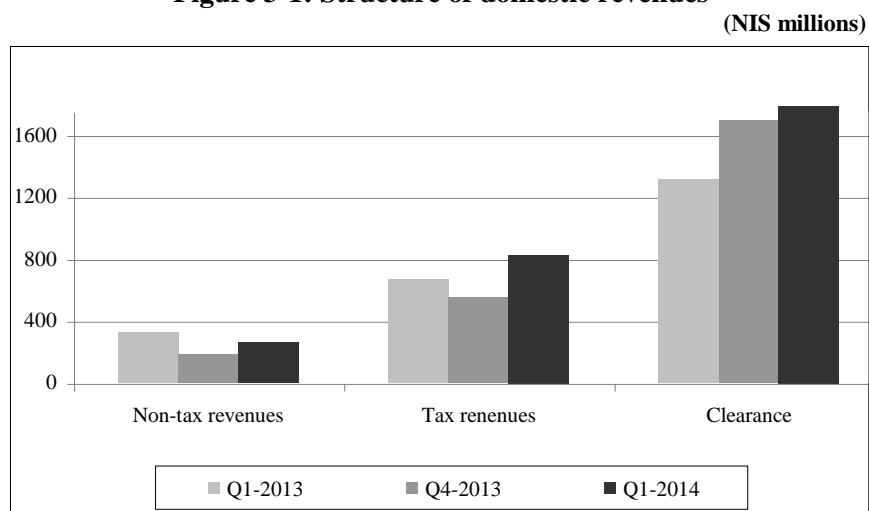
During Q1 2014, public revenues and grants totaled NIS 2.8 billion (an increase of 18.6 percent from the previous quarter), primarily due to an increase in income tax, clearance revenues and non-tax revenues. Clearance revenues formed the largest share of domestic revenues (65.2 percent), while tax revenues came in the second place (29.5 percent).

In the 2014 Q1, tax revenue totaled NIS 827 million, up 50 percent from the previous quarter and 24 percent from Q1 a year earlier. This was the result of an increase in income tax (43.3 percent of tax revenue) which was

about double the figure reported in the previous quarter. A significant rise in tax revenues from 2013 Q4 was expected since income and property taxes mature only in the first quarter of the year. The growth in domestic revenues also resulted from a NIS 324 million increase in VAT, which was far higher than in the previous quarter.<sup>27</sup>

In 2014 Q1, clearance revenues reached NS 1.8 billion, an increase of 8 percent from the previous quarter and 39 percent over the corresponding quarter of 2013. These revenues covered about 60 percent of current expenditures during 2014 Q1.

**Figure 3-1: Structure of domestic revenues**



Source: Palestinian Ministry of Finance

<sup>27</sup> In October 2012, VAT rate was raised from 14.5 percent to 15 percent, and again to 16 percent in early June 2013.

In the meantime, non-tax revenues increased by 42.7 percent (to NIS 261.5 million) from 2013 Q4, but declined by 20 percent from the same quarter of 2013.

### Grants and Foreign Aid

Foreign aid in 2014 Q1 declined dramatically to NIS 754.8 million, down 21 percent from the previous quarter and 60 percent from the

2013 corresponding quarter. Around 84 percent of this aid was slated for support of the general budget. About 72 percent of foreign aid was contributed by Arab States (Saudi Arabia and Oman); 6 percent by the Palestinian European Mechanism- PEGASE; and 23 percent by the World Bank (see Table 3-2).

**Table 3-2: Grants and foreign aid to the Palestinian Government**  
(NIS millions)

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Budget support</b>	<b>1,814.5</b>	<b>461.3</b>	<b>1,453.6</b>	<b>802.2</b>	<b>631.5</b>
Arab grants	558.6	0.0	278.1	551.7	452.5
International grants	1,255.9	461.3	1,175.5	250.5	179.0
<b>Developmental funding</b>	<b>80.3</b>	<b>73.3</b>	<b>76.9</b>	<b>152.8</b>	<b>123.3</b>
<b>Total foreign aid</b>	<b>1,894.8</b>	<b>534.6</b>	<b>1,530.5</b>	<b>955.0</b>	<b>754.8</b>

Source: Palestinian Ministry of Finance, Table (7) - External Support Table.

Taken together, domestic revenues and international grants/aid raised total budget revenues by 7.2 percent (to NIS 3.5 billion) from the previous quarter thanks to a significant rise in domestic revenue. Total

revenue, however, saw a 4.8 percent decline from the same quarter a year earlier. Table 3-3 shows the figures for current development budget revenues and their ratios to key economic variables.

**Table 3-3: Indicators of public revenues and grants**

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Total domestic revenues (NIS millions)</b>	<b>1,842.5</b>	<b>2,191.5</b>	<b>1,965.2</b>	<b>2,361.8</b>	<b>2,801.5</b>
As % to total revenues and grants	49.3	80.4	56.2	71.2	78.8
As % of current expenditure	60.3	76.2	65.4	84.3	92.4
As % of GDP	16.4	18.1	16.0	19.3	22.8
<b>External grants and aid (NIS millions)</b>	<b>1,894.2</b>	<b>534.6</b>	<b>1,530.7</b>	<b>955.2</b>	<b>754.8</b>
As % of total revenues and grants	50.7	19.6	43.8	28.8	21.2
As % of current expenditure	62.0	18.6	51.0	34.1	24.9
As % of GDP	16.9	4.4	12.5	7.8	6.2

Source: Table (3-1)

## 3.2 Public Expenditure

During Q1 2014, public spending stood at NIS 3.2 billion (or 26.5 percent of nominal GDP)-rising by 10.8 percent from the previous quarter. Current spending during the quarter made up 93.3 percent of public spending, leaving only 6.7 percent to development spending.

### Current Spending

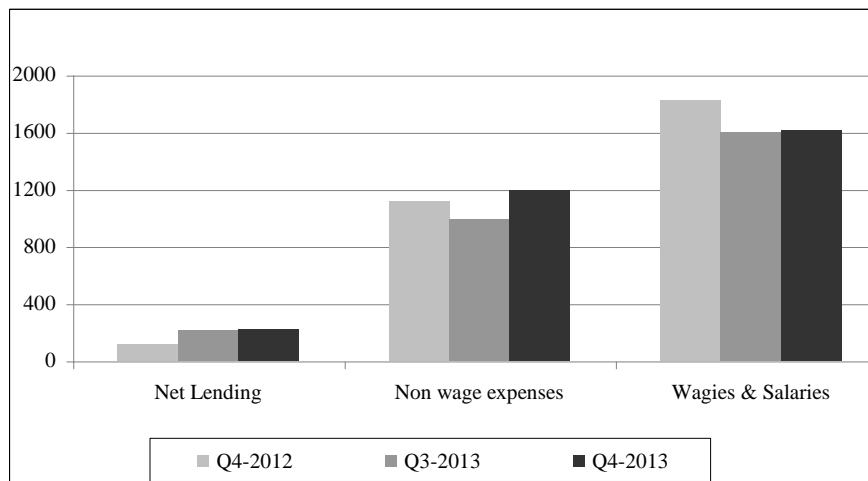
Current spending comprises three items: the wage bill (53 percent), non-wage spending (39 percent) and net lending (8 percent). During

2014 Q1, current spending grew by about 8.2 percent from the previous quarter. This was a result of a 20.4 percent increase in non-wage expenses which, in turn, resulted from a rise in operational spending and transfers to the social services as well as a growth of 5.7 percent in net lending expenditure from the previous quarter<sup>28</sup> (see Figure 3-2).

<sup>28</sup> The item 'net lending' refers to the amounts that are deducted from the clearance revenues and then transferred to utility companies in Israel and electricity providers in Palestine.

**Figure 3-2: Structure of current expenditure**

(NIS millions)



Source: The Palestinian Ministry of Finance

On a cash basis, the wage bill (the main component of current spending) remained virtually unchanged compared to the previous quarter (about NIS 1.6 billion), but decreased by 11 percent from 2013 Q1. Continued deficits undermined the PA's ability to cover the wage bill. According to quarterly data, the actual amount paid as wages and salaries was NIS 144.3 million below the actual value of the bill.<sup>29</sup>

### Development Spending

Development spending in 2014 Q1 totaled NIS 216.6 million, up 66.6 percent from the previous quarter, thanks to NIS 93.3 million the government earmarked for development spending. Table 3-4 below shows the spending budget in 2013 and the first quarter of 2014.

**Table 3-4: Public Expenditure Indicators**

Tem	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Current spending (NIS millions)</b>	<b>3,053.1</b>	<b>2,877.2</b>	<b>3,003.5</b>	<b>2,801.2</b>	<b>3,031.1</b>
As % to total public spending	96.0	93.7	95.1	95.6	93.3
As % to GDP	27.2	23.7	24.4	22.8	24.7
<b>Developmental spending (NIS millions)</b>	<b>127.0</b>	<b>194.3</b>	<b>156.1</b>	<b>130.0</b>	<b>216.6</b>
As % to total public spending	4.0	6.3	4.9	4.4	6.7
As % to GDP	1.1	1.6	1.3	1.1	1.8

Source: Table (3-1)

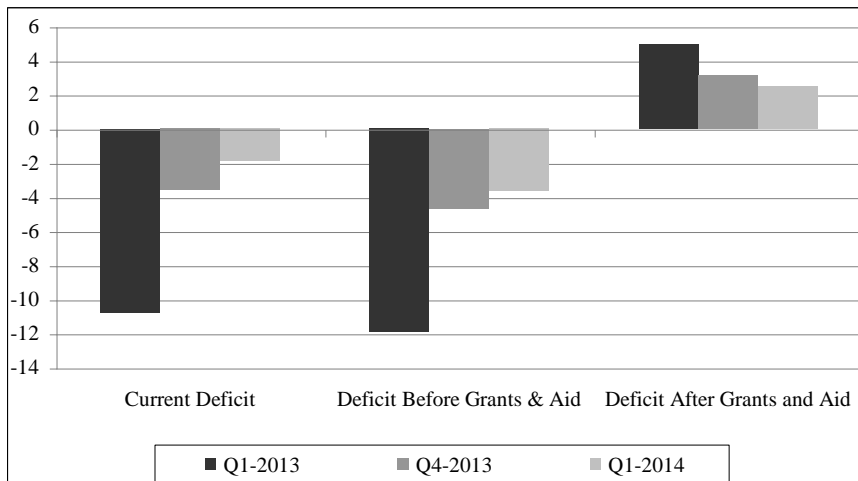
### 3.3 Financial Surplus/Deficit

In 2014 Q1, because the growth in total domestic revenues was greater than for current spending there was a decline in the current deficit before aid (on cash basis) to NIS 229.6 million (1.9 percent of GDP) compared with NIS 439.4 million (3.6 percent of GDP) in the previous quarter.

The total deficit (before grants and aid) totaled NIS 446.2 million, 21.6 percent lower than in 2013 Q4 and 66.6 percent below the figure reported in 2013 Q1 (see Figure 3-3).

<sup>29</sup> The actual wage bill shortfall totaled NIS 95 million on average for each quarter of 2013, compared to NIS 204 million on average for each quarter of 2012.

**Figure 3-3: Fiscal deficit as % to nominal GDP**



Source: Table (3-1)

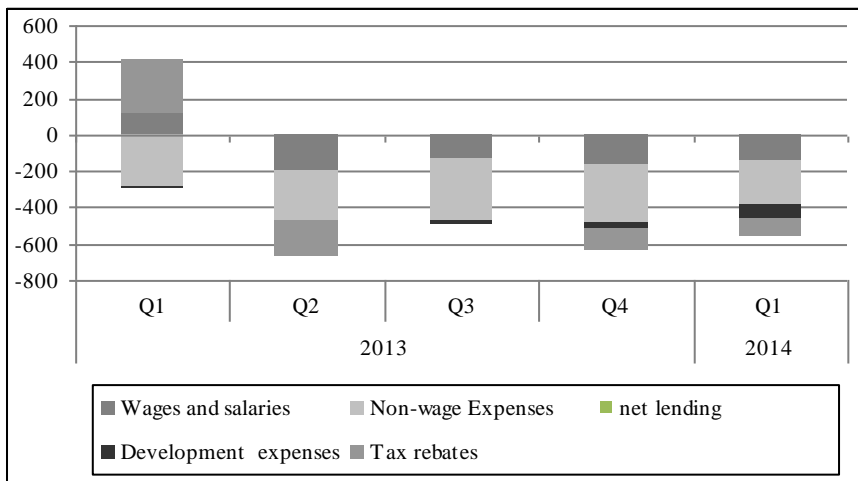
The government budget balance posted a surplus (after grants and aid) of NIS 308.6 million, down from NIS 385.8 million in the previous quarter; yet it did nothing to reduce the accumulation of arrears.

### 3.4 Accumulation of Arrears

The PNA's net accumulation of arrears in the target quarter totaled NIS 560 million, comprised of obligations owed to the private sector (NIS 244.5 million); outstanding tax

rebates (NIS 100 million); wage bill arrears (NIS 144.2 million); and development spending outlays (NIS 71.3 million). The net accumulation of arrears (NIS 560 million) and the current deficit on a cash basis (NIS 446.2 million) result in a total deficit of NIS1.006 billion. Also, taking arrears into account turns the total budget surplus on a cash basis (NIS 309 million) to a deficit of NIS 254 million. Figure 3-4 shows arrears accumulation in 2013 and 2014 Q1.

**Figure 3-4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears (NIS millions)**



Source: The Palestinian Ministry of Finance

### 3.5 Clearance Revenue (commitment basis)

basis.<sup>30</sup> The table demonstrates that in Q1 2014, clearance revenues were nearly NIS

Table 3-5 displays the quarterly developments in clearance revenues on a commitment

<sup>30</sup> Commitment basis is used because these data alone contain details of all clearance constituents.

(VAT, customs and fuel tax) made up relatively equal shares with fuel forming a slightly higher percentage than the other two components.

1,816.5 million, a 6.5 percent growth from the previous quarter and a 31 percent increase from the corresponding quarter of 2013. The three major components of clearance revenues

**Table 3-5: Clearance revenues (commitment basis)**

(NIS millions)

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Clearing revenue</b>	<b>1,388.6</b>	<b>1,421.4</b>	<b>1,587.0</b>	<b>1,705.6</b>	<b>1,816.5</b>
Customs	459.3	492.5	562.0	559.5	565.9
VAT	488.6	<b>457.9</b>	<b>521.3</b>	<b>548.7</b>	579.6
Fuel	431.5	470.2	503.0	565.6	634.4
Purchase tax (sales)	5.5	<b>-3.6</b>	<b>0.7</b>	<b>0.0</b>	-1.1
Income tax	3.7	4.4	0.0	31.8	37.7

Source: Tables of financial operations, details of revenue, spending and funding sources (commitment basis), Ministry of Finance.

### 3.6 Public Debt

The surplus in the total balance (on a cash basis) brought the public debt down to NIS 8,123 million (or 16.5 of nominal GDP), which is a 1.7 percent decline from the previous quarter.

External debt represented 47.5 percent of total debt versus 52.5 percent for domestic debt. The external debt consisted of obligations to Arab financial institutions (57 percent), international and regional institutions (30.7

percent) and bilateral loans (12.3 percent). The largest part of domestic debt was owed to the Palestinian banking system (about 19.2 percent of this debt consisted of loans provided to the Petroleum Authority, guaranteed by the PA)– see Table 3-6. Meanwhile, the cost of servicing public debt totaled NIS 54.2 million (1.9 percent of total domestic revenue), an increase of 25 percent from the previous quarter.

**Table 3-6: Public Debt- Q1 2014**

(NIS millions)

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>a. Domestic debt</b>	<b>4,257.3</b>	<b>4,774.5</b>	<b>4,457.5</b>	<b>4,408.8</b>	<b>4,268.3</b>
Bank loans	2,376.8	2,345.7	2,474.6	2,300.1	2,228.8
Bank facilities (overdraft)	1,255.1	1,666.9	1,171.7	1,274.0	1,171.1
Petroleum Authority loans	594.9	731.4	780.7	783.9	817.6
Other public institutions loans	30.5	30.5	30.5	50.8	50.8
<b>b. External debt</b>	<b>3,989.9</b>	<b>3,956.1</b>	<b>3,892.0</b>	<b>3,856.1</b>	<b>3,854.7</b>
<b>Arab financial institutions</b>	<b>2,283.0</b>	<b>2,266.7</b>	<b>2,226.3</b>	<b>2,191.8</b>	<b>2,195.7</b>
<i>Al-Aqsa Fund</i>	1,906.0	1,890.5	1,853.0	1,822.2	1,826.9
<i>Arab Fund for Economic and Social Development</i>	204.6	204.7	202.0	201.4	202.2
<i>Islamic Development Bank</i>	172.4	171.5	171.3	168.2	166.6
<b>International and regional institutions</b>	<b>1,244.1</b>	<b>1,223.8</b>	<b>1,192.9</b>	<b>1,191.3</b>	<b>1,185.2</b>
<i>World Bank</i>	1051.9	1038.0	1008.2	986.3	982.3
<i>European Investment Bank</i>	109.8	104.0	104.0	125.6	122.8
<i>International Fund for Agricultural</i>	11.2	10.9	10.9	10.5	10.6

Item	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<i>Development</i>					
<i>OPEC</i>	71.2	70.9	69.8	68.9	69.5
<b>Bilateral loans</b>	<b>462.8</b>	<b>465.6</b>	<b>472.8</b>	<b>473.0</b>	<b>473.8</b>
<b>Total public debt</b>	<b>8,247.2</b>	<b>8,730.6</b>	<b>8,349.5</b>	<b>8,264.9</b>	<b>8,123.0</b>
<b>Debt service</b>	<b>52.8</b>	<b>34.5</b>	<b>26.6</b>	<b>43.0</b>	<b>54.2</b>
<b>Public debt as % to GDP</b>	<b>18.4%</b>	<b>18.0%</b>	<b>17.0%</b>	<b>17.2%</b>	<b>16.5%</b>

Source: The Palestinian Ministry of Finance

### Textbox 5: Palestine's total public debt and arrears: 40 percent of GDP

In June 2014, the International Monetary Fund released a report on WBGS macroeconomic development and outlook, including the issue of arrears (government's outstanding payments) and public debt.<sup>31</sup> According to the report, due to additional support from several donors, total budget support for 2013 reached USD 1.25 billion, almost USD 0.5 billion higher than in 2012. This helped to reduce domestic debt and repay wage arrears (see the analysis of the government's budget in *Monitor 36*). However, 2013 saw a significant increase in dues accrued to the Pension Fund and private suppliers, which brought the figure of arrears up to NIS 1.7 billion (or about 4 percent of GDP) as shown in the table below.

**Table 1: Composition of Net Arrears Accumulation (NIS million)**

	2009	2010	2011	2012	2013
Contributions to the Pension Fund:	526	357	947	1,152	1,250
• Employee's share	171	185	374	544	612
• Government's share	355	172	573	608	630
Wage arrears	-	-	-	272	-232
Nonwage expenditure (arrears to suppliers)	460	92	353	439	582
Net lending	77	-103	-	-	-
Development projects	118	88	270	124	66
Tax refund	-140	-39	368	239	27
<b>Total</b>	<b>1,040</b>	<b>394</b>	<b>1,939</b>	<b>2,226</b>	<b>1,694</b>

<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

In addition to the arrears in Table (1), the report cites two other items:

- ✧ Clearance revenue advances from Israel during 2012 of about NIS 600 million; and
- ✧ The PA's debt and contingent liabilities to Israel Electric Corporation, some of which are in dispute, have gone up, reaching NIS 1.3 billion at the end of December 2013. The PA disputes its liability to Israel Electric Corporation, arising from Jerusalem District Electricity Company (see *Monitor 30*). According to the report, the amount of debt to Israel Electric Corporation rose to NIS 1.5 billion by the end of May 2014.

The IMF found that PA's public debt, including arrears and clearance revenue advances, is estimated to have reached NIS 16.9 billion (USD 4.6 billion), more than 40 percent of GDP, at the end of 2013. The figure further increased to an estimated NIS 17.4 billion after 2014 Q1, with domestic debts and arrears rising, resulting from a cash crunch related to back-loaded donor disbursements the report concluded.

The level of public debt (40 percent of GDP) should set off alarm bells as it signifies a structural crisis in the Palestinian fiscal sustainability.

<sup>31</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014.  
<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>



## 4. The Banking Sector

Table 4-1 documents the primary components operating in Palestine between 2013 Q1 and in a consolidated balance sheet for banks 2014 Q1.

**Table 4-1: Consolidated balance sheet for licensed banks operating in Palestine**

Item*	(USD millions)				
	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Total assets</b>	<b>10,372.0</b>	<b>10,479.3</b>	<b>10,984.5</b>	<b>11,191.2</b>	<b>11,450.8</b>
Direct credit facilities	4,077.1	4,258.2	4,404.0	4,480.2	4,675.5
Deposits at PMA & Banks	3,882.1	3,723.5	3,718.4	4,130.3	4,108.4
- Deposits held by PMA	1,031.3	970.3	976.2	996.6	984.0
- Deposits held by Banks	368.3	350.7	348.6	452.6	472.4
- Banks' offshore deposits	2,482.5	2402.5	2393.6	2681.1	2652.0
Securities Portfolio	799.0	827.2	850.8	857.3	788.4
Cash and precious metals	830.3	868.2	1,200.3	956.0	1,023.3
Investments	150.1	146.8	148.5	155.1	158.6
Bankers' acceptances	5.6	5.7	4.9	7.6	5.3
Other assets	627.8	649.7	657.6	604.7	691.4
<b>Total liabilities</b>	<b>10,372.0</b>	<b>10,479.3</b>	<b>10,984.5</b>	<b>11,191.2</b>	<b>11,450.8</b>
Total deposits of the public**	7,713.2	7,830.9	8,181.3	8,303.7	8,454.4
Proprietorship (equity)	1,297.4	1,276.4	1,309.0	1,359.9	1,411.2
Deposits of PMA and Banks	734.7	731.0	813.8	900.2	911.1
- Deposits held by PMA	192.2	174.1	184.1	189.5	200.0
- Deposits held by Banks	349.2	330.6	330.7	445.4	458.6
- Banks' offshore deposits	193.3	226.3	299.1	265.3	252.5
Other liabilities	170.7	182.9	219.4	167.5	201.5
Allocations and depreciation	456.0	458.1	461.0	460.0	472.0

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks.

\* The items listed in the table above are aggregate (including allocations).

\*\* Public deposits include private and public sector deposits.

### ✧ Assets

The net assets of banks totaled USD 11.5 billion at the end of 2014 Q1 (an increase of 2.3 percent from the previous quarter and 10.4 percent over the corresponding quarter of 2013). Below, we present the most important changes occurring on the assets side.

### ✧ Direct Credit Facilities

In 2014 Q1, direct credit facilities totaled USD 4.68 billion, a growth of 4.4 percent from the previous quarter and 14.7 percent over the same quarter a year earlier. Despite this growth, the share of credit facilities in banks' assets remained around 40.8 percent. The increase in credit facilities during the first quarter of 2014 was mostly reported in the private sector, with a growth rate of 7 percent during the quarter. The credit granted to the private sector accounted for 71 percent of total

credit facilities, with only 29 percent going to the public sector.<sup>32</sup>

By type of credit, loans represented 73.6 percent, while overdrafts constituted 26.1 percent and lease financing made up a scant 0.3 percent of total credit facilities. This distribution suggests an increase in the share of loans in 2014 Q1 by about two percentage points over 2013 Q4 while overdrafts whose share to the public sector saw some decline during this period.

By region, Gaza's share of residential private sector credit facilities fell by about half a percentage point to 15.5 percent compared to 84.5 percent for the West Bank. Within the West Bank, the Ramallah area received 64.9

<sup>32</sup> The government was the recipient of around 99 percent of public sector credit facilities.

percent of the total West Bank's share, while Nablus came second with 9.9 percent. Within the Gaza Strip, 68.9 percent of Gaza's share went to Gaza governorate.

By currency, the USD continued to hold the highest share of credit facilities (57.7 percent), ahead of the Israel shekel (31.5 percent) and the Jordanian dinar (10.1 percent) see Table 4-2.

**Table 4-2: Distribution of direct credit facilities portfolio– by Beneficiary, Type and Currency**

	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
(USD millions)					
<b>By Beneficiary</b>					
Public sector	1,243.6	1,337.2	1,382.7	1,373.2	1,355.8
Resident private sector	2,792.3	2,882.6	2,983.4	3,070.5	3,285.1
Non-Resident private sector	41.2	38.3	37.9	36.5	34.6
<b>By Type</b>					
Loans	2,914.1	2,975.0	3,118.8	3,207.7	3,442.5
Overdraft	1,151.5	1,270.8	1,272.0	1,258.5	1,218.2
Lease financing	11.5	12.4	13.2	14.0	14.8
<b>By Currency</b>					
USD	2,221.5	2,288.0	2,426.1	2,464.1	2,696.9
JD	516.1	503.8	478.4	471.1	472.4
NIS	1,315.4	1,436.3	1,462.9	1,510.7	1,470.7
Other currencies	24.1	30.0	36.6	34.3	35.5
<b>Total</b>	<b>4,077.1</b>	<b>4,258.2</b>	<b>4,404.0</b>	<b>4,480.2</b>	<b>4,675.5</b>

Source: PMA - The Consolidated Balance Sheet for Banks

Table 4-3 shows credit facilities by sector. Quarterly figures reveal a decline in credit granted for investment in stocks and financial from 1.6 to 1.2% of total credit and a drop in the share for car purchase (from 4.2 to 3.7%) between Q4 2003 and Q1 2014. Credit

facilities granted to finance consumer goods fell to 26.8 percent, declining from 28.5 percent in the previous quarter, but remained the largest single category, ahead of facilities granted to finance real estate and construction (21.4 percent).

**Table 4-3: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector (%)**

Economic Sector	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Real estate and construction	21.1	21.8	21.8	20.9	21.4
Land development	1.4	1.8	1.9	1.8	1.7
Mining and manufacturing	6.1	6.2	6.2	7.2	7.0
Internal and external trade	18.3	18.3	18.1	19.8	19.3
Agriculture and livestock	1.0	1.2	1.2	1.2	1.9
Tourism, hotels and restaurants	2.0	2.1	2.0	1.9	1.7
Transport and communications	0.8	0.9	0.8	0.7	0.7
Services	9.9	8.4	8.0	7.8	10.3
Financing investment in equity and financial instruments	2.2	1.8	1.9	1.6	1.2
Financing automobile purchase	4.2	4.2	4.2	4.2	3.7
Financing consumer goods	28.1	28.5	29.0	28.5	26.8
Others in the private sector	4.9	4.8	4.9	4.4	4.8
<b>Total Facilities (USD millions)</b>	<b>2,833.6</b>	<b>2920.9</b>	<b>3021.3</b>	<b>3107.0</b>	<b>3319.7</b>

Source: PMA

❖ **Banks Deposits at the PMA**

During Q1 2014, assets held by banks and the PMA totaled USD 4.11 billion, down 0.5 percent from the previous quarter due to a 1.1 percent decline in banks' overseas and a 1.3 percent drop in deposits held by the PMA.

❖ **Cash and precious metals**

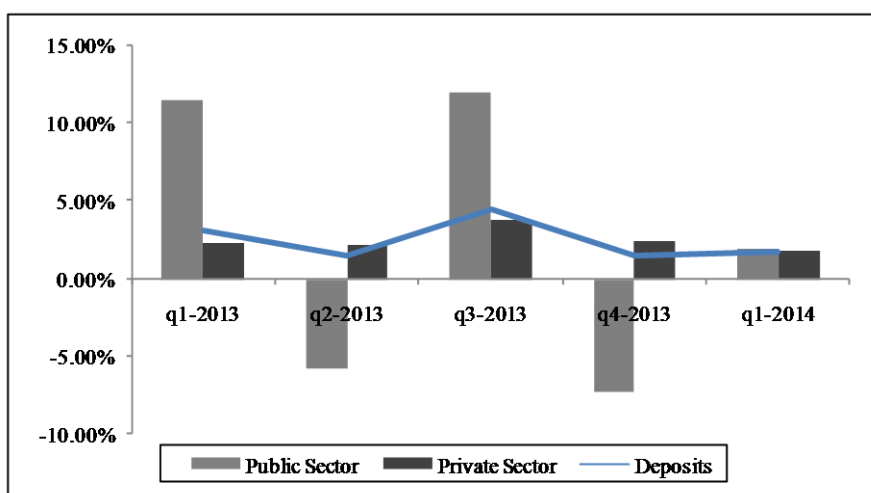
The 'cash and precious metals of banks in Palestine amounted to USD 1.02 billion in 2014 Q1, up 7 percent from 2013 Q4, thanks to a growth in cash at banks operating in both the West Bank (by 30.1 percent) and Gaza (by 18.8 percent). The increase is in part a result of the difficulties of transferring the shekel surplus to Israeli banks.

❖ **Liabilities**

Public deposits totaled USD8.45billion at the end of Q1 2014, a growth of 1.8 percent from 2013 Q4 and 9.6 percent over the previous year's first quarter.

In 2014 Q1, public deposits consisted of public sector deposits (8.2 percent) and private sector deposits (91.8 percent). With 96.1 percent, the residents' deposits accounted for the bulk of private sector holdings. Figure 4-3 shows growth in public deposits between 2013 Q1 and 2014 Q1.

**Figure 4-3: Growth in public deposits**

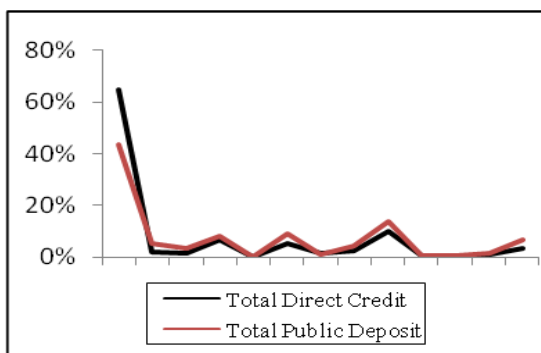


Source: PMA - The Consolidated Balance Sheet for Banks

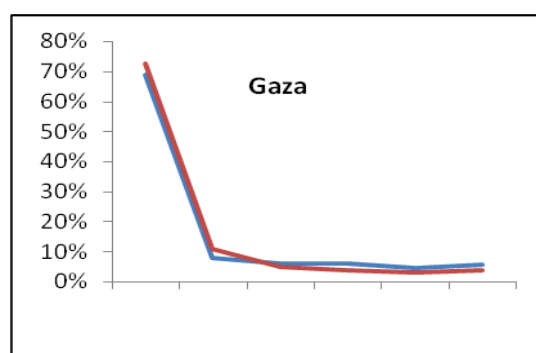
By region, the West Bank retained the lion's share of about 89.7 percent of total public deposits, with the Gaza Strip accounting for only 10.3 percent. Figure 4-4 shows the

distribution of deposits and credit by governorate in both the West Bank and the Gaza Strip at the end of 2014 Q1.

**Figure 4-4: Deposits and credit granted to governorates, as of end Q1 2014**



Source: PMA



By type, deposits remained virtually unchanged during 2014 Q1. Current (on-demand) deposits accounted for 40 percent of total public deposits. Time deposits and saving deposits remained around 28.5 percent and 31.5 percent, respectively. By currency, with

41.1 percent, the US dollar retained its position as the leading currency for public deposits. The share of accounts denominated in the Israeli shekel and the Jordanian dinar were 28.8 percent and 26.3 percent, respectively (see Table 4-4).

**Table 4-4: Distribution of Public Deposits by Depositor, Type and Currency**

	(USD millions)				2014 Q1
	2013				
	Q1	Q2	Q3	Q4	
<b>By depositor</b>					
Public sector	691.4	651.6	730.2	676.9	689.7
Resident private sector	6,786.0	6,924.7	7,186.0	7,345.4	7,465.4
Non-resident private sector	235.8	254.6	265.1	281.4	299.3
<b>By type of deposit</b>					
Current deposit	3,121.0	3,163.1	3,317.1	3,339.2	3,380.1
Time deposit	2,258.9	2,276.2	2,380.9	2,381.6	2,410.2
Saving deposit	2,333.3	2,391.6	2,483.3	2,582.9	2,664.1
<b>By currency of deposit</b>					
USD	3,120.3	3,196.9	3,438.8	3,460.6	3,477.2
JD	1,838.9	1,898.6	2,067.7	2,106.0	2,226.2
NIS	2,353.4	2,384.4	2,342.6	2,409.9	2,430.7
Other currencies	400.6	351.0	332.2	327.2	320.3
<b>Total</b>	<b>7,713.2</b>	<b>7,830.9</b>	<b>8,181.3</b>	<b>8,303.7</b>	<b>8,454.4</b>

Source: PMA

#### 4.1 Banking System Performance Indicators

The general indicators for the performance of banks operating in Palestine reveal some improvement in Q1 2014. The share of credit facilities to total public deposits grew by 1.4 percentage points from the previous quarter to

55.3 percent, while the ratio of interest income to total income grew from 73.5 percent in 2013 Q4 to 75.3 percent in the quarter (see Table 4-5).

**Table 4-5: Banking System Performance Indicators (%)**

Indicator	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Equity / total assets	12.5	12.2	11.9	12.2	12.3
Interest income / total revenue	74.8	76.7	74.8	73.5	75.3
Credit facilities/ public deposits	52.9	54.4	53.8	53.9	55.3
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	40.4	40.7	40.5	40.7	42.7
Foreign investments / total deposits	37.8	37.0	35.7	38.2	36.8
Nonperforming credit facilities/ total facilities	3.2	3.1	2.9	2.9	2.9

Source: PMA

By contrast, the share of foreign investments declined by 1.4 percentage points slipping to 36.8 percent during the same comparison period. It is noteworthy that 77 percent of foreign investments were in the form of banks' overseas deposits.<sup>33</sup>

Meanwhile, nonperforming credit facilities constituted 2.9 percent of total facilities (USD 132.8 million).

#### ✧ Profits of banks operating in Palestine

The net profits of banks operating in Palestine at the end of 2014 Q1 reached USD 40.5 million, up from USD 30.3 million in the previous quarter. Table 4-6 shows sources of revenue, expenses and net profits of banks from 2013 Q1 to 2014 Q1. The profits achieved between the two quarters came primarily from reducing spending rather than increased revenue.

**Table 4-6: Sources of revenue, expenses and net income of banks**  
(USD millions)

	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
<b>Net revenues</b>	<b>109.2</b>	<b>113.3</b>	<b>116.9</b>	<b>122.2</b>	<b>118.6</b>
Interest	81.7	86.9	87.5	89.8	89.3
Commissions	18.2	19.3	20.5	22.3	19.8
Debt securities & investment	0.73	-0.21	1.4	3.2	3.0
Operations of evaluating and exchanging foreign currency	7.3	6.2	6.2	5.0	4.4
Hedging and trading	0.13	0.07	0.08	0.05-	0.6
Other operating revenue	1.2	1.1	1.2	2.0	1.5
<b>Expenses</b>	<b>69.3</b>	<b>80.9</b>	<b>76.7</b>	<b>91.9</b>	<b>78.1</b>
Operating expenses	57.2	60.8	63.8	69.7	64.7
Allocations	1.4	4.5	1.7	1.4	1.6
Tax	10.7	15.6	11.2	20.8	11.8
<b>Net income*</b>	<b>39.9</b>	<b>32.4</b>	<b>40.2</b>	<b>30.3</b>	<b>40.5</b>

Source: PMA

\* Net income = net revenue – expenses

## 4.2 Average interest rates on deposits and loans

In 2014 Q1, interest rates on deposits for all currencies remained unchanged compared to the previous quarter, though interest rates for the JD deposits were relatively higher than those for the USD and the NIS.. The interest

rates for the NIS and the USD loans fell to 11.4 percent and 6 percent, respectively. Meanwhile, the interest rate for JD loans rose to 9.4 percent (see Table 4-7).

**Table 4-7: Weighted average interest rates for deposits and loans (%)**

Period		JD		USD		NIS	
		Deposits	Loans	Deposits	Loans	Deposits	Loans
2013	Q1	1.7	8.7	0.5	7.3	1.1	11.7
	Q2	2.4	9.5	0.8	7.9	1.4	11.5
	Q3	2.1	9.5	0.5	7.7	1.4	11.2
	Q4	2.1	9.0	0.8	7.1	1.4	12.0
<b>Average</b>		<b>2.07</b>	<b>9.2</b>	<b>0.65</b>	<b>7.5</b>	<b>1.32</b>	<b>11.6</b>
<b>2014</b>	Q1	<b>2.1</b>	<b>9.4</b>	<b>0.8</b>	<b>6.0</b>	<b>1.4</b>	<b>11.4</b>

Source: Quarterly Statistical Bulletin – PMA

<sup>33</sup> Foreign investments include banks' overseas deposits, investments in investment instruments and facilities granted to nonresidents.

### 4.3 Check Clearing

Data from the Palestine Monetary Authority clearance houses in both Ramallah and Gaza demonstrate that in 2014 Q1, checks presented

for clearing fell by 5.5 percent in number and 2 percent in value as compared to quarter 4 of the previous year (see Table 4-8).

**Table 4-8: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned**

Period	Checks presented for clearing		Checks returned		
	No. (checks)	Value (USD millions)	No. (checks)	Value (USD millions)	
2013	Q1	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	Q2	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	Q3	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
	Q4	1,156,713	2,837.5	123,730	174.2
<b>Total</b>	<b>4,346,427</b>	<b>10,567.7</b>	<b>487,344</b>	<b>659.2</b>	
2014	Q1	1,093,504	2779.3	110,488	168.4

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

### 4.4 Banking Penetration

The eight new bank branches that opened during 2014 Q1 brought the total number of branches operating in Palestine to 245 (131 for

local banks and 114 for foreign banks)- see Table 4-9.

**Table 4-9: Banking Penetration in Palestine- as of March 31, 2014**

Item	Local banks	Foreign banks	Total
Number of banks	7	10	17
Number of bank branches and offices	131	114	245
Number of ATMs	272	222	494
Number of ATM cards	081,128	674,7	755,135
Number of credit cards	086,24	550,38	636,62
Number of debit cards	643,150	258,266	901,416

Source: PMA

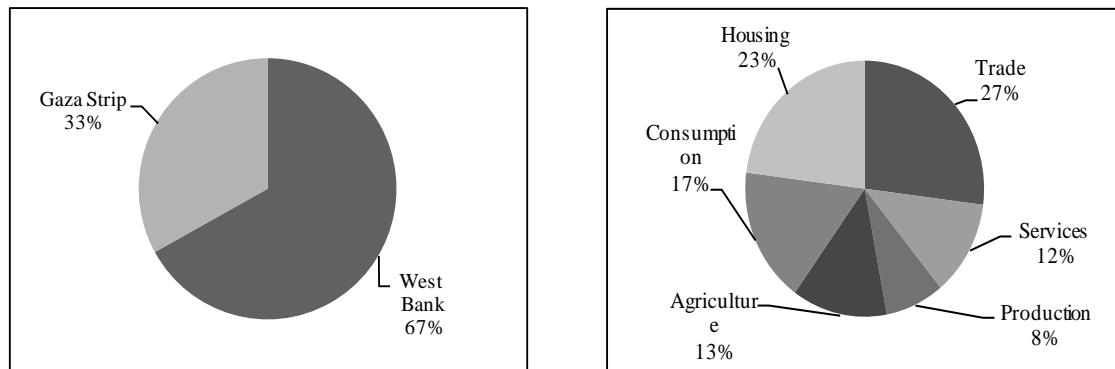
### 4.5 Specialized lending institutions (SLI)<sup>34</sup>

Specialized lending institutions operate through a network of branches and offices that totaled 64 at the end of 2014 Q1, with 518 employees serving 55,186 clients (63.2 percent in the West Bank and 36.8 percent in Gaza). Females represented 52.3 percent of clientele during the target period. In 2014 Q1, these institutions granted 9434 loans with a total value of USD 21.5 million, while the

loan portfolio at the end of the quarter amounted to USD 107 million. During the quarter, the commercial sector was the largest beneficiary with 27 percent of the total value of credit, followed by the housing sector (23 percent), the consumer sector (17 percent) and the agricultural sector (13 percent)- see Figure 4-5.

<sup>34</sup> Data particularly cover six lending institutions: ASALA, ACAD, FATEN, UNRWA, REEF and CHF, all of which, except for UNRWA, have already obtained PMA license in accordance with the system in place.

**Figure 4-5: Regional and sectoral distribution of SLI facilities**



#### 4.6 Palestine Stock Exchange

The *Quarterly Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators for the Palestine Stock Exchange:

- ✧ Financial market indicators:
  - Market capitalization:<sup>35</sup> The share of market capitalization in the Palestine Stock Exchange in 2013 was 24 percent, compared to 28 percent a year earlier.
  - Number of listed companies: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q1 2014 was 49 (9 companies working in banking and financial services; 12 manufacturing companies; 7 insurance companies; 9 investment companies; and 12 companies working in the services sector).
- ✧ Liquidity Indicators
  - of the value of traded shares to GDP: In 2014 Q1, this ratio was 6 percent, up from 5 percent in the previous quarter.
  - Turnover (This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year): In the target quarter, turnover was 5 percent, up from 4 percent in the previous quarter. At the sectoral level, the turnover in the investment sector was 11 percent; the services sector 5 percent; the banking and financial services sector 3 percent; the insurance sector 2 percent and the manufacturing sector 1 percent.

<sup>35</sup> This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than individual quarters.

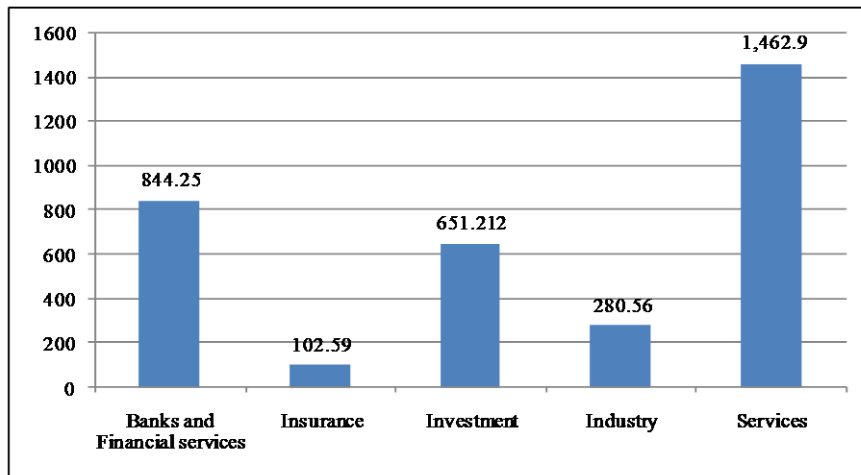
- ✧ Degree of Concentration is used to measure the influence of large companies on stock prices. The influence is measured by calculating the share of the top five (or sometimes ten) largest companies in the total value of shares traded on the stock market. About 85 percent of the total value of shares traded in Q1 2014 was held by the largest five companies on the Palestine Stock Exchange, namely Palestinian Telecommunications Group (37 percent); Palestine Development and Investment (36 percent); Bank of Palestine (6 percent); Palestine Islamic Bank (3 percent); and the Arab Palestinian Investment Company- APIC (3 percent).

The market value of shares for the companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q1 2014 amounted to USD 3.3 billion, up from USD 3.2 billion in the previous quarter. By sector, services remained the largest share of the total market value (44 percent). The banking and financial services sector followed with 25 percent of total value (see Figure 4-6).

Shares traded on the Palestine Stock Exchange during 2014 Q1 totaled 76.4 million, down 11 percent from 2013 Q4. The market value of shares traded was USD 166 million, a growth of 15 percent from the previous quarter (see Figure 4-7).

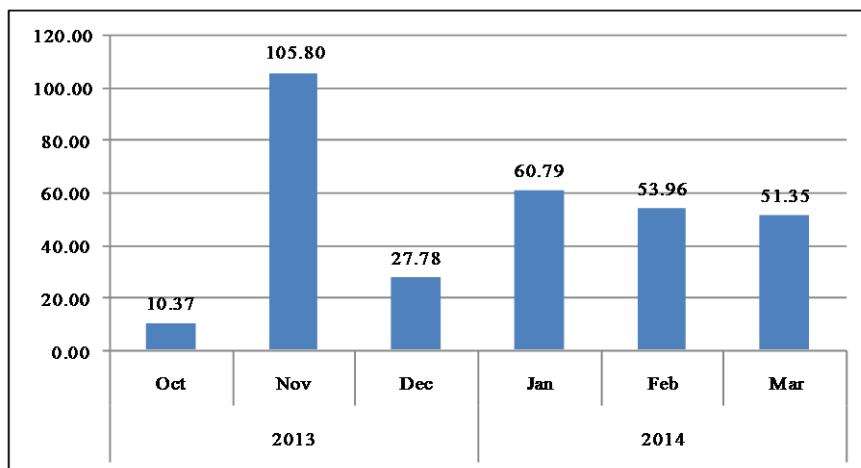
Of the total value of shares traded during the quarter, the investment sector and the services sector had the largest percentage (with 41 percent each), while the banking & financial services sector followed, with 15 percent (see Figure 4-8).

**Figure 4-6: Value of shares listed on PSE by Sector, Q1 2014**  
(USD millions)



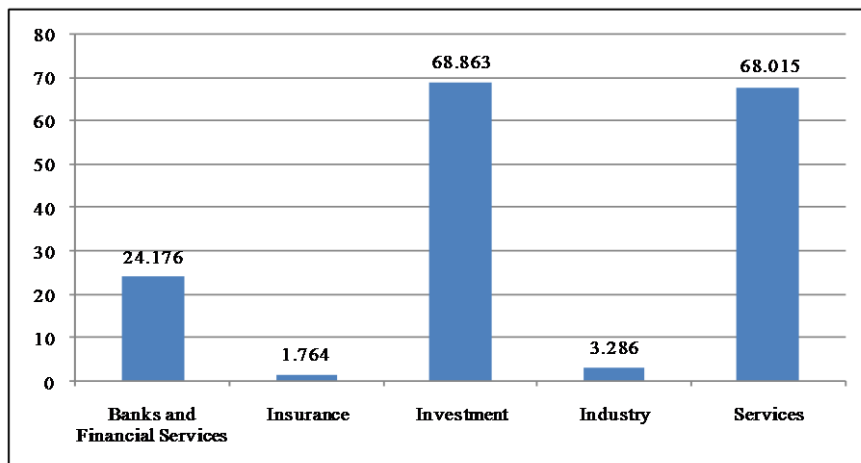
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

**Figure 4-7: Value of shares traded on PSE, Q4 2013 & Q1 2014**  
(USD millions)



Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

**Figure 4-8: Value of shares traded on PSE by Sector, Q1 2014**  
(USD millions)



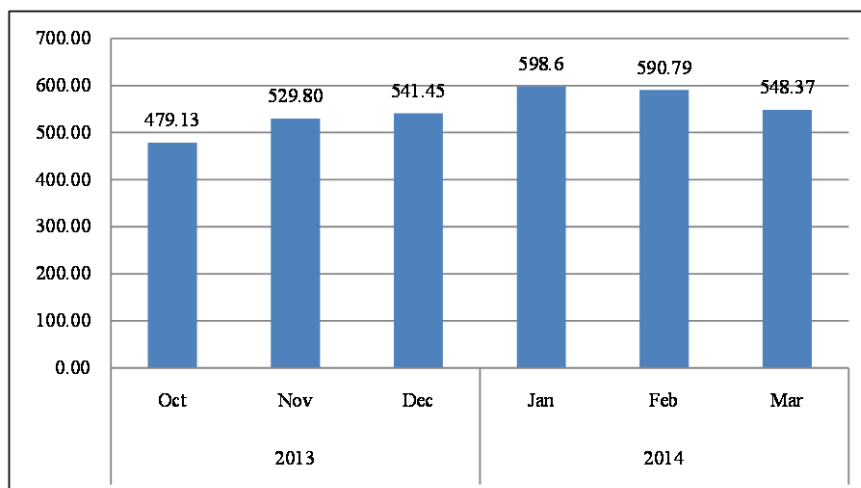
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)



## AI-Quds Index

At the end of March 2014, the AI-Quds Index closed at 548.37 points, gaining 6.92 points from 2013 Q4 (see Figure 4-9).

**Figure 4-9: AI-Quds Index, Q4 2013 & Q1 2014**



Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

### **Textbox 6: Interest Rates Spreads in Palestine: Discrepancy and Harmfully High Levels**

The World Bank defines 'Net Interest Rate Spread' (NIRS) as the difference between the average yield banks receive from loans and other interest-accruing activities and the average rate they pay on demand deposits, savings deposits and term deposits. The net interest rate spread is a key determinant of a financial institution's profitability and the effectiveness of bank intermediation. Since financial intermediation services (accepting deposits and granting credit) are the main activities of banks, the interest rate spread reflects the profit the banks receive in return for bearing the risk of financial intermediation. The greater the cost of banking intermediation, the greater the interest rate spread, which is primarily influenced by the structure of the market, operational costs and credit risk.<sup>36</sup>

Interest Rate Spread is relatively low in the developed countries, and far lower than in developing countries. For example, in 2012, it was 2.7 percent in Switzerland and 0.9 percent in Japan, as compared to 16.8 percent in Peru and 8.2 percent in Kenya.<sup>37</sup> This difference is mainly attributed to higher operating costs for banks in poor countries. This, in turn, results from auxiliary performance factors, such as low efficiency, as well as macro factors, such as a poor banking sector regulatory framework, low competition and high risks resulting from political instability.

Related literature confirms that NIRS is influenced by the efficiency of banks and their ability to provide banking services at the lowest possible cost to their clientele, since the higher the bank's potential to provide low cost services, the higher the profits and, thus, the lower the need to raise NIRS. The risk of default, high debt and the availability of alternative opportunities to invest the central banks' financial resources are key factors behind the tendency to raise NIRS. These factors are particularly important in areas suffering from political and economic instability, such as Palestine. At the macro level, the efficiency of banks is closely related to conditions surrounding the banking business (e.g. institutional framework and the competitive environment), which, in turn, influences the interest rate spread.<sup>38</sup>

<sup>36</sup> Wong, P. (1997) "The Determinants of Bank Interest Margins Under Credit and Interest Rate Risks". *Journal of Banking and Finance*. No. 21, pp. 251-271.

<sup>37</sup> World Bank: The Global Financial Development Database

<sup>38</sup> See:

- Randall, R. (1998) "Interest Rate Spreads in the Eastern Caribbean," IMF Working Paper No. WP/98/59,

- Angbazo, L. (1997): "Commercial bank net interest margins, default risk, interest rate risk and off-balance sheet banking", *Journal of Banking and Finance*. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06257.pdf>)

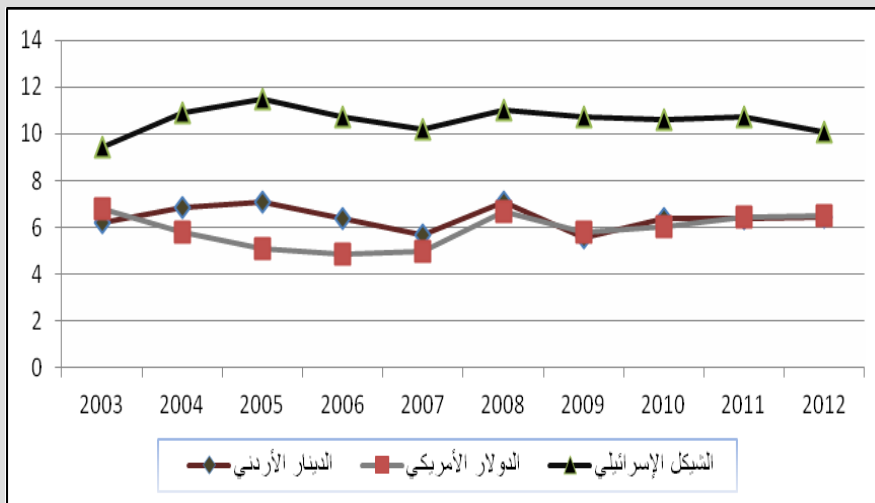
- Barajas A., R. Steiner & N. Salazar (1999): "Interest spreads in banking in Colombia 1974-96". IMF Staff Papers, 46.

There are three currencies traded in Palestine (USD, NIS and JOD), which results in three interest rate spreads that are generally high compared to the corresponding rates in the countries issuing these currencies. There are also significant differences between the interest rate spread for these three currencies; relatively low for the USD compared to the NIS.

In 2012, interest rate spread in Palestine was 10.75 percent for the NIS, 6.5 percent for the USD and 6.4 percent for the JD. The average spread during the period from 2003 to 2012 was 10.6 percent for the NIS, 5.9 percent for the USD and 6.4 percent for the JD (see Figure 1).

Interest rate spreads for the USD and the JD are convergent- a result of the fact that since 1995, the JD (equivalent to USD 1.41044) has a fixed exchange rate against the USD. The low interest rate for the JD can also be attributed, in part, to the free movement of capital between the West Bank and the East Bank and the integration between the two capital markets.

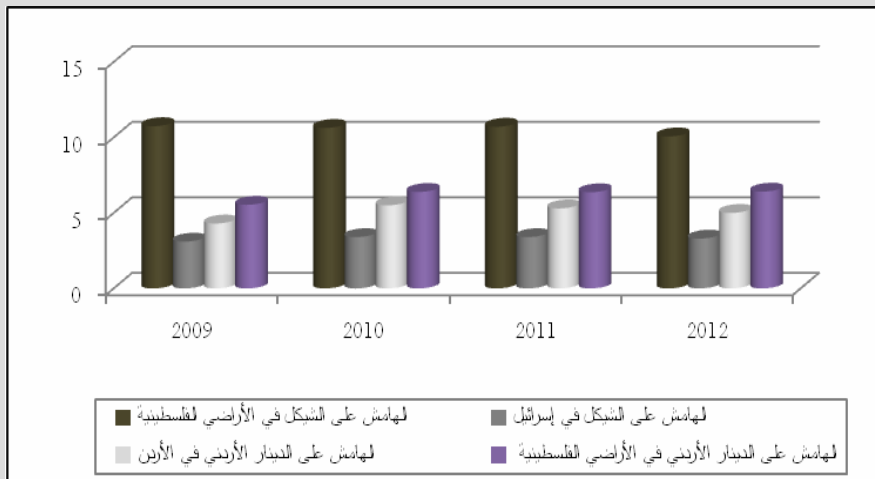
**Figure 1: Interest rate spread for the NIS, the USD and the JD in Palestine, 2003-2012**



Source: PMA Database

The rates in Palestine are generally higher than in the countries issuing these currencies. As demonstrated in Figure 2, the interest rate spread for the JD in Palestine was quite close to the rate in Jordan during 2003-2012. By contrast, the rate for the NIS in Palestine is three times its level in Israel, probably due to the risks of volatile NIS exchange rates (Israel's currency has had a volatile past). More importantly, transferring the NIS between Palestinian and Israeli banks is perilous, with many crises arising in the past years leading to either overflows or shortages in the availability of the NIS in Palestine.

**Figure 2: Interest rate spread for the NIS and the JD in Palestine vs. Israel and Jordan**



Source: PMA Database, World Bank Database

On the whole, the interest rate spread in Palestine is high for all currencies compared with other neighboring countries (1.5 percent in Lebanon, 4.4 percent in Egypt, 2.9 percent in Kuwait).<sup>39</sup> The high interest rate spread adversely impacts investment and saving. The high interest rate spread in Palestine, compared to neighboring countries and those with similar levels of development, is due to political and economic uncertainty and other risks. However, internal problems might also play a factor such as: low banking efficiency, the feverish pursuit of profits, and the restricted competitive environment surrounding the banking sector.

## 5. Investment Indicators

### 5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in Palestine under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip.<sup>40</sup> This issue of the *Monitor* documents the new companies registered in Q1 2014 in the West Bank only because data on the registration of companies in the Gaza Strip are

not available to the Ministry of National Economy in Ramallah.

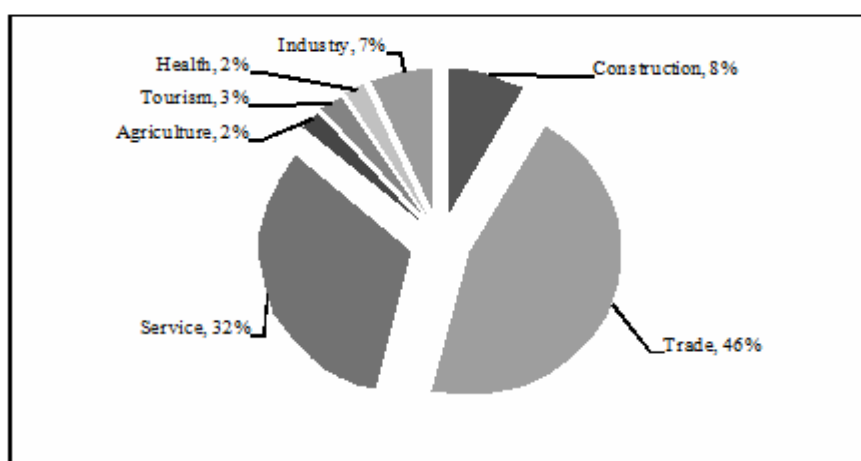
The number of companies newly registered in the West Bank in Q1 2014 totaled 440, up 56 from the previous quarter and 61 from the corresponding quarter of 2013 (see Table 5-1).

**Table 5-1: New companies registered in the West Bank (2008-2014)**

Quarter	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	247	454	334	389	319	272	440
2	334	412	428	373	278	317	n.a
3	315	349	164	287	228	302	n.a
4	287	438	290	337	245	281	n.a
<b>Total</b>	<b>1,183</b>	<b>1,653</b>	<b>1,216</b>	<b>1,386</b>	<b>1,070</b>	<b>1,172</b>	<b>n.a</b>

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

**Figure 5-1: Distribution of capital of new companies registered in the West Bank- by economic activity, Q1 2014**



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

<sup>39</sup> World Bank: The Global Financial Development Database

<sup>40</sup> Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

The new companies registered in 2014 Q1 had total capital investment of JD 59 million, down 42 percent from the previous quarter.<sup>41</sup> By sector, data available show that with a share of 46 percent (JD 27 million), companies in the trade sector held the largest share of capital of newly-registered companies in the quarter. The services sector ranked second with a share of 32 percent (JD 19.2 million). The construction and industry sectors came third and fourth, with 8 percent (JD 4.8 million) and 7 percent (JD 4 million), respectively (see Figure 5-1).

In terms of the legal form of companies registered in 2014 Q1, data show that 183 companies were classified as public ordinary companies, 254 were private joint stock companies, 3 were foreign private joint stock companies. Private joint stock companies' accounted for 65 percent of the total capital of newly-registered companies, while public ordinary companies accounted for 35 percent (see Table 5-2).

**Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form, 2013 & Q1 2014**

(JD millions)

Year	Legal Form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.628
Q2 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
Q3 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708
Q4 2013	11.555	36.713	2	50.133	100.402
<b>2013</b>	<b>51.081</b>	<b>119.846</b>	<b>2</b>	<b>169.268</b>	<b>342.195</b>
<b>Q1 2014</b>	<b>20.882</b>	<b>38.295</b>	<b>0</b>	<b>0.672</b>	<b>59.244</b>

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

## 5.2 Building Licenses

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity, in general, and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer), while

declining in the first and fourth quarters (during winter). In general, the number of licenses issued in Palestine does not include all building activities in the construction sector, as numerous construction activities, especially in rural areas, are not registered or licensed.

**Table 5-3: Building licenses issued in Palestine: 2013-2014**  
(area in 1000 sq m)

Indicator	2013					2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1
Total licenses issued	2,281	2,501	2,219	2,137	9,138	2,445
Residential buildings	2,053	2,282	2,026	1,954	8,315	2,239
Non-residential buildings	228	219	193	183	823	206
Total licensed areas	1000.9	1,081.6	1,047.1	854.6	3,984.2	1,149.4
No. of new units	3,173	3,540	3,926	2,927	13,566	3,804
Area of new units	541.3	593.5	675.3	508	2,318.1	686.5
No. of existing units	1,035	829	656	874	3,394	842
Area of existing units	171.9	144.9	106.2	152.1	575.1	140.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2014): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

<sup>41</sup> In Q1 2014, companies were registered in three currencies: the Jordanian Dinar, the U.S. Dollar and the British Pound. The exchange rate was calculated according to the quarterly rate of the Jordanian dinar exchange rates against the U.S. Dollar (0.7059) and the British Pound (1.1742).

Building license data show a growth of 14.4 percent in the number of building permits during Q1 2014 compared to the previous quarter and a growth of 7.2 percent from the previous year's corresponding quarter. Quarterly data also show that the total area licensed for building in 2014 Q1 saw a growth of 34.5 percent from the previous quarter and 14.8 percent from the corresponding quarter of 2013.

### 5.3 Cement Import

During this quarter, the quantity of cement imported into Palestine dropped by 0.5 percent from the previous quarter, but it was 37.3 percent higher than the quantity imported in the prior year's first quarter. Cement volume entering Gaza saw sharp decline compared to 2013 Q4 and 2013 Q1 (see Table 5-4).

**Table 5-4: West Bank and Gaza Imports of Cement: 2013-2014**  
(in thousand tons)

Region	2013				2014
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
West Bank	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6
Gaza	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6
Palestine	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative Records, 2014. Ramallah, Palestine.

### 5.4 Vehicle Registration

This section records the number of new or used vehicles registered for the first time in the West Bank and imported from Israel and abroad. The vehicle registration indicator can mirror the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about future economic conditions, on the other. Since vehicles are expensive and because they are often purchased through borrowing from banks, improvement in this indicator reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability of debtors to pay obligations.

During Q1 2014, 3,764 new and used vehicles were registered in the West Bank, down 3.1 percent from the previous quarter, but up 9.6 percent from the same quarter a year earlier. Around 51 percent of vehicles registered in the West Bank during this quarter were used vehicles imported from overseas markets, while 33 percent were new cars imported from overseas markets, and the rest (16 percent) were used vehicles purchased from the Israeli market (see Table 5-5).

**Table 5-5: New and used vehicles newly registered in the West Bank**

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Q1 2013	1,274	1,345	815	3,434
Q4 2013	1,535	1,743	606	3,884
January	306	744	191	1,241
February	460	567	184	1,211
March	493	592	226	1,311
Q1 2014	1,259	1,903	601	3,763

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

### 5.5 Hotel Activity

The total number of hotels operating in the West Bank rose to 116 end of Q1 2014, up from 113, the figure reported in 2013 Q4. During the quarter, hotel guests totaled 149,526 (an increase of 24.1 percent from the

previous quarter, but a decline of 21.7 percent from the corresponding quarter of 2013). These guests lodged a cumulative 361,711 nights in the West Bank's hotels (see Table 5-6).

**Table 5-6: Key Hotel Indicators in the West Bank, 2012-2014**

Indicator	2012	2013					2014
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1
No. of operating hotels	98	101	107	111	113	113	116
Average no. of employees	2449	2,635	2,793	2,794	2,950	2,797	3,035
No. of guests	575,495	120,441	153,085	135,808	190,893	600,362	149,526
No. of nights stayed	1,336,860	279,591	376,848	321,264	489,517	1,467,709	361,711
Average room occupancy	1,513.7	1,212.0	1,539.2	1,374.1	1,703.3	1,458.5	1,527.4
Average bed occupancy	3,652.6	3,106.6	4,141.2	3,492.0	5,320.8	4,021.1	4,019.0
Room occupancy %	29.1	22.0	26.2	22.9	28.0	24.8	23.0
Bed occupancy %	30.7	24.6	30.7	25.5	38.3	29.9	27.3

Source: PCBS, 2014: Hotel Activity in the West Bank

### **Textbox 7: Peace would give Israel's GDP NIS 180 billion boost**

An Israeli team of economists, led by Yarom Ariav (Director General of Israel's Ministry of Finance), carried out a study on the gains Israel's economy would reap from a functional peace based on the Arab Initiative. The peace potential gains are the other face of what Israel will miss from the lack of peace.<sup>42</sup>

The study used a model to estimate the annual economic gains for Israel after ten years of peace, and accordingly divided these gains into two types: growth in GDP and an improvement in the government budget.

#### **Growth in GDP**

According to the study, a 'glass ceiling' is restricting Israel's economic growth to 3 percent a year, and stimulating growth higher than this rate requires a fundamental change in the conditions surrounding the Israeli economy. The study suggests that this restriction could be broken if the peace process is renewed, allowing the economy to grow at higher rates. Among the most important factors that could break this restriction is stimulating exports to Arab and Muslim countries. The study maintained that peace would bring a 6 percent annual increase in exports every year, or USD 27 billion (NIS 97 billion) as growth in GDP after a decade of functional peace. On the other hand, the number of incoming tourists would rise to more than double the current figure (from 3 million to 8 million a year), contributing another USD 22 billion to Israel's GDP. Finally, foreign investment would grow to USD 10 billion annually, the study projected.

If there were to be 10 years of functional peace with the Palestinians, these three factors would likely add around 180 billion shekels (USD 52.5 billion) a year to Israel's gross domestic product, the study estimated. This would increase Israel's growth rate from its current 3 percent a year to 4.8 percent, a 60 percent increase in the growth rate. The study found that this is not even the best-case scenario, as the actual rates could be higher than that.

#### **The government budget**

According to the study, an 18 percent increase in Israel's GDP would generate around NIS 54 billion in additional annual tax (direct and indirect) revenues by the end of the decade. On the other hand, peace would reduce spending by NIS 13 billion a year. First, defense spending would go down from its current 7 percent of GDP to 4.5 percent (as is the case in the United States), thus saving NIS 10 billion a year by the end of the decade. Second, peace would save NIS 1 billion that the budget currently subsidizes on settlements. Third, a functional peace would cut the state's annual borrowing costs by NIS 2 billion by reducing the borrowing interest rate. The increased revenues and reduced spending could have an additional NIS 67 billion a year impact by the decade.

These gains would make it possible to cut the value-added tax to 12 percent, from 18 percent and, instead, increase spending on such vital areas as education and social services (which protesters demanded in demonstrations that swept the country in 2011).

<sup>42</sup> See <http://www.haaretz.com/business/.premium-1.603907>  
<http://tlv1.fm/business/the-cost-of-doing-business/2014/07/08/67-billion-nis-the-money-to-be-made-from-peace-3/>  
<http://www.jpost.com/Business/Business-Features/Peace-could-increase-growth-rate-by-60-percent-362048>

### **Textbox 8: The IMF study on potential Palestinian economic gains from peace: Peace is not a substitute for aid and economic reform**

In June 2014, the IMF released a study on the economic gains the Palestinian economy would achieve from peace. The study's estimates are built on a set of assumptions<sup>43</sup>:

- ✧ A final status agreement by the end of 2014
- ✧ A gradual lifting of Israeli restrictions on internal and external movement of goods and people and access to land and other resources in 2015–2017.
- ✧ No net increase in the number of Palestinian workers in Israel and settlements.
- ✧ Increase in foreign direct investment and domestic private investment of 20 percent of GDP in 2015–2017.
- ✧ Continuation of current monetary arrangements (i.e., three traded, exchangeable currencies).
- ✧ Additional donor support in the short run: a 50 percent increase in total donor aid (budget and project support) in 2015, phased out in 3 years after which donors would provide USD 1 billion per year.
- ✧ Expansion of health and education services to accommodate the phasing-out of UNWRA (from 2017). From 2017, USD 100 million is added to the PA's budget until all services provided by UNWRA are covered by the PA. UNWRA's budget for the WBG is around USD 450 million per year, according to IMF.

The study found that under these assumptions, the performance of the Palestinian economy will improve significantly, and that real GDP growth would rise to 6 percent in 2015 and increase further to above 10 percent in the medium term. Despite inflationary pressure, inflation would remain lower than 10 percent, anchored by modest inflation rates in Israel. By contrast, unemployment would remain at above 20 percent as a result of high population and labor force growth, as well as existing labor market distortions. Additionally, public finances would improve thanks to higher revenues that are generated by stronger growth and imports.

The study outlined two issues, in particular. First, despite a reduced reliance on external aid should the peace process succeed, aid flows to Palestine should be maintained in the future. Second, though indispensable for unleashing Palestine's economic potential, peace is not a substitute for economic reform, improving the efficiency of public administration and enhancing the investment climate and PMA capacity. In sum, while necessary, peace is alone insufficient for Palestine to flourish economically.

## **6. Prices and Purchasing Power**

### **6.1 Consumer Prices**

Indices of consumer prices in Q1 2014 showed an increase of 0.64 percent from the previous quarter and 2.19 percent from the corresponding quarter of 2013. 'Medical care' expenses had the strongest influence on indices, increasing by 6.79 percent from the previous quarter. Also, 'alcohol and tobacco' prices rose by 1.66 percent, while 'lodging and related supplies' prices increased by 1.41 percent during the same comparison period. This occurred against a 3.11 percent drop in the prices of education services and a 2.51 percent decrease in the prices of transportation and travel (see Table 6.1).

Table 6-2 outlines the change in price of some categories of commodities in Palestine during 2014 Q1 compared to the previous quarter. Looking at some representative commodity groups in detail, the prices of dairy and eggs rose by 11.45 percent. The price of eggs, for example, saw an increase of 5.62 percent (the price of local fresh eggs was NIS18.36 / 2 kg carton in January 2014). Likewise, the price of poultry increased by 8.15 percent (the price of local fresh skinned chicken reached NIS 16.79 / 1 kg in January 2014). Similarly, the price of domestic fuel rose by 4.19 percent as the price of home liquid fuel increased by 3.65 percent

<sup>43</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

(e.g., the price of kerosene reached NIS 6.51 / 1 liter during March 2014). In parallel, car fuel prices showed an increase of 2.97 percent (e.g. the price of unleaded Israeli gasoline 95 octane

was NIS 7.41 / 1 liter during September 2013, while the price of Israeli diesel reached NIS 6.90 during the same month).

**Table 6-1: Average CPI Change in Palestine by Commodity Group**

Group	% Change in Q1 2014 from Q4 2013	% Change in Q1 2014 from Q1 2013
Food stuff and soft drinks	0.08	1.30
Alcohol, beverages and tobacco	1.66	12.97
Textiles, apparels, and footwear	(1.51)	(1.54)
Lodging and related supplies	1.41	4.59
Furniture & home appliances	(1.63)	(2.20)
Medical care	6.79	9.01
Transportation & travel	(2.51)	(3.67)
Telecommunications	(1.94)	(1.90)
Recreational & cultural goods & services	(1.61)	(2.57)
Educational Services	(3.11)	5.08
Restaurant, cafe, and hotel services	2.81	5.41
Miscellaneous goods and services	10.84	6.26
<b>General CPI</b>	0.64	2.19

Source: PCBS.

\* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

By contrast, the prices of fresh meat fell by 6.58 percent. For example, the price of fresh beef dropped by 8.08 percent. Also, the price

of fresh vegetables saw a 5.55 percent decline. Particularly, the prices of tomatoes dipped by 31.73 percent.

**Table 6-2: Price changes of selected commodity groups in Palestine**

Commodity Group	% Change in Q1 2014 from Q4 2013
Fuel for cars	2.97
House fuel	4.19
Fresh Vegetables	(5.55)
Fresh Meat	(6.58)
Sugar	(5.38)
Rice	0.83
Fresh Poultry	8.15
Flour	(2.32)
Dairy Products & eggs	11.45
Fresh Fruit	0.68

Source: PCBS.

\* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

## 6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

The Wholesale Price Index measures the sale price to industrial and commercial retailers or producers, including VAT and freight/shipping costs. The Wholesale Price Index increased by

0.67 percent during Q1 2014 compared to the previous quarter (and 2.53 percent compared to the previous year's corresponding quarter). This primarily resulted from a 1.69 percent



climb in the prices of agricultural commodities which constitute 29 percent of the wholesale price index value. There was also a 0.30 percent rise in the prices of manufactured goods which represent 70 percent of the wholesale price index value. Additionally, prices of the fishing category increased by 8.01 percent, while prices for mining and quarrying saw a 5.40 percent decline.

The rise in the Wholesale Price Index was primarily caused by a rise of 0.68 percent in the prices of imported goods versus a 0.23 percent drop in the prices of locally-produced goods.

The Producer Price Index measures prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs. The Producer Price Index dropped 0.21 percent from the previous quarter, but rose 0.82 percent over quarter 1 a year earlier. This decline resulted from a 0.83 percent fall in the prices of agricultural products (which represent 36 percent of the producer price basket) versus a 0.10 percent increase in the prices of

manufactured goods (which constitute 61.66 percent of the producer price basket). Prices of fish & shrimp and mining & quarrying also jumped by 15.53 percent and 0.13 percent, respectively.

The decline in the Producer Price Index was a result of a drop in both exported goods (0.27) and locally produced goods (0.20 percent).

### 6.3 Construction and Road Costs Index

The Construction Cost Index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During Q1 2014, the West Bank Construction Cost Index showed a slight growth from the previous quarter (0.32 percent for residential and 0.24 percent for non-residential units). There are no updated data on the Gaza Strip.

The Road Cost Index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose 0.21 percent from the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

**Table 6-3: % Change in the West Bank's Construction and Road Costs Index (CRCI)**

Period	CRCI			Monthly Percentage Change			Quarterly Percentage Change		
	Construction costs for residential buildings	Construction costs for non-residential buildings	Road cost	Construction costs for residential buildings	Construction costs for non-residential buildings	Road cost	Construction costs for residential buildings	Construction costs for non-residential buildings	Road cost
	Base year 2013 = 100	Base year 2013 = 100	Base month: December 2008 = 100						
October 2013	99.99	100.03	117.14	(0.22)	(0.17)	(0.19)			
November 2013	100.07	100.12	117.00	0.08	0.08	(0.11)			
December 2013	100.03	100.05	117.09	(0.04)	(0.06)	0.07			
<b>Q4 average</b>	<b>100.03</b>	<b>100.07</b>	<b>117.08</b>				<b>0.05</b>	<b>0.16</b>	<b>(0.13)</b>
January 2014	100.15	100.10	117.03	0.12	0.04	(0.05)			
February 2014	100.37	100.32	117.19	0.23	0.23	0.14			
March 2014	100.53	100.50	117.75	0.16	0.17	0.47			
<b>Q1 average</b>	<b>100.35</b>	<b>100.31</b>	<b>117.32</b>				<b>0.32</b>	<b>0.24</b>	<b>0.21</b>

Source: PCBS.

\* Figures in brackets indicate negative values.

## 6.4 Exchange rates and purchasing power<sup>44</sup>

As we demonstrated earlier, the consumer price index for 2014 Q1 was 0.6 higher than in 2013 Q4. This occurred in conjunction with a 0.8 percent decline in the exchange rate of the USD against the NIS in Q1 relative to Q4. Therefore, the US dollar purchasing power declined by about 1.5% between the two successive quarters. And this is the same decline in the Jordanian dinar exchange rate is fixed with the US dollar. (see Table 6-4).

The purchasing power of the USD and JD in the 12 months separating 2013 Q1 and 2014 Q1 sank by 7.6 percent as a result of a 2.2

percent inflation rate and a 5.6 percent decrease in the exchange rate during the year. In other words, the purchasing power for individuals who receive their wages and salaries in USD or JD fell by 7.6 percent during the year compared to a decline of 2.2 percent for those receiving their wages and salaries in NIS (which is equivalent to the NIS inflation rate during the year). This calculation is based on two assumptions: that those receiving their salaries and wages in USD or JD have their entire spending only in NIS; and that the nominal value of salaries and wages is constant.

**Table 6-4: Average change in Purchasing Power and Exchange Rates of USD and JD against NIS**

Period	Inflation rate*	USD / NIS			JD / NIS			
		Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	
2013	Q1	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	5.22	(3.68)	(4.12)
	Q2	(0.40)	3.63	(2.00)	(1.61)	5.12	(2.00)	(1.61)
	Q3	0.9	3.58	(1.3)	(2.2)	5.05	(1.3)	(2.2)
	Q4	1.0	3.53	(1.6)	(2.6)	4.97	(1.6)	(2.6)
	Q1	<b>0.6</b>	<b>3.50</b>	<b>(0.8)</b>	<b>(1.5)</b>	<b>4.9</b>	<b>(0.9)</b>	<b>(1.5)</b>
	January	0.3	3.5	(0.3)	(0.6)	4.9	(0.3)	(0.6)
2014	February	(0.2)	3.5	0.7	0.9	5.0	0.7	0.9
	March	(0.1)	3.5	(1.1)	(1.1)	4.9	(1.1)	(1.1)

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.

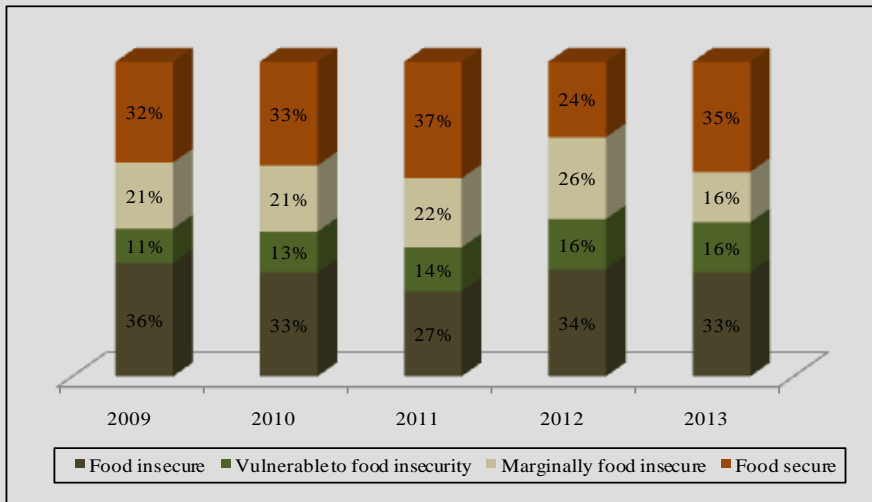
\* Inflation rate represents the change in the NIS purchasing power.

<sup>44</sup> Purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the income of the consumer and the change in the rate of prices and (where more than one currency is involved) in the currency exchange rate. The change in purchasing power (assuming constant income) of the USD and JD can be measured as:  $1 - (\text{rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel}) \times (\text{the inversion of the rate of inflation})$  i.e. the change in purchasing power =  $1 - (\text{change in exchange rate}) \times (1/x)$  where  $x = 1 + \text{rate of inflation}$ .

### Textbox 9: One third of Palestinian households experience food insecurity

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the Food and Agriculture Organization (FAO), the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) and the World Food Program (WFP) jointly released an annual report on the food security situation in Palestine. Lately, they published the 2013 survey<sup>45</sup> which found that food insecurity in Palestine remains at very high levels, with a third of households – 33 percent or 1.6 million people – food insecure. The report adopts the internationally accepted definition of food security: Food security exists when all people, at all times, have physical and economic access to sufficient safe and nutritious food that meets their dietary needs and food preferences conducive to an active and healthy life. The survey divides households into four groups: food secure, marginally food insecure, vulnerable to food insecurity and food insecure. Figure 1 shows household food security levels by group (2009-2013).

**Figure 1: Household Food Security Levels in Palestine, 2009-2013**



For both food insecure households and households vulnerable to food insecurity, the level of food insecurity remained almost unchanged between 2012 and 2013, while a significant proportion of marginally food insecure households became secure, thus raising the share of secure households by 10 percentage points to 35 percent. The worrying levels of food-insecurity in 2012 and 2013 reversed the improvement that took place over the 2009-2011 period. According to the report, this deterioration coincides with an ongoing decrease in funding for critical UN programs focused on assisting those in greatest need.

The figures reveal a gap in the standard of living between households in the West Bank and Gaza Strip, on the one hand, and between refugees and non-refugees, on the other. The survey found that 57 percent of Gaza's households are food insecure, which is three times the rate in the West Bank (19 percent). In the West Bank, rates of food insecurity for refugees are similar to those for non-refugees (20 percent and 19 percent, respectively). Refugees in Gaza continue to report lower food-insecurity rates than non-refugees (54 per cent compared to 63 per cent for non-refugees).

According to the report, food insecurity is driven by high rates of poverty resulting from unemployment and the relatively high food prices in Palestine. Numerous studies on the Palestinian economy have found that high rates of poverty and unemployment are, in part, a result of the ongoing Israeli restrictions on access and movement, as well as the blockade that continues to suffocate the Gaza Strip.

<sup>45</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1134&mid=3915&wvversion=Staging>

### Textbox 10: Palestine's Atlas of Poverty

In early 2014, the World Bank released a report entitled "Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories."<sup>46</sup> The report was a collaborative effort, between the Palestinian Central Bureau of Statistics and the World Bank, that began in 2010 and culminated in the PCBS's release of *Palestine's Atlas of Poverty* in 2013. The Atlas provides a comprehensive visualization of the disparity in the distribution of poverty and other resources between different communities within Palestine.

Poverty mapping helps policy makers design programs aimed at fighting poverty regionally and within local communities. These maps are particularly important in countries with differences in levels of development between local communities across the country. This also applies to Palestine, since despite its small area, there is a relatively large variation in rates and characteristics of poverty in different regions. This, of course, is coupled with a disparity in the availability of natural and human resources, wealth, infrastructure, market development, population density, population structure and the percent of the population made up of refugees.

Poverty statistics in Palestine are based on the official definition of poverty- a definition that was introduced in 1998 according to the household consumption patterns obtained from the 'Survey of Palestinian Household Consumption and Spending.' However, because this estimate is based on a sample rather than a comprehensive census, it lacks some necessary details regarding geographical distribution. A survey of household spending and consumption can provide estimates about poverty at the national and regional levels and about type of locality (urban, rural, camp), as well as at the provincial level. However, policy-makers need indicators of the distribution and prevalence of poverty at more detailed levels- a requirement that the Survey of Household Consumption and Spending cannot provide.

Poverty maps give accounts of poverty rates at very specific geographical levels (small localities, and even households) in order to identify poor sections of society, which will, in turn, help in the process of planning and development for poverty reduction. By definition, an atlas of poverty is not necessarily limited to maps, it can involve social and economic databases that offer a range of other indicators with a clear and detailed visualization of the living conditions of a group of people in a geographical area.

Poverty maps in the Atlas of Poverty link two types of data produced periodically by the Palestinian Central Bureau of Statistics: data from the Survey of Household Consumption and Spending (2009-2010) and data from the General Census of Population and Housing (2007). This linkage helped in overcoming the shortcomings of the Survey of Household Consumption and Spending (being a survey based on a mere sample rather than a survey of the entire population) as well as the shortcomings in the General Census of Population and Housing (which does not provide information on consumption).

The Atlas modified the methodology for estimating the Palestinian poverty line in terms of the structure of the average household and the purchasing power in different areas within Palestine. The Palestinian Central Bureau of Statistics found that the average household size of 6 persons (2 adults and 4 children) has become less prevalent and eventually replaced by the 5-member family (2 adults and 3 children). Additionally, purchasing power in NIS differs in the three Palestinian areas due to differences in prices. This requires a modification of the value of the poverty line, as expressed in NIS in different areas. For example, an item which has a price of 100 shekels at the national level is 101 shekels in the West Bank, 112 shekels in Jerusalem and 94 shekels in Gaza.

The Atlas methodology is twofold:

First, it estimates the consumption of each household (in the Population and Housing Census) using the least square regression with relation to a set of explanatory indicators:

- ✧ Labor indicators: working-age males, working-age females, head of the household-labor force relationship, working status of the head of the household, workplace of the head of the household, the head of the household's work sector, the head of the household's economic activity, etc.
- ✧ Demographic indicators: number of adult males in a household, number of adult females in a household, sex of the head of household, age of the head of household, refugee status of the head of the household, marital status of the head of the household, the average household size, dependency ratio, etc.
- ✧ Educational indicators: formal education of the head of the household, the highest number of years of schooling for the family members, etc.
- ✧ Health indicators: type of health insurance, the number of individuals with disabilities in the household, etc.

<sup>46</sup> World Bank (2014): Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/01/19243623/seeing-believing-poverty-palestinian-territories> and <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/PCBS/Downloads/book1987.pdf>

- ❖ Housing indicators: housing type, density of housing, access to public water facilities, connection to the electricity grid, connection to a sewage network, the main source of energy used in cooking, the main source of energy used in heating, availability of durable goods (such as private cars, TVs, gas cookers, etc.), etc.

Second, comparing the average poverty rates (at the governorate level) that have been drawn from the model introduced above with poverty rates obtained from the survey of Household Consumption and Spending: This comparison ensures the validity and accuracy of the findings of the model. Indeed, there have been almost identical results, suggesting an **accuracy** of the information about the distribution of the detailed poverty rates in the 577 small communities (524 in the West Bank and 33 in Gaza).

The results of the regression model suggest that the rate of poverty in the West Bank is 21.3 percent compared to 37.6 percent in the Gaza Strip. Within the West bank, the governorate of Jericho reported the highest rate of poverty (31.3 percent), while the lowest rate was found in the governorate of Ramallah (8.9 percent). In the Gaza Strip, the highest rate of poverty was recorded in the governorate of Khan Younis (45.9 percent), while the lowest rate was reported in the governorate of Northern Gaza Strip (28.2 percent). These results are comparable to the poverty rates found in the actual consumption data obtained from the 2009 Survey of Household Consumption and Spending.

The Atlas of Poverty found that the highest poverty rates are mainly reported in the southern Hebron communities (sometimes reaching as high as 80 percent) and the Gaza Strip communities. Table 1 shows the distribution of poverty in the Palestinian governorates according to the regression model estimates.

**Table 1: Poverty Rates in the Palestinian Governorates (2009)**

<b>Governorate</b>	<b>Poverty rate (%) in atlas of poverty</b>
Jenin	19
Tubas	24
Tulkarm	21
Nablus	20
Qalqilya	16
Salfit	24
Ramallah	9
Jericho	31
Bethlehem	17
Hebron	30
Northern Gaza	28
Gaza	38
Deir Al-balah	41
Khan Younes	46
Rafah	33
<b>West Bank (excluding Jerusalem)</b>	<b>21</b>
<b>Gaza Strip</b>	<b>38</b>

The Atlas of Poverty has a wide array of maps that pictorially give a clear overview of the rates and distribution of poverty in Palestine by community (557 communities in the West Bank and the Gaza Strip). Other specific maps in the Atlas depict poverty within each of the governorates at the individual and community levels. There are also maps that show the distribution of the population over the different Palestinian territories. Another type of map outlines the distribution of the population in Palestine by the average number of household members. Still others represent the population distribution by unemployment rates among household heads; population distribution by unemployment rates among young people; and distribution of individuals by years of schooling. There are also maps that delineate the spread and distribution of primary and secondary schools (by sex and location), as well as the distribution and spread of medical facilities throughout the West Bank and the Gaza Strip.

The Atlas of Poverty is an ample source that provides a solid understanding of the prevalence, rates, forms, causes, and effects of poverty in Palestine. This information is essential when considering the development and implementation of successful policies aimed at fighting and reducing poverty.

## 7. Foreign Trade

### 7.1 Balance of Trade

The balance of trade is an account of Palestine's registered exports and imports of goods and services. The value of registered<sup>47</sup> commodity imports during Q1 2014 totaled USD 1,246.7 million, up 6.4 percent over Q4 2013 and 16.8 percent from the same quarter of 2013. The value of commodity exports was about USD 210.7 million—a decline of 9.1 percent from the previous quarter, but a growth of 7.6 percent over the corresponding quarter of 2013. These figures suggest a deficit of USD 1.036 billion in the commodity

trade balance, a 10.2 percent increase from the previous quarter and an 18.9 percent increase over the corresponding quarter in 2013.

The recorded service imports from Israel surged by 19 percent as compared to the previous quarter and the corresponding quarter of 2013. Service exports, meanwhile, shrank by 8.8 percent, resulting in a trade deficit of USD 6.5 million, which is double the figure reported in 2013 Q4 or in 2013 Q1.

**Table 7-1: Imports and Exports of Registered Goods and Services, 2012-2014**  
(USD millions)

Indicator	2012	Q1/2013	Q2/2013	Q3/2013	Q4/2013	2013**	Q1 2014
Goods imports	4,697.4	067.1,1	188,1	152.9,1	171.8,1	4,579.8	1,246.7
Service imports*	119.0	36.9	38.6	38.3	36.6	150.4	43.6
Goods exports	782.4	195.8	217.1	194.7	231.8	839.4	210.7
Service exports*	157.8	34.8	39.1	35.2	40.7	149.9	37.1

Source: Registered Foreign Trade, PCBS (2014).

\* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

\*\* Data for 2013 were obtained from official sources, and might be subject to modification.

### 7.2 Balance of Payments

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit totaled USD 418.5 million in Q1 2014 (about 11.2 percent of GDP at current prices in the same period), up 14.6 percent from the previous quarter and 74.2 percent from the corresponding quarter a year earlier.

The current balance in the balance of payments consists of three items: the trade balance, the return on factors of production and the balance of current transfers.

The increase in the current account deficit resulted from a trade balance deficit of USD 1.293 billion against a surplus of USD 411.2 million in the income balance (generated mainly from Palestinian workers abroad) and a growth of USD 558.2 million in current transfers (mostly international aid).

The balance of payments consists of two main items: the current balance and the capital and financial account. The current account deficit was financed by the surplus in the capital and financial account, which secured USD 355.4 million (see Table 7-2). It is necessary to note that this item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy as long as it has a positive value.

Strictly speaking, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account. In other words, the net value of these two items must be zero. However, there is often a gap between them, usually tallied under 'errors and omissions', the value of which was USD 63.1 million in Q1 2014.

<sup>47</sup> Registered imports and exports are those recorded in the clearing accounts and billing, while registered services involve only those traded with Israel.

**Table 7-2: Palestinian Balance of Payments, Q1 2014**

	(USD millions)					
	Q1/2013	Q2/2013	Q3/2013	Q4/2013	*2013	Q1/2014
<b>1. Trade balance of goods and services*</b>	<b>-1203.2</b>	<b>-1326.7</b>	<b>-1271.2</b>	<b>-1264.8</b>	<b>-5065.9</b>	<b>-1387.9</b>
- Net goods	-1106.1	-1226.9	-1174.6	-1125.7	-4633.3	-1293.1
- Net services	-97.1	-99.8	-96.6	-139.1	-432.6	-94.8
<b>2. Income balance</b>	<b>292.9</b>	<b>310.5</b>	<b>340.8</b>	<b>361.4</b>	<b>1305.6</b>	<b>411.2</b>
- Workers' remunerations received from abroad	292.5	306.7	337.7	349.4	1286.3	388.1
- Investment income received from abroad	28.6	30.2	33.9	36.8	129.5	35.9
- Income paid abroad	28.2	26.4	30.8	24.8	110.2	12.8
<b>3. Balance of current transfers</b>	<b>670.1</b>	<b>420.5</b>	<b>677.7</b>	<b>538.1</b>	<b>2306.4</b>	<b>558.2</b>
- Net transfers to the government	314.1	134.1	402.2	226.7	1077.1	189.9
- Net transfers to other sectors	393.1	326.1	316.4	362.1	1397.7	492.0
- Transfers paid abroad	37.1	39.7	40.9	50.7	168.4	123.7
<b>4. Balance of current account (1 +2 +3)</b>	<b>-240.2</b>	<b>-595.7</b>	<b>-252.7</b>	<b>-365.3</b>	<b>-1453.9</b>	<b>-418.5</b>
<b>5. Net capital and financial account</b>	<b>191.9</b>	<b>646.8</b>	<b>136.3</b>	<b>479.5</b>	<b>1454.5</b>	<b>355.4</b>
- Net capital transfers	144.2	59.1	59.7	87.0	350.0	80.0
- Net financial account	47.7	587.7	76.6	392.5	1104.5	275.4
- Net direct foreign investment	71.3	13.2	34.2	67.8	186.5	49.1
- Net portfolio investment	-72.1	-38.0	-24.9	24.9	-110.1	15.1
- Other net investment	69.3	595.1	34.5	350.5	1049.4	115.3
- Change in reserve assets (– = rising )	-20.8	17.4	32.8	-50.7	-21.3	95.9
<b>6. Net errors and omissions</b>	<b>48.3</b>	<b>-51.1</b>	<b>116.4</b>	<b>-114.2</b>	<b>-0.6</b>	<b>63.1</b>

Source: PCBS and the PMA, 2014. Preliminary quarterly results of the Palestinian Balance of Payments.

\* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expected value of imports and exports. In addition, import and export of services from Israel are recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

### 7.3 External Assets, Liabilities and Debt– 2012

In 2014 Q1, Palestine's foreign assets (overseas investments by Palestinians) totaled USD 6.318 billion. Nearly, 5 percent of total foreign assets was in the form of direct investment, while portfolio investment

represented 21.2 percent. At the sectoral level, foreign investment of the banking sector accounted for the bulk of total foreign assets (approximately 71.7 percent).

**Table 7-3 : Net international investment position (NIIP) as of March 31, 2014**

	(USD millions)
Item	Balance as of March 31, 2014
<b>Net external deposits and investments (net foreign assets)</b>	<b>1,341</b>
<b>Total assets</b>	<b>6,318</b>
Direct foreign investment abroad	346
Foreign portfolio investment abroad	1340
Other foreign investments abroad, including	4,043
<i>Currency &amp; other deposits</i>	3,951
Reserve assets	589
<b>Total liabilities</b>	<b>4,977</b>
Direct foreign investment in Palestine	2,501
Foreign portfolio investment in Palestine	776
Other foreign investments in Palestine	1,700

Source: PCBS and PMA, 2014: Press release on international investment position and external debt as of the end of Q1 2014

Total external liabilities (domestic investments and assets held by foreigners) reached USD 4,977 million (50.3 percent as foreign direct investment, 15.6 percent as foreign portfolio investment, and 34.1 percent for other foreign investments).

These figures suggest that overseas investments by Palestinians were USD 1.341 billion higher than total external liabilities. We should, however, consider this difference with some caution, as the majority of overseas

investments by Palestinians take the form of deposits by Palestinian banks abroad. Indeed, foreign direct investment in Palestine outweighs actual Palestinian investment abroad by USD 2.156 billion.

Palestine's external debt, in the meantime, totaled USD 1.718 billion at the end of 2014 Q1, with the government (64.4 percent) and the banking sector (32.1 percent) as the main debtors.

**Table 7.4: Palestine's total external debt, by sector, as of March 31, 2014**

(USD millions)	
Economic Sector	Balance as of March 31, 2014
<b>Government</b>	<b>1,105</b>
Short-term debt	78
Long-term debt	1,027
<b>PMA</b>	<b>0</b>
Short-term debt	0
Long-term debt	0
<b>Banks</b>	<b>552</b>
Short-term debt	552
Long-term debt	0
<b>Other sectors</b>	<b>43</b>
Short-term debt	7
Long-term debt	36
<i>Direct investment (Intercompany lending)</i>	<b>18</b>
<i>Debt liabilities to affiliated enterprises</i>	0
<i>Debt liabilities to direct investors</i>	18
<b>Gross external debt</b>	<b>1,78</b>

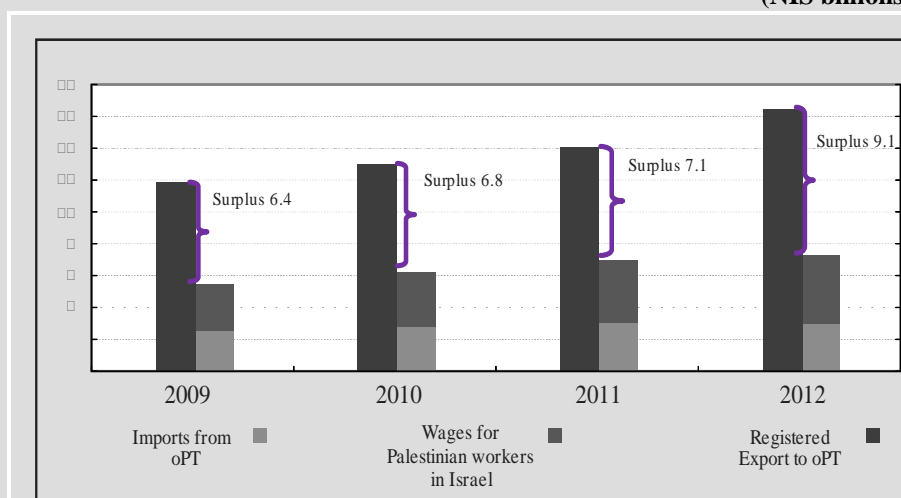
Source: PCBS and PMA, 2014: Press release on international investment positions and external debt as of the end of Q1 2014



### Textbox 11: Israel's exports to Palestine: Low technological content and limited value-added products

In June 2014, the Central Bank of Israel published in its *Recent Economic Developments* Journal a study on the trade links between Israel and the Palestinian Authority.<sup>48</sup> The study mentions that the value of Israeli registered exports to Palestine reached NIS 16.4 billion in 2012 (the last year for which data are available in full). During the same period, Palestinian registered exports to Israel had a value of NIS 3 billion. This gap was relatively narrowed by the payments Palestinian workers received from their employment in Israel's market (about NIS 4.3 billion), an export of services which brought down the trade deficit with Israel to NIS 9.1 billion in 2012. As demonstrated in Figure 1, the net trade in goods and services rose steadily over the past few years in favor of Israel's economy from NIS 6.4 billion in 2009 to NIS 7.1 billion in 2011 to NIS 9.1 billion in 2012.

**Figure 1: Palestine-Israel registered balance of trade in goods and services, 2009-2012 (NIS billions)**



Israel's reported exports to Palestine in 2012 represented about 5 percent of total Israeli exports (excluding diamonds) and around 1.7 percent of Israel's GDP. Registered commodity exports had a value of NIS14.8 billion, or about 8 percent of total commodity exports, making Palestine the second largest importer of Israeli commodities behind the United States (roughly NIS 41 billion). According to the study, this figure suggests at first glance that the Palestinian economy is very important for Israeli exports, especially when the Palestinian GDP is barely 4 percent of Israel's GDP. However, the uncertainty that surrounds the origin of some goods, their sectoral distribution and their added value hint at their limited importance for the Israeli economy.

The study obtained figures of Palestine-Israel trade from clearance bills that are used to calculate and transfer the value-added taxes between the two sides. This source, according to the authors of the study, has three major shortcomings:

- ✧ Clearance bills do not have figures for trade in agricultural products, since they are exempt from VAT. The authors obtained agricultural trade figures directly from the records of Israel's Ministry of Agriculture and not clearance bills.
- ✧ A quite large part of trade between the two sides is not recorded in clearance bills. This includes West Bank and East Jerusalem's direct purchases from the Israeli market and Israelis' direct purchases from the Palestinian market,<sup>49</sup> as well as smuggling activities.
- ✧ Clearance bills do not distinguish between actual export and re-export. Palestinian imports from Israel are either produced in Israel or originate abroad, sold to Israel and then resold to the Palestinian market. The clearance bills do not distinguish which products imported into Palestine originate abroad and which originate in Israel.

<sup>48</sup> Trade links between Israel and the Palestinian Authority". *Recent Economic Development*, October 2013-March 2014. Bank of Israel  
<http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/heb-137.pdf>

<sup>49</sup> According to the study, the PMA estimated Israeli Arabs' direct purchases from the West Bank market at about 1.2 billion shekels in 2011.

The last point was of particular significance to the study whose main aim was to assess the importance of trade with Palestine for Israel's economy.

Clearance bills classify trade activities between Israel and Palestine according to the type of company that imports and exports rather than the type of manufacturer or producer (in the method used in international trade statistics). Although some Israeli manufacturers sell their products directly to Palestinian market, a large part of Israel's trade with the West Bank and the Gaza Strip (27 percent, excluding fuel) is recorded as exports by Israeli companies.

For the sake of accurate estimates of the importance of these exports for Israel, the study adopted two different approaches in categorizing Israel's exports to the West Bank and Gaza. The first approach assumes that all goods Israel exports to Palestine are originally imported goods entering Israel (assuming the minimum importance of the Palestinian market for Israel's manufacturers). The second approach assumes that all of these goods are produced in Israel (assuming the maximum importance of the Palestinian market for Israel's manufacturers).

Table 1 reveals that in 2012, the value of Israeli industrial exports to Palestine totaled NIS 3.3 billion (in the minimum estimate) or NIS 9.6 billion (in the maximum estimate). The majority of these exports consist of oil derivatives and chemicals (20 percent in the minimum estimate and 37 percent in the maximum estimate) or foodstuffs (21 percent in the minimum estimate and 35 percent in the maximum estimate). However, sales of oil derivatives to Palestine are barely 4.1 percent of their sales in the Israeli market, while the sale of foodstuffs to the Palestinian market is roughly 3.4 percent of the sales in the Israeli market, according to the maximum estimate (see Table 1). The only exception is in wood products, where, according to the maximum estimate, 19 percent of the revenue comes from exports to the Palestinian market. This estimate, we should reiterate, assumes that the wood product imports sold to Palestine are entirely produced in Israel.

#### Technological content of exports

The study found that Israeli exports to Palestine are of low technology content (59 percent of manufactured exports) or medium-low-technology content (14 percent of manufactured exports). The high-technology exports constitute just 3 percent of Israel's total manufactured exports to the Palestinian market. By contrast, 45 percent of Israel's total manufactured exports to international markets have a high-tech content, while low technology content exports are merely 7 percent. In fact, the Palestinian market is a destination for around 17 percent of Israel's total low technology exports. The Palestinian imports from Israel are highly concentrated in electricity, water, oil derivatives and foodstuffs (see Table 1), which largely explains the reason behind the low technological content.

**Table 1: Importance of the Palestinian market for the Israeli economy- by registered exports classification**

	First classification (minimum)			First classification (maximum)		
	Sales to Palestine (NIS millions)	As % to total	As % to sector's revenues	Sales to Palestine (NIS millions)	As % to total	As % to sector's revenues
<b>Total exports</b>	<b>16,467</b>	<b>100</b>	<b>1.0</b>	<b>16,467</b>	<b>100</b>	<b>1.0</b>
Agricultural products and fish	885	5.4	2.3	1,638	9.9	4.3
Industry and quarries	3,363	20.4	0.8	9,648	85.6	2.4
o Manufactured food products	1,189	7.2	2.0	2,052	12.5	3.4
o Beverages and tobacco	288	1.7	3.7	529	3.2	6.7
o Wood products	117	0.7	5.8	385	2.3	19.0
o Paper products	266	1.6	3.5	309	1.9	4.1
o Oil and chemical products	675	4.1	0.8	3,651	22.2	4.1
Electricity, water and sewage	3,181	19.3	7.2	3,254	19.8	7.3
o Electricity	3,046	18.5		3,119	18.9	
o Water and sewage	135	0.8		135	0.8	
Construction	142	0.9	0.1	253	1.5	0.2
Vehicle wholesale, retail and repair	172	1.0	0.3	7	0.0	0.0
Wholesale and retail trade	7,100	43.1	1.6	1	0.0	0.0
o Fuel wholesale and retail trade	2,759	16.8				
Transportation, storage and mail	520	3.2	0.7	520	3.2	0.7
Financial and insurance services	752	4.6	3.1	752	4.6	3.1
Other	352	2.1	0.1	352	2.1	0.1

### Value-added content of exports

The study found that in 2012, the value-added content (the sum of profits, wages and taxes) of Israeli exports to the Palestinian market was somewhere between NIS 6.1 billion (in the minimum estimate) and NIS 8.9 billion (in the maximum estimate), representing 0.8 percent (in the minimum estimate) or 1.2 percent (in the maximum estimate) of total production in Israel. The ratio of the value-added to the total value of sales (according to the maximum estimate) was 54 percent for Israel's exports to Palestine, compared with 68 percent for Israel's exports to international markets. This relatively low proportion is a result of the low value-added oil refining (11 percent) and the high share of Israeli refined oil exports to Palestine (see Table 2).

**Table 2: Total value added of Israeli exports to Palestine (2012)**

(NIS millions)

	<b>First classification (minimum)</b>	<b>First classification (maximum)</b>
<b>Total exports</b>	6,084 (0.8% of production)	8,888 (1.2% of production)
- Agricultural products and fish	716	1,345
- Industry and quarries	2,026	4,038
- Electricity and water and	1,883	1,925
- Transportation and storage	414	414
- Telecommunications and information	137	163
Financial and Technology Services	747	747

### **Textbox 12: Incorporating illegal activities in GDP calculation**

The announcement by Italian National Institute of Statistics (Istat)– that from October 2014 it would include drug trafficking, prostitution, alcohol-and-tobacco smuggling and illegal brokering in its economic-output calculations– has sparked discontent from statistics bodies around the world. To some critics, the decision smacks of 1987, when Istat started taking account of its shadow economy (the off-the-books business involving legal transactions concluded without proper reporting to the tax department). As a result of the 1987 decision, the Italian economy grew by 18 percent overnight, overtaking Britain to be the West's fourth-largest economy. After two decades of economic mismanagement, however, Italy's economy has tumbled back down global GDP rankings.<sup>50</sup>

In fact, with the two decisions, Italy was merely one of the first countries to announce its compliance with international GDP accounting standards. Under the European System of Accounts (ESA), all economically productive activities (whether legal or illegal) which all parties take part in voluntarily must be reported and recorded in the national accounts. However, the ESA guidelines have not outlined how to measure drug deals, fake cigarettes and other illegal activities. This is probably the reason why few countries comply with the ESA guidelines when calculating GDP.

For the European Union, which strives to unify the national accounts systems in all countries of the euro zone, a unified GDP calculation system would help the Union determine the contribution of each country to the EU budget and the amount of aid members might receive, of course based on actual figures. Experts estimate that the inclusion of illegal activities in the national accounts would lead to an increase in French GDP of 3.2 percent– equivalent to two or three years' growth at current rates. On the other hand, UK's Office of National Statistics announced that the inclusion of illegal activities in the national accounts would not lead to a significant increase in the UK's GDP.<sup>51</sup> Though Istat admits that tracking such activities is a difficult business, experts say that Italy was a pioneer in estimating the shadow economy and that the methods it introduced for that purpose were rather successful. The various European states' accounting bodies are now waiting on tenterhooks to see the next move of Istat and assess the option of copying the Italian experience in the rest of the European continent, or even the whole world.

---

<sup>50</sup> In a former issue of the *Monitor*, we discussed the inclusion of spending on research & development and artwork in the calculation of GDP, which increased the US GDP by 3.6 percent and Israel's GDP by 7 percent. See *Quarterly Economic and Social Monitor*, Issue 34, November 2013 ).

<sup>51</sup> The Economist, May 21<sup>st</sup>, 2014.

## Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013

Indicator*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
<b>Population</b> (mid-year, thousands)														
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293	4,420
- West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
- Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644	1,701
<b>Labor Market</b>														
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4
- West Bank	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
- Gaza Strip	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
<b>National Accounts**</b> (Million US Dollars, constant 2004 prices)														<b>Constant 2010 prices</b>
GDP	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	11,906.9
GDP per capita (USD)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	2,855.1
Household Expenditure	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8	9,828.9
Public Expenditure	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1	2,987.5
NGOs Expenditure	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2	346.2
Gross Capital Formation	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0	2,654.8
<b>Balance of Payments</b> (million, US Dollar)														
Commodity Exports		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
Commodity Imports		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
<i>Net Balance of Goods Trade</i>		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
Services Exports		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
Services Imports		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
<i>Net Balance of Services Trade</i>		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)
<i>Current Account</i>		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)
<b>Exchange Rates and Inflation</b>														
Average US\$ /NIS1	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61

Indicator*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Average JOD/NIS	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
Inflation Rate (%)***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
<b>Public Finance</b> (million US Dollar, on a cash basis)														
Domestic Revenues (net)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240	2,320
Recurrent Expenditures	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047	3,250
Development Expenditure	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168
Recurrent Budget Before Foreign Aid	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)	(931)
Total Foreign Grants & Aid	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
Total Budget After Foreign Aid	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)	259
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
<b>Banking Sector</b> (million US Dollars)														
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,195
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

\* All data, except population and labour, exclude the part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel following 1967 war.

\*\* Foreign trade figures are taken from the Balance of Payments tables prepared by the Palestinian Central Bureau of Statistics in collaboration with PMA.

\*\*\* Inflation rate is the percentage increase of consumer prices index in a year relative to the index in previous year.

- Figures in brackets are negative.